



جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم إدارة الأعمال

نموذج مقترح للتنبؤ بربحية المصارف التقليدية "دراسة ميدانية"

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال

إعداد

عبد الله ممدوح قباني

بإشراف الدكتور

فواز صالوم الحموي

أستاذ مساعد في قسم إدارة الأعمال

كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

٢٠١٣

**Damascus University
Faculty Of Economic
Department of business**



**Suggested model for prediction commercial
banks profitability
" Applied study"**

Thesis presented for the degree of doctoral philosophy in
Business management

**Prepared by
Abdullah Mamdouh kabbani**

**Supervised by:
Dr. Fawaz Saloum Alhamwi**

2013

نوقشت هذه الرسالة في يوم الاثنين ٢٠١٣ / ٢ / ١٨ ، في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً.

لجنة المناقشة والحكم

أ.د. علي الخضر رئيساً

د.عدنان حميدان عضواً

د.جمال اليوسف عضواً

د.فواز الحموي مشرفاً

د.أحمد العلي عضواً

شهادة

نشهد بأن العمل المقدم في هذه الأطروحة هو نتيجة بحث علمي قام به المرحع عبداللّٰه ممدوح قبانبي بإشرافه الدكتور فواز حالوم الحموي الأستاذ المساعد في قسم إدارة الأعمال من كلية الاقتصاد جامعة دمشق، وأن أية مراجع أخرى ذكرته في هذا العمل موثقة في نص هذه الأطروحة.

المرشح

عبداللّٰه ممدوح قبانبي

المشرف

الدكتور: فواز حالوم الحموي

أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

تصريح

أصرح بأن هذه الدراسة: نموذج مقترح للتنبؤ بربحية المصارف التقليدية " دراسة ميدانية" لم يسبق أن قُبِلَ للحصول على أية شهادة ولا هو مقدم حالياً للحصول على شهادة أخرى.

المرشح

عبداللّٰه ممدوح قبانبي



إلى أرض الدفء والأمان

وطنني الحبيب سوريا

إلى من روى بدمه تراب الوطن

شهداء الوطن مدنيين وعسكريين تغمدهم الله برحمته

إلى من أثار الدرب أمام الأجيال للنموض بالوطن

المعلمون

إلى من غرس في قلبي حب العلم

والدي تغمده الله برحمته.

إلى من علمتني أن الحياة كفاح وصبر

والدتي أطال الله عمرها.

إلى سدي الدائم

أخوتي

إلى كل من طلب العلاء لبناء الوطن وإعلاءه بالعلم

طلبة العلم في كل مكان.

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً أن منّ عليّ من فضله بإتمام هذه الدراسة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل في الحديث الشريف " من لم يشكر الناس، لم يشكر الله" فإنني أسجل جزيل شكري وتقديري لأستاذي الدكتور / فواز صالوم الحموي (أستاذ إدارة الأعمال المساعد - كلية الاقتصاد جامعة دمشق) على تفضله بالإشراف عليّ لانضم إلى العديد من الباحثين الذين شرفوا بالتلمذة علي يديه، كذلك على ما بذله من وقت وجهد في متابعتي وتوجيهي وتشجيعي في المراحل المختلفة من البحث، ولما لمستته من نبل خلقه وسعة صدره، فجزاه الله عني خير الجزاء وأنعم الله عليه بالصحة والعافية.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للسادة أعضاء لجنة المناقشة والحكم على تفضلهم بالموافقة على الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة والمؤلفة من السادة الأساتذة التالية أسماؤهم فجزاهم الله عني خير الجزاء:

الدكتور علي الخضر (الأستاذ في قسم إدارة الأعمال كلية الاقتصاد - جامعة دمشق)، فجزاه الله عني خير الجزاء.

الدكتور عدنان حميدان (الأستاذ في قسم الإحصاء التطبيقي - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق)، فجزاه الله عني خير الجزاء.

الدكتور جمال اليوسف (الأستاذ المساعد في قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق)، على تفضله بالمناقشة ولما أبداه من ملاحظات ساهمت في إثراء البحث، فجزاه الله عني خير الجزاء.

الدكتور فواز الحموي (الأستاذ المساعد في قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق)، فجزاه الله عني خير الجزاء.

الدكتور أحمد العلي (المدرس في قسم المصارف - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق)، فجزاه الله عني خير الجزاء.

والله الموفق لما فيه الخير والسداد

عبدالله ممدوح قباني

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	الإهداء
ج	شكر وتقدير
د	فهرس المحتويات
هـ	قائمة الجداول
ح	قائمة الأشكال
ط	الملخص باللغة العربية
٢٥٧	الملخص باللغة الإنكليزية
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
٢	أولاً: مقدمة
٣	ثانياً: مشكلة الدراسة
٤	ثالثاً: فرضيات الدراسة
٤	رابعاً: أهداف الدراسة
٥	خامساً: أهمية الدراسة
٦	سادساً: الدراسات السابقة
١٤	سابعاً: منهجية الدراسة
	الفصل الثاني: إدارة الأصول والخصوم
٢٦	أولاً: إدارة الأصول والخصوم
٤٤	ثانياً: الفرق بين الربح والربحية
٤٧	ثالثاً: ماهية الاستثمار في القروض
٤٩	رابعاً: السياسات الرئيسية للإقراض
٥٥	خامساً: رأس المال
٥٨	سادساً: تقييم سياسات تنمية الموارد المالية
٦٦	سابعاً: استراتيجية تنمية الودائع
٦٩	ثامناً: اتفاقية بازل
	الفصل الثالث: التحليل المالي والربحية
٧٤	أولاً: أهمية التحليل المالي

٨٥	ثانياً: مقاييس الربحية
٩١	ثالثاً: إدارة الربحية في ظل المفهوم الحديث لإدارة الأصول والخصوم
	الفصل الرابع: الدراسة العملية وبناء النموذج
٩٧	أولاً: عينة الدراسة
١٠٠	ثانياً: أسلوب تحليل البيانات
١٠٦	ثالثاً: الاختبارات الإحصائية للفرضيات
	الفصل الخامس: النتائج والمقترحات
٢١٦	أولاً: نتائج الدراسة
٢١٩	ثانياً: المقترحات
221	ثالثاً: قائمة المراجع
227	ملاحق الدراسة

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
١	تطور القيمة الدفترية للأصول للمصارف التجارية الأردنية (عينة الدراسة) خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩	٢٧
٢	تطور مصادر أموال المصارف التجارية الأردنية (عينة الدراسة) خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩	٣٤
٣	الأهمية النسبية لمصادر الأموال للمصارف التجارية الأردنية (عينة الدراسة) خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩	٣٥
٤	تطور استخدامات أموال المصارف التجارية العاملة الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩	٤٢
٥	الأهمية النسبية لاستخدامات الأموال للمصارف التجارية العاملة في الأردن خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩	٤٣
٦	العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصارف (عينة الدراسة)	٨٧
٧	تعريف ومزايا وحدود طرائق التنبؤ	١٠٣
٨	طرائق التنبؤ الأكثر استخداماً حسب حجم المؤسسة	١٠٤
٩	نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون للبنك الأردني الكويتي	١٠٨

١٠	تحليل الانحدار بخطوتين للبنك الأردني الكويتي	١١١
١١	تحليل الانحدار الخطي المتعدد للبنك الأردني الكويتي	١١٢
١٢	معدل نمو الفوائد الدائنة والتسهيلات الائتمانية وودائع العملاء للمصرف الأردني الكويتي	١١٥
١٣	الفوائد الدائنة والمدينة للمصرف الأردني الكويتي	116
١٤	نتائج مصفوفة الارتباط لبنك سوستيه جنرال	١١٩
١٥	تحليل الانحدار بخطوتين لبنك سوستيه جنرال	١٢٢
١٦	تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبنك سوستيه جنرال	١٢٣
17	معدل نمو الفوائد الدائنة والتسهيلات الائتمانية وودائع العملاء لمصرف سوستيه جنرال.	126
18	معدل نمو الفوائد الدائنة والمدينة لمصرف سوستيه جنرال	127
١٩	نتائج مصفوفة الارتباط للبنك العربي	130
٢٠	تحليل الانحدار بخطوتين للبنك العربي	133
٢١	تحليل الانحدار الخطي المتعدد للبنك العربي	134
22	معدل نمو الفوائد الدائنة والتسهيلات الائتمانية وودائع العملاء للبنك العربي	137
23	الفوائد الدائنة والمدينة للبنك العربي	138
٢٤	نتائج مصفوفة الارتباط لبنك الاتحاد للدخار والاستثمار	141
٢٥	تحليل الانحدار بخطوتين لبنك الاتحاد للدخار والاستثمار	144
٢٦	تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبنك الاتحاد للدخار والاستثمار	١٤٥
27	معدل نمو الفوائد الدائنة والتسهيلات الائتمانية وودائع العملاء لبنك الاتحاد للدخار والاستثمار	148
28	معدل نمو الفوائد الدائنة والمدينة لبنك الاتحاد للدخار والاستثمار	149
٢٩	نتائج مصفوفة الارتباط لبنك الاستثمار العربي الأردني	١٥٢
30	تحليل الانحدار بخطوتين لبنك الاستثمار العربي الأردني.	155
31	تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبنك الاستثمار العربي الأردني.	١٥٦
٣٢	معدل نمو الفوائد الدائنة والتسهيلات الائتمانية وودائع العملاء لبنك الاستثمار العربي الأردني	159
٣٣	نتائج مصفوفة الارتباط لبنك الإسكان للتجارة والتمويل.	163
٣٤	تحليل الانحدار بخطوتين بنك الإسكان للتجارة والتمويل.	١٦٦

167	تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبنك الإسكان للتجارة والتمويل.	٣٥
170	معدل نمو الفوائد الدائنة والتسهيلات الائتمانية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل	٣٦
١٧١	الفوائد الدائنة والمدينة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل	٣٧
١٧٣	نتائج مصفوفة الارتباط لبنك الإنماء الصناعي	٣٨
١٧٦	تحليل الانحدار بخطوتين لبنك الإنماء الصناعي	٣٩
177	تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبنك الإنماء الصناعي	٤٠
181	معدل نمو ودائع العملاء لبنك الإنماء الصناعي	41
١٨٣	نتائج مصفوفة الارتباط لبنك الصادرات والتمويل.	42
186	تحليل الانحدار بخطوتين لبنك الصادرات والتمويل.	43
187	تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبنك الصادرات والتمويل.	44
١٩١	معدل نمو الفوائد الدائنة والمدينة لبنك الصادرات والتمويل	٤٥
192	معدل نمو الودائع لبنك الصادرات والتمويل	٤٦
194	نتائج مصفوفة الارتباط للمؤسسة العربية المصرفية الأردن.	47
١٩٧	تحليل الانحدار بخطوتين لبنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن.	٤٨
198	تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن.	٤٩
201	معدل نمو الفوائد الدائنة والتسهيلات الائتمانية وودائع العملاء لبنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	50
202	معدل نمو الفوائد الدائنة والمدينة لبنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	51
205	نتائج مصفوفة الارتباط للمصارف مجتمعة.	52
208	تحليل الانحدار بخطوتين للمصارف مجتمعة.	٥٣
٢٠٩	تحليل الانحدار الخطي المتعدد للمصارف مجتمعة (عينة الدراسة).	٥٤
217	ملخص نتائج البحث	٥٥

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
23	متغيرات نموذج الدراسة	١
36	تطور ودائع العملاء لدى المصارف التقليدية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٠	٢
36	تطور عناصر حقوق الملكية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٠ م.	٣

قائمة الجداول في الملحق

الصفحة	العنوان	الجدول
٢٣٩	النسب المالية والبيانات الخاصة بالمصرف الأردني الكويتي	١
٢٤١	النسب المالية والبيانات الخاصة بالمصرف سوستيه جنرال/ الأردن	٢
٢٤٣	النسب المالية والبيانات الخاصة بالبنك العربي	٣
٢٤٥	النسب المالية والبيانات الخاصة لبنك الاتحاد للدخار والاستثمار	٤
٢٤٧	النسب المالية والبيانات الخاصة لبنك الاستثمار العربي الأردني	٥
٢٤٩	النسب المالية والبيانات الخاصة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل	٦
٢٥١	النسب المالية والبيانات الخاصة لبنك الإنماء الصناعي	٧
٢٥٣	النسب المالية والبيانات الخاصة لبنك الصادرات والتمويل	٨
255	النسب المالية والبيانات الخاصة لبنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	٩

الملخص باللغة العربية

نموذج مقترح للتنبؤ بربحية المصارف التقليدية

"دراسة ميدانية"

تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج قياسي مبني على النسب المالية، يُمكن المتعاملين مع المصرف (مستثمرين ومحللين وجهات وصائية) من التنبؤ بربحية المصارف التقليدية للفترات القادمة، وقياس مدى دقة هذا النموذج في التنبؤ بربحية المصارف التقليدية الأردنية المسجلة في سوق عمان المالي وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩م، حيث تم دراسة اتجاه المتغير التابع (ربحية المصارف التقليدية) وذلك باستخدام مقياس الربحية وهو معدل العائد على حقوق الملكية، والمتغيرات المستقلة التالية (نسبة المديونية، حجم المصرف، نسبة النقد والاستثمارات إلى إجمالي الودائع، إجمالي الودائع/مجموع الموجودات، الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات)، وقد تم استخدام نموذجي تحليل للانحدار الخطي (نموذج الانحدار بخطوتين، نموذج الانحدار المتعدد)، للتنبؤ بربحية المصارف التقليدية وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- تؤثر نسبة الفوائد الدائنة/ صافي التسهيلات سلبياً وبشكل معنوي على ربحية المصارف التقليدية عند مستوى دلالة 0.01.

٢- تؤثر نسبة المديونية إيجابياً وبشكل معنوي على ربحية المصارف التقليدية عند مستوى دلالة 0.01.

٣- تؤثر نسبة إجمالي الودائع / مجموع الموجودات سلبياً وبشكل معنوي على ربحية المصارف التقليدية عند مستوى دلالة 0.05.

٤- لا تؤثر (نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/ إجمالي الودائع) على ربحية المصارف التقليدية عند مستوى دلالة 0.05.

٥- يؤثر حجم المصرف إيجابياً و بشكل معنوي على ربحية المصارف التقليدية عند مستوى دلالة 0.01.

كما توصلت الدراسة إلى اختلاف تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع على مستوى المصرف الواحد.

Abstract

Suggested model for prediction commercial banks profitability

"Applied study"

This study aims to determine statistical model using financial ratios, that makes dealers with banks, investors analysts, and formal institution able to predict banks profitability for another periods and measuring the accuracy of this model in predicting on the commercial banks profitability, that listed in financial Amman market During the period of 2000- 2009.

The dependent variable (commercial bank profitability) has been studied by using Return on equity(ROE).

The independent variables (Credit interest to Net facilities, Debt ratio, Total Deposits to total Assets, Cash & Investments to Total Deposits, bank size).

Two Linear regression model has been used to predict commercial bank profitability(2-StageLeastSquaresRegression, Multiple regression model), The study has been achieved to the following results:

1- There is a negative significant effect between Credit interest to Net facilities and commercial banks profitability at a significant level 0.01.

2- There is a positive significant effect between Debt ratio and commercial banks profitability at a significant level 0.01.

3- There is a negative significant effect between Total Deposits to total Assets and commercial banks profitability at a significant level 0.05.

4- There is no significant effect between Cash & Investments to Total Deposits and commercial banks profitability at a significant level 0.05.

5- There is a positive significant effect between bank size and commercial banks profitability at a significant level 0.01.

And the other results was the effect of independent variables on dependent variable (commercial bank profitability) are changing for one bank level.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً : مقدمة

تعد الربحية أحد مؤشرات قياس كفاءة إدارة المصرف، ودليلاً إيجابياً للعملاء الذين يتعاملون معه، ومصدر اطمئنان للمستثمرين فيه، وموضع ثقة للجهات الرسمية باعتبار أنها تسهم في تعزيز البيئة الاستثمارية.

وفي إطار سعي إدارة المصرف إلى تعظيم ربحيته، فإنها تدير مجموعة من العوامل المعبرة عن أنشطته سواء كانت استثمارية أم تمويلية، ضمن درجة سيولة مقبولة ومخاطرة متدنية نسبياً، بشكل يمكنها من تعظيم صافي الربح النهائي إلى أقصى درجة ممكنة.

تشكل النسب المالية جانباً هاماً في عملية التحليل المالي، وهي أدوات هامة جداً لإظهار المركز المالي والائتماني والتنافسي للمصارف، ويمكن إظهار العديد من الصور المالية حول أداء المصارف من خلال استخدام أنواع مختلفة من العلاقات المالية.

ويعود سبب الانتشار الواسع للتحليل المالي باستخدام النسب المالية، إلى انفصال ملكية المصرف عن إدارته، وما تبع ذلك من تشريعات أوجبت نشر البيانات المالية، الأمر الذي أوجد الحاجة لتحليل المعلومات المنشورة وقراءة مؤشراتها ودلالاتها، وتعريف جمهور المستثمرين بها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، حيث تزود النسب المالية الأطراف المعنية بعملية التحليل، بفهم أفضل عن حقيقة وضع المصرف، عما إذا اعتمدت على تحليل كل معلومة على حدة.

ويتعرض التحليل المالي للمستقبل من خلال إعداد النتائج التقديرية التي تبين مدى الربح أو الخسارة المحتملين، ومن خلال دراسة برنامج التمويل والاستثمار، ودراسة العلاقة بين النتائج المالية المتوقعة والقيمة السوقية المتوقعة للسهم.

ومن هنا فقد أصبح لزاماً معرفة اتجاه ربحية الصيرفة التقليدية وتوضيحه، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي مكون من مجموعة من المتغيرات المستقلة (النسب المالية)، وبالتالي عدم الاقتصار في تفسير سلوك الربحية على نسبة واحدة، لأن النسبة الواحدة لا تعطي معلومات كافية لإعداد نموذج متكامل، فقد يعكس استخدام إحدى النسب المالية منفردة صورة عن الوضع المالي للمصرف تختلف عن تلك التي يمكن أن تعكسها نسب مالية أخرى لنفس المصرف، فقد تظهر إحدى نسب السيولة أن وضع المصرف سيء لدرجة كبيرة، في حين أن إحدى نسب الربحية قد تعكس الوضع العكسي تماماً بأن وضع المصرف جيد، فيلاحظ هنا التناقض الكبير في نتائج النسبتين السابقتين لنفس المصرف.

ثانياً: مشكلة الدراسة

على الرغم من أهمية الربحية كأحد المؤشرات المالية الدالة على مدى نجاح الإدارة المصرفية في تحقيق غايات المصرف التي أنشئ لأجلها، وكثرة المتغيرات المؤثرة على الربحية سواء كانت داخلية (نسبة المديونية، حجم المصرف،.....)، أو خارجية (القوانين والتشريعات المصرفية، ...)، إلا أنه لا يوجد نموذج قياسي لتقدير أثر هذه المتغيرات على ربحية المصارف التقليدية، أو التنبؤ بقيم الربحية في المصارف التقليدية.

وتكمن مشكلة الدراسة في السعي لبناء نموذج قياسي يعتمد على النسب المالية للتنبؤ بربحية المصارف التقليدية، بالاعتماد على جملة من المتغيرات المستقلة والتابعة، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالأسئلة الآتية:

١. كيف يمكن التنبؤ بالربحية؟
٢. ما هي محددات ربحية المصارف التقليدية؟
٣. هل يمكن هذا النموذج من تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة (النسب المالية المستخدمة في النموذج) وربحية المصارف التقليدية؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة Study Hypotheses

بناءً على مشكلة الدراسة في التوصل إلى نموذج قياسي يُفسر العلاقة بين مكونات هذا النموذج من النسب المالية وربحية المصارف التقليدية، ووفقاً للمحتوى المعلوماتي للنسب المالية، وما تحمله من معلومات ذات دلالات معينة للأطراف المعنية بعملية التحليل، تساعد على فهم أفضل عن حقيقة وضع المصرف وتخدم اتخاذ القرار المالي، فقد تمت صياغة الفرضيات التالية بأسلوب فرضية العدم:

- ١- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصارف التقليدية.
- ٢- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصارف التقليدية.
- ٣- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصارف التقليدية.
- ٤- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصارف التقليدية.
- ٥- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف ممثلاً بإجمالي الأصول وبين ربحية المصارف التقليدية.

رابعاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بناء نموذج قياسي باستخدام النسب المالية، لقياس أهم محددات ربحية المصارف التقليدية للفترات القادمة.

خامساً: أهمية الدراسة

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من النواحي الآتية:

١- من الناحية النظرية:

تُعد هذه الدراسة مساهمة لتقليص الفجوة الموجودة حالياً في الدراسات المصرفية، ونظراً للأهمية المتزايدة لموضوع التحليل المالي باستخدام النسب المالية، حيث تجلت أهمية الدراسة في تطوير نموذج قياسي مكون من مجموعة من النسب المالية، يُفسر العلاقة بين مكونات هذا النموذج من النسب المالية وربحية المصارف التقليدية، وعدم الاقتصار في التفسير على نسبة واحدة، لأن النسبة الواحدة لا تعطي معلومات كافية للتعرف على أسباب مشكلة ما.

٢- من الناحية العملية:

إن الاعتماد على نسبة مالية واحدة في التحليل المالي، لا يعطي معلومات كافية للتعرف على أسباب مشكلة ما، وتجلت أهمية الدراسة في تطوير نموذج قياسي مكون من مجموعة من النسب المالية، يُفسر العلاقة بين مكونات هذا النموذج من النسب المالية وربحية المصارف التقليدية، لما يعود بالفوائد الجمة على المتعاملين مع هذه المصارف والمهتمين بتقدير الأرباح للفتترات القادمة ومن هؤلاء المهتمين:

المستثمرون: ويقصد بهم حملة الأسهم، ويهتم هؤلاء بتقييم أوضاع المصارف للاطمئنان على سلامة استثماراتهم، والتمييز بين الاستثمارات المرغوب بها وتلك التي يجب التخلص منها.

إدارة المصرف: تهتم الإدارة بتقييم نتائج أعمال المصرف ومدى التقدم الذي حصل في أعماله، كما تهتم بمعرفة نقاط الضعف في أنشطتها في وقت مبكر، حتى تتمكن من اتخاذ خطوات تصحيحية مناسبة لمنع استفحال هذه المشكلة.

المدققون: يهتم المدقق بالتنبؤ بربحية المصارف في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق، لمعرفة مستوى الأهمية النسبية لكل بند من بنود القوائم المالية، ومقدار الجهد والعناية التي يجب بذلها أثناء القيام بعملية التدقيق.

سادساً: الدراسات السابقة

١ - الدراسات باللغة العربية:

١.١ - دراسة (طاشكندي، ١٩٩٦):^١

أعدت هذه الدراسة بعنوان (دراسة تحليلية لتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية السعودية بالنسب المالية، والتعرف على العوامل المؤثرة على ربحيتها باستخدام تحليل الانحدار المتعدد خلال الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٤.

وقد قامت الباحثة بوضع فرضية أساسية وهي أن ربحية المصارف السعودية الممثلة بالعائد على الأصول تتأثر بمجموعة من العناصر: إجمالي الأصول، صافي هامش الفائدة، نفقات التشغيل إلى الأصول، نسبة الانتشار الجغرافي، معدل إقراض الودائع، وقد تفرع عنها فرضيات فرعية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ارتفاع سيولة المصارف التقليدية السعودية وسعيها المستمر إلى دعم مواقف السيولة تحسباً لأي ظروف اقتصادية متوقعة وغير متوقعة، بالإضافة إلى أن أهم العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التقليدية، تتمثل في صافي هامش الفائدة، نفقات التشغيل إلى الأصول، نسبة الانتشار، الحصة السوقية من الودائع، معدل إقراض الودائع.

^١. صفية عبد الرحيم، طاشكندي، دراسة تحليلية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الملك عبد العزيز ١٩٩٦.

٢.١ - دراسة (أبو فخره، ١٩٩٧)^١:

أعدت هذه الدراسة بعنوان دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في المصارف التقليدية المصرية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥، وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية: هناك علاقة موجبة جوهرية إحصائياً بين الربحية ورأس المال في المصارف التقليدية المصرية بشكل عام، كما أظهرت الدراسة أثراً جوهرياً لخمسة مكونات للربحية فقط على رأس المال، واختلفت تلك المكونات من بنك لآخر، وتمثلت مكونات الربحية المؤثرة على رأس المال في تلك المصارف في درجة التركيز المصرفي، ومعدل تكاليف التشغيل لإجمالي الأصول، معدل الأصول الخطرة لإجمالي الأصول، معدل مصروفات الفوائد إلى حق الملكية، معدل تكاليف التشغيل إلى حق الملكية.

٣.١ - دراسة (صيام، خريوش، ٢٠٠٢)^٢:

أعدت هذه الدراسة بعنوان العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التقليدية في الأردن، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التقليدية الأردنية، وقد أجريت الدراسة على البنوك التقليدية المسجلة في سوق عمان المالي خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠م.

وقد قام الباحث باختبار البيانات الخاصة بالبنوك إحصائياً باستخدام نموذج الانحدار المتعدد ومعامل ارتباط بيرسون.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التقليدية وكل من المتغيرات المستقلة التالية: (حقوق الملكية، مصاريف الدعاية والإعلان، نسبة المديونية، السيولة النقدية والفوائض النقدية)، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التقليدية وكل من (إجمالي الأصول، عمر البنك).

^١. نادية أبو فخره، دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في المصارف التقليدية المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة شمس، القاهرة، العدد الثاني، إبريل، ١٩٩٧.

^٢. وليد صيام، حسني خريوش، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التقليدية في الأردن، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، المجلد ١٦، العدد ٢، ٢٠٠٢.

٤.١ - دراسة (يوسف، عبد اللطيف، ٢٠٠٦)^١:

أعدت هذه الدراسة بعنوان نموذج مقترح للتنبؤ بالسيولة في المصارف التقليدية، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد ودراسة العوامل المؤثرة على السيولة والتنبؤ المستقبلي بالسيولة التي يحتاجها البنك، وقد قدمت الدراسة نماذج إحصائية للتنبؤ بالسيولة في المصارف التقليدية وهذه النماذج هي نماذج الانحدار المتدرج، ونماذج بوكس جنكيز للسلاسل الزمنية (نموذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة التكاملية ARIMA) وتم التطبيق على البنك المصري لتنمية الصادرات.

وقد اعتمد نموذج الانحدار المتدرج على بيانات المتغير التابع بالإضافة إلى بيانات المتغيرات المستقلة وكلها ربع سنوية، بينما اعتمد نموذج بوكس جنكيز على بيانات المتغير التابع فقط خلال فترة الدراسة وهي بيانات ربع سنوية أيضاً.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود علاقة جوهريّة إحصائية بين السيولة وكلاً من حجم الأموال المستثمرة في أذون الخزانة، وحجم الودائع لدى البنك، والأرصدة النقدية لدى البنك والبنك المركزي، وكذلك الحالة الاقتصادية العامة.

كما أنه يصعب عمل مقارنة بين نتائج الطريقتين وذلك لاختلاف نوع التحليل، حيث يعتمد التحليل في طريقة المربعات الصغرى على علاقة المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة، أما في نموذج بوكس جنكيز فيعتمد على قيم المتغير التابع فقط.

٢ - الدراسات باللغة الانكليزية:

١.٢ - دراسة (Molyneux and Thornton, 1992)^٢:

أعدت هذه الدراسة بعنوان محددات ربحية المصارف الأوروبية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على أداء المصارف التقليدية الأوروبية خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٩ م، وقد

^١. رضا يوسف، أحمد عبد اللطيف، نموذج مقترح للتنبؤ بالسيولة في البنوك التقليدية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة شمس، القاهرة، العدد الأول، يناير، ٢٠٠٦.

^٢. Molyneux, P, John Thornton. Determinants of European Bank Profitability: A note, *Journal of Banking and Finance*, vol. 16, 1992.

استخدم الباحث مقاييس مختلفة لقياس أداء البنك (المتغير التابع)، ومجموعة من المتغيرات المستقلة: (شكل الملكية، درجة التركيز المصرفي، الفائدة على السندات طويلة الأجل، النمو في الطلب على النقود، رأس المال والاحتياطيات، إجمالي الأصول، المصاريف الإدارية).

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين العائد على رأس المال ودرجة التركيز المصرفي، وكذلك وجود علاقة طردية قوية بين العائد على رأس المال ومعدل الفائدة الاسمي.

٢.٢ - دراسة (Coit and Karr, 1997):^١

أعدت هذه الدراسة بعنوان إدارة الأداء في الصناعة المصرفية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس أداء المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استخدمت الدراسة مقاييس الأداء التالية: العائد على حقوق الملكية، مساهمة الأرباح، الإيرادات، المصاريف المباشرة، العائد على الأصول.

وقد أظهرت نتائج الدراسة اهتمام المصارف بتحديد مقاييس الأداء، حيث بلغت التكاليف السنوية لقياس الأداء نحو ١٥٠ ألف دولار لكل بليون دولار، كما أن هناك اهتمام بمقاييس الأداء سواء في المصارف التقليدية صغيرة الحجم أو كبيرة الحجم.

٣,٢ - دراسة (Cheung and Bon Kim, 1997):^٢

أعدت هذه الدراسة بعنوان ربحية استراتيجيات المتاجرة المعتمدة على القيمة الدفترية والإيرادات، وقد اختبرت هذه الدراسة معدلي القيمة الدفترية إلى السوقية ومعدل الإيرادات إلى القيمة السوقية للنتبؤ بعوائد الأسهم، وقد أظهرت النتائج أن عوائد استراتيجيات المتاجرة المعتمدة على المعيارين السابقين تتجاوز عوائد وحصص فترات زمنية من سنة إلى سنتين، وأن أرباح المتاجرة الملاحظة من استراتيجية القيمة الدفترية إلى السوقية مشابهة لمدخل اختلاف المخاطر بينما النتائج

¹. Coit, C, I, and John Karr, Performance Measurement in the Banking Industry: Results of aBAI Survey, **Bank Accounting and Finance**, vol. 10, No. 3, 1997.

². Cheung, J, K, .and Jeong Bon Kim, The profitability of trading strategies based on book value and earnings in Hong Kong, **Journal of international financial management and accounting**, vol. 10, No. 3, 1997.

المستخرجة من استراتيجية معدل الإيرادات إلى السوقية مرتبطة بالمكاسب من استغلال عدم كفاءة السوق.

٢.٤ - دراسة (Penman and Nissim, 2003):^١

هدفت هذه الدراسة إلى عرض تحليل للقوائم المالية التي تناقش زيادة الرافعة المالية في أنشطة التمويل، من زيادة الرافعة المالية في أنشطة التشغيل، وكانت عوائد التحليل رافعتين مالييتين، إحداها هو الاقتراض لتمويل العمليات، والأخرى الاقتراض أثناء العمليات، وقد قام الباحث بعرض معادلات للرفع المالي تصف كيف أن نموذجي الرفع المالي يؤثر على معدلات القيمة الدفترية على معدل العائد على حقوق الملكية، وقد أظهرت الدراسة بالتحليل التجريبي أن تحليل القوائم المالية يوضح اختلافات عرضية في معدلات العائد الحالية والمستقبلية بالإضافة إلى معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم، التي تعتمد على معدلات العائد المتوقعة على حقوق الملكية، كما أظهرت الدراسة أيضاً أن بنود الميزانية للخصوم المتداولة مسعرة بشكل مختلف عن الخصوم المستقرة، ووفقاً لهذا فإن تحليل القوائم المالية الذي يناقش هذين النوعين من الخصوم، يخبر عن الربحية المستقبلية ويساعد في تقييم نسب السعر السوق إلى السعر الدفترية.

٢.٥ - دراسة (Athanasoglou, et, al, 2005):^٢

أعدت هذه الدراسة بعنوان محددات ربحية المصارف التقليدية في منطقة جنوب شرق أوروبا، وقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار محددات ربحية المصارف التقليدية (الخاصة والمتعلقة بالنظام المصرفي والمتعلقة بالاقتصاد الكلي).

وقد قامت الدراسة باستخدام البيانات المالية السنوية الخاصة بالمحددات (الخاصة بالمصرف والمتعلقة بالنظام المصرفي والمتعلقة بالاقتصاد الكلي) كمتغيرات مستقلة، وذلك لسبع دول من دول

¹. Penman, S, H, and Doron Nissim, Financial Statement Analysis of Leverage and How It Informs About Profitability and Price-to-Book Ratios, **Review of accounting Studies**, vol.8, 2003.

². Athanasoglou, Panayiotis, et, al, Determinants of bank profitability in the south eastern European region, www.ssrn.com/abstract=ID1146385, 2005.

جنوب شرق أوروبا (ألبانيا، بوسنا، بلغاريا، كرواتيا، فيروم، رومانيا، صربيا)، وذلك خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢.

وقد تضمنت المتغيرات المستقلة الخاصة بالمصرف النسب المالية التالية: (السيولة، مخاطر الائتمان، حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، مصاريف التشغيل، حجم المصرف، الملكية الأجنبية، سعر السهم السوقي)، في حين كانت المتغيرات المتعلقة بالصناعة المصرفية: (أداء النظام المصرفي معبراً عنها بمؤشر النظام المصرفي)، والمتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي: (التضخم، النشاط المصرفي)، وقد استخدم الباحث مقياسين للربحية كمتغير تابع، وهما (معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية).

وقد توصلت الدراسة إلى أن جميع المحددات الخاصة بالمصرف تؤثر بشكل معنوي على ربحية المصارف، ما عدا السيولة تؤثر بشكل غير معنوي، بينما لم تميز العلاقة بشكل دقيق فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة الأخرى (المتغيرات المتعلقة بالصناعة المصرفية، المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي).

٦.٢ - دراسة (Simpson, et, al, 2008):^١

أعدت هذه الدراسة بعنوان محددات ربحية المصارف الصينية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمحددات أداء المصارف التقليدية الصينية، ولتحديد فيما إذا كان الإصلاح الحديث على سبيل المثال (مشاركة الملكية الأجنبية، المصارف القائمة، خلق مؤسسات مالية ريفية جديدة) لها تأثير على أداء المصارف، والإجابة على التساؤل التالي: أي من مقاييس الأداء التالية هو الأفضل (مقياس القيمة الاقتصادية المضافة، صافي الفوائد، معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكية)؟ وقد أجريت الدراسة على عينة مؤلفة من (٧٦) مصرف خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٦.

1.Simpson, J, and Peter Sinclair, The Determinants of Bank Performance in China, www.ssrn.com/abstract=1247713, 2008, pp,1-28.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أفضل مقاييس الأداء هو مقياس القيمة الاقتصادية المضافة وصافي الفوائد، مقابل معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن مؤشرات إصلاح (البنوك القائمة، استثمارات الملكية الأجنبية)، ليس لها تأثير معنوي على الأداء، في حين كانت المصارف الريفية الوحيدة التي لديها متوسط قيمة مضافة إيجابي (EVA) خلال فترة الدراسة، وأفضل من المقاييس الأخرى وذلك بكونها تتعامل بفاعلية كمصارف محلية، بشكل أفضل من المصارف في المناطق الأخرى التي تتنافس فيما بينها على العملاء.

٧.٢- دراسة (Aburime,2009):^١

أعدت هذه الدراسة بعنوان محددات ربحية المصارف التقليدية في النيجر، وقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار محددات ربحية المصارف التقليدية، وذلك لعينة مؤلفة من ثلاث وثلاثين مصرف خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

وقد تضمنت الدراسة المتغيرات المستقلة التالية: (حجم رأس المال، إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، حجم ومكونات محفظة الائتمان، تركيز الملكية، إنتاجية النشاط، هيكل رأس المال للمؤسسات الفرعية، مستوى المخاطرة)، وتم استخدام معدل العائد على الموجودات كمتغير تابع. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين ربحية المصارف وكلاً من حجم رأس المال، حجم ومكونات محفظة الائتمان، تركيز الملكية، بينما كانت العلاقة غير معنوية بين الربحية والمحددات التالية: (حجم الودائع، إنتاجية النشاط، هيكل رأس المال للمؤسسات الفرعية)، كما توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين مخاطرة المصرف والربحية غير واضحة.

1.Aburime U,T, Determinants of bank profitability: Company-level evidence from Nigeria, www.ssrn.com/abstract=1106825, 2009, pp,1-31.

٨.٢ - دراسة (Dietrich and Wanzenried, 2009):^١

أعدت هذه الدراسة بعنوان محددات ربحية المصارف السويسرية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار محددات ربحية المصارف التقليدية (الخاصة والمتعلقة بالنظام المصرفي والمتعلقة بالاقتصاد الكلي). وقد قامت الدراسة باستخدام البيانات المالية السنوية الخاصة بالمحددات (الخاصة بالمصرف والمتعلقة بالنظام المصرفي والمتعلقة بالاقتصاد الكلي) كمتغيرات مستقلة، وذلك على عينة مؤلفة من ٤٥٣ مصرف وذلك خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٦.

وقد تضمنت المتغيرات المستقلة الخاصة بالمصرف النسب المالية التالية: (حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، القروض ناقصاً منها الاحتياطيات إلى إجمالي القروض، معدل نمو الودائع السنوي، حجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول، إجمالي المصاريف إلى إجمالي العوائد، ملكية المصرف، تكاليف الأموال، عمر المصرف)، والمتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي (معدل كفاءة الضريبة، معدل النمو السنوي للسكان في المنطقة، رأس مال السوق)، بينما استخدم الباحث مقياسين للربحية كمتغير تابع وهما: (معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية).

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها:

وجود علاقة سلبية ذات تأثير معنوي بين (نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي المصاريف إلى إجمالي العوائد) وربحية المصارف التقليدية.

وجود علاقة إيجابية ذات تأثير غير معنوي بين نسبة القروض ناقصاً منها الاحتياطيات إلى إجمالي القروض، ووجود علاقة سلبية بين تكاليف الأموال وربحية المصارف التقليدية لكن التأثير غير معنوي، كما توصلت الدراسة إلى أن عمر المصرف ليس له أي تأثير على ربحية المصرف، وبأن المصارف ذات الملكية الأجنبية أقل ربحية من المصارف ذات الملكية الخاصة، في حين أن المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي كان لها تأثير معنوي على ربحية المصارف التقليدية.

1. Dietrich, A, and Gabrielle Wanzenried, What determines the profitability of commercial banks? New evidence from Switzerland, WWW.ssrn.com/abstract=1370245, 2009, PP, 1-40.

ومن خلال مراجعة وتحليل الدراسات السابقة، يرى الباحث أن هذه الدراسات تتميز بعدد من الخصائص التي تبرر إلى حد بعيد توصلها إلى نتائج متباينة، ومن هذه الخصائص: اختلاف الأهداف الرئيسية التي سعت إليها كل دراسة، ومدى قربها وارتباطها بموضوع ربحية المصارف، واختلافها عن الدراسة الحالية، واختلاف النماذج والمداخل المستخدمة في الدراسة والتحليل، كما أن هناك اختلاف في طبيعة وخصائص البيئة المدروسة، وحجوم العينات المختلفة أيضاً.

سابعاً: منهجية الدراسة

يعتمد البحث على المنهج الوصفي ودراسة حالة المصارف التقليدية كما هي في الحقيقة للتنبؤ بربحيته، حيث تم وضع عدد من الفرضيات، ليقرر الجانب العملي من البحث قبولها أو رفضها كونها تشكل إجابات حول التساؤلات المتعلقة بالظاهرة محل البحث، من أجل الوصول إلى استنتاجات ومقترحات تهم في تحقيق أهداف البحث ويتألف من جانبين هما:

الجانب النظري: تم التطرق فيه إلى أهمية أدوات التحليل المالي (النسب المالية) لتقييم الأداء، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المصارف، وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو.

وهذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمصرف كإدارة المصرف والمستثمرين والمقرضين، وذلك بالعودة إلى الكتب والأبحاث والدوريات الخاصة بهذا المجال.

الجانب العملي: تم استخدام أسلوب تحليل للانحدار (الانحدار الخطي المتعدد المتغيرات، تحليل الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression)، للتوصل إلى نموذج قياسي يُفسر العلاقة بين بعض النسب المالية وربحية المصارف التقليدية، والتي تعبر بشكل رئيس عن السياسات الاستثمارية والتمويلية التي تتخذها المصارف.

أ- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف المسجلة في بورصة الأوراق المالية في سوق عمان - الأردن، وذلك عن الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٩م، وتم البدء في الاختبار من عام ٢٠٠٠ وهو العام الذي تم تطبيق فيه معايير الإفصاح في سوق عمان المالي.

ونظراً لاهتمام الباحث بربحية المصارف التقليدية، فقد تم استبعاد المصارف الإسلامية وذلك لاختلاف طبيعة عملها عن المصارف التقليدية، وأن لا يكون المصرف قد قام بالاندماج مع مصرف آخر، وأن لم تتم تصفية المصرف خلال فترة الدراسة أو توقيف أسهمه عن التداول، وأن يكون له قوائم مالية متوفرة خلال الفترة المدروسة، وبتطبيق المعايير السابقة على المصارف العاملة في سوق عمان، فقد تم التوصل إلى (٩) مصارف مساهمة أردنية منسجمة ومتشابهة في الخصائص المصرفية من أصل (١٤) مصرفاً، وهو عدد مناسب أي بواقع ٦٤٪ من إجمالي المصارف المسجلة في سوق عمان المالي، بحيث يمكن الاطمئنان إلى تمثيلها لسوق عمان المالي وبالتالي إمكانية تعميم النتائج.

ب- مصادر الحصول على البيانات:

تتمثل مصادر الحصول على البيانات من خلال التقارير المالية السنوية، والنشرات الدورية للمصارف التقليدية الأردنية ذاتها، ومن خلال موقع سوق عمان المالي^١.

ج- حدود الدراسة:

تتضمن حدود الدراسة مجموعة من الحدود الزمنية والفنية والمكانية على النحو التالي:

- ١- الحدود الزمنية: يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف المسجلة في بورصة الأوراق المالية في سوق عمان وذلك عن الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٩م، وقد تم البدء في الاختبار من عام ٢٠٠٠م وهو العام الذي تم فيه تطبيق معايير الإفصاح المالي في سوق عمان المالي.

¹. www. ase.com.jo.

٢- الحدود الفنية:

تتخصر عملية التنبؤ بربحية المصارف التقليدية الأردنية فقط دون المصارف الإسلامية، وذلك لاختلاف أهداف المصارف التقليدية وطبيعة عملها عن المصارف الإسلامية.

٣- الحدود المكانية:

أجريت الدراسة على المصارف التقليدية الأردنية والمدرجة في بورصة عمان، بسبب حداثة المصارف التقليدية في سوريا، وحداثة سوق دمشق للأوراق المالية.

د - متغيرات الدراسة:

إن للأنشطة التي تمارسها المصارف التقليدية أثر كبير في تركيبة قوائمها المالية، حيث تختلف الأهمية النسبية لمختلف البنود بشكل جوهري باختلاف طبيعة نشاط المصرف.

تتطلب طبيعة النشاط المصرفي بشكل رئيسي استثماراً كبيراً في رأس المال العامل، حيث تتركز معظم موجوداته بالحسابات المدينة والاستثمارات على سبيل المثال (أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية، إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية، موجودات مالية للمتاجرة، موجودات مالية متوفرة للبيع، استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، استثمارات في شركات حليفة، تسهيلات ائتمانية)، أما الموجودات الثابتة فقليلة الأهمية.

وتمول موجودات المصرف بشكل رئيسي بالاعتماد على الديون طويلة وقصيرة الأجل مثل (ودائع العملاء، ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية، مطلوبات أخرى....)، أما المصادر الذاتية (حقوق المساهمين) فهي قليلة الأهمية لانخفاض الحاجة إليها في مثل هذه الحالة إلى الاستثمار في الموجودات الثابتة، وتستخدم كضمان لأموال المودعين وتتمثل متغيرات الدراسة بما يلي:

١ - المتغيرات المستقلة:

تعد النسب المالية أدوات معبرة في التحليل المالي، وتتمتع بالقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهرها بوضوح البيانات المالية العادية، شريطة أن يتم تركيبها

بالشكل الصحيح، وأن يتم تفسيرها كذلك بالشكل الصحيح، وخلاف ذلك فإن هذه النسب لن تكون ذات مدلول معبر عن حقيقة الموقف المالي للمصارف مكان التحليل، وتتمثل المتغيرات المستقلة بما يلي:

١.١ - نسبة المديونية:

تقيس هذه النسبة المدى الذي ذهب إليه المصرف في الاعتماد على أموال الغير (ودائع عملاء، ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية، تأمينات نقدية، مطلوبات أخرى) في تمويل موجوداته دون تعريض حقوق الدائنين للخطر، كما تقدم معلومات عن قدرة المصرف لاستيعاب تراجع الأصول الناتجة عن خسارة دون تعريض حقوق الدائنين للخطر، وتحسب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{الالتزامات طويلة و قصيرة الأجل}}{\text{القيمة الدفترية لإجمالي الموجودات}}$$

ويولي كلاً من المالكين والمقرضين اهتماماً خاصاً بهذه النسبة لأهميتها الخاصة لهم، فزيادة الاعتماد على أموال الغير في تمويل عمليات المصرف وإن كانت تؤدي إلى تحسين العائد على حقوق الملكية، إلا أنها تؤدي أيضاً إلى زيادة مخاطر السيولة التي قد يتعرض لها المصرف بسبب الأعباء الإضافية لخدمة الالتزامات المترتبة عليه، الأمر الذي يثير قلق الدائنين وإحجامهم عن تقديم المزيد من القروض إن استمر المصرف بالتوسع في هذا الاتجاه، وأثر ذلك على وفاء المصرف بالتزاماته اتجاههم^١.

ويشير كلاً من (Fama and French)^٢ أن التمويل بالدين يؤثر سلبياً على القيمة السوقية للشركة وبالتالي الربحية، في حين وجدت دراسات أخرى أن التمويل بالدين يؤثر إيجابياً على القيمة

^١. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص ٣٣١-٣٣٣.

^٢. Fama, E, and French, K, Taxes, Financing decisions, and firm value, www.ssrn.com, 1997.

السوقية للشركة، بينما وجد¹ (Modigliani and Miller) أن التمويل بالدين لا يؤثر على القيمة السوقية للشركة، وبالتالي ليس له أي أثر على الربحية، هذا الجدول والتناقض بين النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، دفع الباحث أيضاً إلى أخذ نسبة المديونية بعين الاعتبار في هذه الدراسة. ويترتب على انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المالكون والمقرضون، لأن انخفاض النسبة يعني انخفاض عبء خدمة الدين، ويفضل الدائنون والمودعون انخفاض هذه النسبة لأنها كلما انخفضت أتاح هامش أمان أفضل لهم، في حين يفضل المالكون زيادة تلك النسبة لأن زيادتها قد تؤدي إلى تعظيم العائد لهم، كما تؤدي إلى استمرار سيطرتهم لاستغنائهم عن زيادة رأس المال بإدخال شركاء جدد.

ويتمتع التمويل بالدين بعدة مزايا منها: أن الفوائد المدفوعة على الديون معفاة من الضريبة مما يخفض تكلفة الديون الفعلية، وبما أن حاملو السندات يحصلون على دخل ثابت ممثلاً بالفائدة فلا يسمح لهم بالمشاركة في ملكية المصرف وبالتالي الأرباح، وبهذا فإن الالتزام بدفعات الدين وفوائده يحسن من كفاءة الإدارة لتتمكن من تأمين النقد اللازم لخدمة الدين في المواعيد المحددة.

١.٢ - حجم المصرف (ممثلاً بالقيمة الدفترية لإجمالي الأصول):

يعد حجم المصرف أحد المحددات الداخلية للربحية، ومن العوامل المهمة التي تؤثر في قراراته المالية، ذلك أن المصارف كبيرة الحجم تتمتع بالخبرة والقدرة في الاستجابة للمتغيرات العالمية، وتستفيد من اقتصاديات الحجم الكبير وتزداد قدرتها على الاقتراض بشكل أكبر بسبب ارتفاع قيمة موجوداتها، وبالتالي القدرة على منح التسهيلات الائتمانية التي تدر أرباحاً للمصرف.

وتتأثر تركيبة جانبي الميزانية بمجموعة من العوامل، فتركيبية الموجودات تتأثر بطبيعة النشاط الذي يمارسه المصرف، بالإضافة إلى أهداف المصرف (كالتركيز على السيولة أو الربحية أو النمو السريع)، أما تركيبة الجانب الأيسر من الميزانية، فتتأثر بالعوامل السابقة إضافة إلى العوامل التالية:

¹Modigliani F, and Miller M,H, The cost of capital: Corporate finance and the theory of investment, American economic review, 1958.

(مدى توافر مصادر التمويل من رأسمال وديون، فلسفة الإدارة في التمويل والتوسع في المديونية، الاعتماد على الموارد الذاتية).

إن العلاقة بين حجم المصرف وقيمته هي علاقة غامضة، ولكن اعتبار الحجم بالدراسة ضروري، لأن المصارف الكبيرة تتحوط أكثر من الصغيرة¹ (Jin and Jorion).

تشير بعض الدراسات إلى أن حجم المصرف يؤثر على الربحية وأن هناك علاقة بينهما، ومن هذه الدراسات دراسة² (Booth) حيث وجد أن عائد أسهم المؤسسات الكبيرة أقل من عائد أسهم المؤسسات الصغيرة، واعتبر كلاً من³ (Coad and Rao) أن الحجم من العوامل المهمة التي تؤثر في القرارات المالية، وقد وجد فيها أن المؤسسات الكبيرة تتمتع بالخبرة والقدرة في الاستجابة للمتغيرات العالمية وخاصة التطورات التكنولوجية في جميع المجالات.

وقد وجد كلاً من⁴ (Naceur and Goaied) بأن العلاقة عكسية بين حجم المؤسسات وقيمتها السوقية وبالتالي الربحية، حيث أجريت الدراسة عن المؤسسات المدرجة في سوق تونس المالي وقد تم أخذ القيمة الدفترية للموجودات كمؤشر عن حجم المؤسسة، ويشير كلاً من⁵ (Pasiouras and Kosmidou) إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين حجم المصرف وربحيته.

وهناك عدة مقاييس لقياس حجم المصرف منها: القيمة السوقية للمصرف، القيمة الدفترية لإجمالي الموجودات، وسيتم اعتبار القيمة الدفترية لإجمالي الموجودات ممثلاً لحجم المصرف، كما

¹. Jin,y, and Jorion,P, Firm value and hedging: Evidence from U.S oil and gas producers, Workshop participants at the university of California, 2004.

². Booth, L, What drives shareholder value?, **Rodman school of management**, October, No 28, 1998.

³. Coad, A, and Rao, R, Innovation and market value: A quantile regression analysis, Economic bulletin, www.ssrn.com, ID, 06010012A, 2006.

⁴. Naceur S,B, and Goaied, M, The relationship between dividend policy, financial structure, profitability and firm value, **Applied financial economics**,pp.843-849,2002.

⁵.Pasiouras, F., Kosmidou, K, Factors influencing the profitability of domestic and foreign commercial banks in the European Union, Research in **International Business and Finance**, vol 21,No2, ID, 222-237, 2007.

في دراسة^١ (Naceur and Goaied) و^٢ (Pasiouras and Kosmidou)، وذلك لتقييم كفاءة إدارة الموجودات، ويجتمع في هذا الهدف كلاً من الإدارة والمستثمرين.

١.٣ - نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع (نسبة السيولة):

تعد هذه النسبة مؤشراً على مدى توافر أموال سائلة لدى المصرف لمواجهة طلب المودعين، حيث تعتبر سيولة المصرف من أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء على المدى القصير، بالإضافة إلى تقييم المخاطر المتوقع أن تؤثر في قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماتها عندما تستحق هذه الالتزامات، والتعرف على السياسات التي اتبعها المصرف في الماضي لمواجهة احتياجاته المالية، ومدى سلامة مركزه المالي، وكذلك التدفقات النقدية المتحققة ومدى انتظامها وكفايتها لتلبية احتياجات المصرف، وقدرته على تحقيق الأرباح باعتبارها أحد الموارد للوفاء بالديون قصيرة الأجل والطويلة الأجل معاً، ويشير^٣ (Athanasoglou, et, al, 2005) أن مخاطر السيولة ترتفع مع احتمال عدم قدرة المصرف على التكيف مع الانخفاض في الالتزامات، أو تمويل الزيادة في الأصول، ويتم قياس نسبة السيولة هذه بموجب المعادلة التالية:

$$\text{نسبة النقد و الاستثمارات إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{النقد والاستثمارات قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

١.٤ - إجمالي الودائع / مجموع الموجودات:

تعد هذه النسبة مؤشراً عن مدى استغلال المصرف للودائع، وإمكانات تطور المصارف ونموها، وتأثير ذلك على الأرباح والقيمة السوقية للأسهم، وكيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام، والتعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المصرف، وقد توصل^٤ (Aburime) في دراسته التي قامت باختبار محددات ربحية المصارف التقليدية في النيجر، بأن العلاقة غير معنوية

1. Naceur S,B, and Goaied, M, op, cit, 2002.

2. Pasiouras, F., Kosmidou, K, op, cit, 2007.

3. Athanasoglou,p, Panayiotis, et, al, Op, Cit, www.ssm.com/abstract=ID1146385, 2005.

4. Aburime U,T, op, cit, 2009.

بين الربحية وحجم الودائع كأحد محددات الربحية، إلا أن المصارف ذات الأداء الأفضل، هي التي تحافظ على مستوى عال من الودائع نسبة لموجوداتها، ويتم قياسها بموجب المعادلة التالية:

$$\text{نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الودائع}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

إن زيادة نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات يعني زيادة الأموال المتوفرة لدى البنك لاستخدامها في استثمارات مربحة مختلفة والقيام بأنشطة الإقراض، وهذا سيؤدي إلى زيادة عوائد الموجودات.

١.٥ - الفوائد الدائنة/ صافي التسهيلات الائتمانية:

تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المصرف على الفوائد الدائنة كمصدر للتوسع في منح التسهيلات الائتمانية، وكيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام، بما يؤدي إلى زيادة قيمة المصرف، وتقاس من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات} = \frac{\text{الفوائد الدائنة}}{\text{صافي التسهيلات}}$$

٢ - المتغير التابع:

يقوم المصرف المركزي الأردني باستخدام النسب المالية التالية في تقييم ربحية المصارف في الجهاز المصرفي الأردني: (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الموجودات، العائد السوقي على السهم)، ويتمثل المتغير التابع في هذه الدراسة بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمقياس لهذا المتغير حيث يعد هذا المعدل مؤشراً على المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مربح، ويقاس نجاح الإدارة في تعظيم عائد المستثمرين.

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

يعد هذا المعدل مؤشراً على مدى قدرة المصرف على جذب الاستثمارات إليها بحكم كون العائد على حقوق الملكية محدداً أساسياً لقرارات المستثمرين، وقد وجد كلاً من ' (Alam and Brown) في دراستيهما، بأن الأرباح المجزأة بإمكانها التنبؤ بالعائد على حقوق الملكية وسعر السهم أكثر من الأرباح المجمعة.

ويقاس معدل العائد على حقوق الملكية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{القيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية}}$$

ويعد معدل العائد على حقوق الملكية من المقاييس المستخدمة في الدراسات المتعلقة للتنبؤ بالربحية وتعثر المصارف وحالات الاندماج^٢ (Gilbert and Wheelock)، وقد تم استخدام هذا المعدل من قبل كلاً من^٣ (Dietrich and Wanzenried) في دراستيهما حول محددات ربحية المصارف التقليدية السويسرية.

ويقاس معدل العائد على حقوق الملكية ربحية كل دينار مستثمر من قبل أصحاب الأسهم العادية، ويأخذ بعين الاعتبار أثر النشاطات التشغيلية والتمويلية، وعندما لا يوجد ديون في هيكل رأس مال المصرف فإن معدل العائد على حقوق الملكية يساوي معدل العائد على الموجودات.

ومن المهم أن نلاحظ بأن معدل العائد على حقوق الملكية يختلف في مضمونه عن العائد السوقي على السهم، الذي يمكن تعريفه بأنه نسبة الربح الموزع على كل سهم مضافاً إليها الأرباح الرأسمالية منذ بداية الفترة مقسومة على سعر السهم في بداية الفترة^٤، وهذا الخلاف يُعزى بالدرجة

¹ Alam, p, and Brown, C,A, Disaggregated earnings and the prediction of ROE and stock prices: A case of the banking industry, **Review of accounting and finance**, vol.5, No.4, pp443-463,2006.

² Gilbert, R,Alton, and David Wheelock, Measuring Commercial Bank Profitability: Proceed With Caution, Working paper, October, www.networksfinancialinstitute.org, 2007.

³ Dietrich, A, and Gabrielle Wanzenried, op, cit, 2009.

^٤ . مفلاح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٦، ص ٣٣٠ - ٣٣١.

الأولى إلى اختلاف توقعات المستثمرين بخصوص المستقبل الاقتصادي للمصرف الذي ينعكس أثره على أسعار الأسهم.

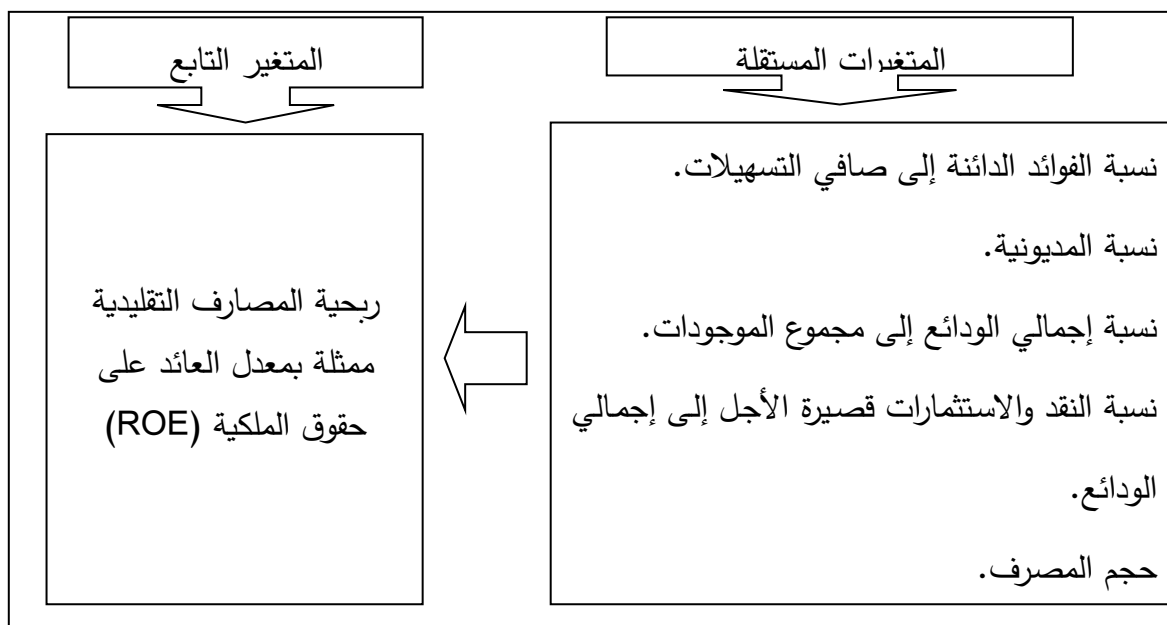
ويختلف معدل العائد على حقوق الملكية عن معدل العائد على الموجودات، في أن معدل العائد على الموجودات يعتبر معياراً نسبياً لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموجودات الموضوعة بتصرفها، ويعد من مؤشرات الكفاءة التشغيلية، ومن أدوات المقابلة بين أداء المصارف المختلفة، وذلك لأنه لا يعكس أثر الرفع المالي، إذ أن بسط النسبة ومقامها لا يتأثرا بكيفية تمويل المصرف لموجوداته.

هـ - نموذج الدراسة:

بناءً على ما سبق يمكننا صياغة نموذج الدراسة والذي يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال الشكل رقم (١):

الشكل رقم (١)

متغيرات نموذج الدراسة



المصطلحات المفتاحية:

- نسبة الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات الائتمانية (Credit interest to Net facilities): تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المصرف على الفوائد الدائنة كمصدر للتوسع في منح التسهيلات الائتمانية، وكيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام، بما يؤدي إلى زيادة قيمة المصرف.
- نسبة المديونية (Debt ratio): تشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه المصرف في الاعتماد على أموال الغير (ودائع عملاء، ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية، تأمينات نقدية، مطلوبات أخرى) في تمويل موجوداته دون تعريض حقوق الدائنين للخطر.
- نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل / إجمالي الودائع (Cash & Investments to Total Deposits): تشير هذه النسبة إلى مدى توافر أموال سائلة لدى المصرف لمواجهة طلب المودعين، حيث تعتبر سيولة المصرف من أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء على المدى القصير، بالإضافة إلى تقييم المخاطر المتوقع أن تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته عندما تستحق هذه الالتزامات.
- نسبة إجمالي الودائع / مجموع الموجودات (Total Deposits to total Assets): تعد هذه النسبة مؤشراً عن مدى استغلال المصرف للودائع، وإمكانية تطوره ونموه، وتأثير ذلك على الأرباح والقيمة السوقية للأسهم، وكيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام، والتعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المصرف.
- حجم المصرف (Bank-Size): ويمكن التعبير عنه بإجمالي الأصول مقاساً بالقيمة الدفترية للمصرف، أو القيمة السوقية للمصرف.
- الربحية (Profitability): تعد الربحية إحدى أهداف المصرف ومقياساً للحكم على كفاءته، وتحسب من علاقة بين الأرباح التي تحققها المصارف، والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.
- معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity): يشير هذا المعدل إلى ربحية كل دينار مستثمر من قبل أصحاب الأسهم العادية، ويأخذ بعين الاعتبار أثر النشاطات التشغيلية والتمويلية.

الفصل الثاني

إدارة الأصول والخصوم

الفصل الثاني

إدارة الأصول والخصوم

المقدمة

تقوم المصارف التقليدية بوظيفتها الرئيسية المتمثلة بقبول الودائع المختلفة من المودعين، وتقديم القروض المختلفة للمقترضين بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن، لذلك تسعى لإيجاد قنوات استثمارية ذات أرباح عالية وتكاليف منخفضة، حيث أن الأرباح هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الإجمالية.

وتتكون الإيرادات الإجمالية من الفوائد التي تحصل عليها المصارف نتيجة قيامها بعملية الإقراض والاستثمارات التي تقوم بها، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي تحققها نتيجة ارتفاع أسعار بعض الأصول الثابتة والمتداولة، بينما يتكون الجانب الأكبر من مصروفات المصارف يتمثل في الفوائد على الودائع إضافة إلى التكاليف الثابتة (النفقات الإدارية والتشغيلية).

أولاً- إدارة الأصول والخصوم للمصارف التقليدية:

تهدف إدارات المصارف إلى توزيع الموارد المالية المتاحة لها على بنود الاستخدام المختلفة والتي تمثل الجانب الأيمن من الميزانية العمومية، بما يؤدي إلى تعظيم قيمتها السوقية.

وتختلف الاتجاهات التي يتخذها وضع المصارف وأدواتها والتغيرات النسبية التي تطرأ على كل بند ومدى تركزها، واختلاف تركيبة الأصول والموارد المستخدمة في تمويلها.

ومن خلال استعراض الميزانيات العمومية للمصارف التقليدية الأردنية (عينة الدراسة) يلاحظ أن القيمة الدفترية للأصول في تغير مستمر والجدول رقم (١) يظهر مقدار التغير في كل سنة من السنوات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (١)

تطور القيمة الدفترية للأصول للمصارف التقليدية الأردنية (عينة الدراسة) خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩

المبالغ لأقرب مليون دينار أردني

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
القيمة الدفترية للأصول	17,322	18,291	18,654	19,837	22,134	24,090	27,455	31,952	34,132	35,766
الفرق	-	969	363	1183	2297	1956	3365	4497	2180	1634
نسبة التغير السنوية	-	6%	2%	6%	12%	9%	14%	16%	7%	5%

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف التقليدية محل الدراسة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩، وتم حساب الفروق والنسب بتصرف من الباحث.

نلاحظ من الجدول رقم (١) اختلاف معدل نمو الأصول خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ -

٢٠٠٩م، حيث بلغ أقل معدل لنمو الأصول ٢٪ في العام ٢٠٠٢م، بينما كان معدل النمو الأكبر

خلال الفترة في العام ٢٠٠٧م حيث بلغ ١٦٪، وهذا يدل على اختلاف الاتجاه العام للتطور في

المصارف (عينة الدراسة)، الأمر الذي دفع الباحث إلى معرفة فيما إذا كان هناك علاقة بين حجم

المصارف المتمثل بالقيمة الدفترية لإجمالي الأصول وربحية المصارف التقليدية.

إن اختلاف معدل النمو السنوي لإجمالي الأصول ناجم عن اختلاف مقدار الأصول السنوية

نتيجة لاختلاف مقدار الخصوم السنوية، وسيتم التعرض للتغيرات في تركيبة الخصوم والأصول

للمصارف بشيء من التفصيل كما يلي:

أ. مصادر الأموال للمصارف التقليدية (الخصوم):

تلجأ المصارف التقليدية إلى زيادة حصتها السوقية من الودائع المصرفية، التي تعد المصدر

الرئيسي الذي تعتمد عليه لتمويل عملياتها المصرفية، وذلك عن طريق زيادة الانتشار الجغرافي بفتح

فروع في أماكن ملائمة وتقديم خدمات مصرفية متنوعة لأصحاب الودائع، تمكنهم من الاستفادة من

المزايا والخدمات المصرفية، بحيث تتناسب مع ثقافة المجتمع وتشجع التعامل مع المصرف وتقسّم

مصادر الأموال في المصارف التقليدية إلى:

١. المصادر الذاتية (الداخلية):

وتشمل الموارد التي يستطيع المصرف أن يعتمد عليها ذاتياً دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، ويتمتع التمويل الذاتي للمصرف بميزة هامة تفضله على المصادر الخارجية للتمويل منها: أنه في حالة التمويل الخارجي هناك شروط والتزامات تفرض على المصرف من جراء قيامه بالتمويل بالاعتماد على المصادر الخارجية (كالتمويل بالدين على سبيل المثال)، بينما لا يوجد ذلك في حالة التمويل الذاتي.

كما إن استخدام الأموال الداخلية يخفف من مشكلة تباين المعلومات بين المدراء والمستثمرين^١، وبالتالي فإن المدراء يعتبرونها المصدر الأول في التمويل، ومن ثم يلجؤون لمصادر أخرى للتمويل إن كانت غير كافية، ويشير^٢ (Pasiouras and Kosmidou) أن أفضل أداء للمصارف يكون عندما تحرص على أن يتوفر لديها مستوى عال من حقوق الملكية نسبة إلى أصولها، حيث أن المصارف التي لديها نسب عالية من رأس المال تتجه لمقابلة تكاليف أقل للتمويل، وهذا ناجم عن صغر تكاليف الإفلاس المتوقعة، إضافة إلى أن التكاليف تعتبر من محددات ربحية المصارف التقليدية.

وتتضمن المصادر الداخلية العناصر التالية:

١/١. رأس المال:

ويشكل النواة الأولى لموارد المصرف، وتعد مسألة قدرة رأس المال على تحقيق السلامة والمتانة في المركز المالي للمصرف من أولى مهامه ومسؤولياته، وهناك لجان مالية ومصرفية على المستوى الدولي اهتمت به، حيث حددت لجنة بازل العلاقة بين رأس المال المملوك والأصول بحيث لا تقل عن ٨٪ من الأصول مثقلة بدرجة المخاطرة، بهدف زيادة كفاءة رأس المال في المصارف على

¹. Brigham, Eugen, F, and Joel , F, Houston, **Fundamentals of financial investment**, Dryden press, 8th, 1998, p547.

². Pasiouras, F., Kosmidou, K, Op, Cit.

الفصل الثانيإدارة الأصول والخصوم

مواجهة الخسائر المحتملة أو المتوقعة في الأنشطة المصرفية، سواء كانت استثمارية متعددة أم إقراضية^١، ويقسم رأس المال وفقاً للمراحل التي يمر بها محاسبياً إلى:

١/١/١ . رأس المال المصرح به (رأس المال الاسمي):

وهو مجموع رأس مال المصرف المصرح به في نظامه الداخلي الأساسي، والذي يحق له إصداره والحصول عليه بالشكل الذي يفي بحاجته سواء عند تأسيسه أو توسع أعماله، ويجب تثبيت رأس المال الاسمي في دفاتر المصرف وميزانيته مع عدد الأسهم المؤلف منها وقيمة كل سهم.

١/١/٢ . رأس المال المكتتب به:

وهو رأس المال الاسمي أو جزء منه والذي تم إصداره والاكتتاب به من قبل المساهمين ولم تسدد قيمته بعد، ويجب أن يتناسب الجزء المكتتب مع حاجة المصرف إلى الأموال.

١/١/٣ . رأس المال المدفوع:

ويمثل ما يدفعه المؤسسون أو المساهمون أو الاثنان معاً، ويعد النواة الأولى لموارد المصرف الذي يبدأ به نشاطه المالي ويستخدمه في شراء الأصول الثابتة ومستلزمات النشاط المصرفي، ولا يشكل رأس المال المدفوع نسبة هامة من الموارد المالية التي يستخدمها المصرف في ممارسة نشاطه المصرفي، وإنما تأتي أهميته من كونه مصدر ثقة للمودعين، ولتدعيم المركز المالي للمصرف وحماية وضمان حقوق المودعين في حال انخفاض قيمة الأصول التي يستثمر فيها المصرف موارده.

٢/١ . الاحتياطات والمخصصات والأرباح المحتجزة:

تمثل هذه الموارد مورداً مالياً ذاتياً يرتبط بنشاط المصرف، ويهدف إلى دعم مركزه المالي وتقويته في مواجهة التغيرات المختلفة في المستقبل.

الاحتياطات: هي مبالغ نقدية تقتطعها المصارف التقليدية من أرباحها الصافية القابلة للتوزيع

على المساهمين وتقسّم الاحتياطات إلى نوعين^١:

^١ . عبد الرزاق قاسم ، العمليات المصرفية، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٩، ص ٨٩ - ٩٠.

احتياطات قانونية يلتزم المصرف باقتطاعها بشكل سنوي بموجب القانون إلى أن تبلغ رقماً معادلاً لرأس المال المدفوع، وهناك احتياطات اختيارية أو خاصة يقطعها المصرف بملء إرادته لدعم مركزه المالي وقد تتجاوز قيمة رأس المال المدفوع لدى بعض المصارف الناجحة.

٣/١ المخصصات:

وهي المبالغ التي يقطعها المصرف ويتحملها إجمالي الربح في نهاية السنة المالية، لمواجهة ظروف محددة ومقابلة أغراض معينة، مثل مخصص الديون المشكوك فيها وذلك لمقابلة الديون المعدومة.

٤/١ . الأرباح المحتجزة:

وهي المبالغ التي يقطعها المصرف من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع على المساهمين، وعدم توزيعها لمواجهة المقتضيات الإضافية للأمان وذلك وفقاً لطبيعة وأنشطة أعمال المصرف.

٢ . المصادر الخارجية:

يعد التمويل بالدين أحد المصادر الخارجية الذي تستخدمه الإدارة في تمويل استثماراتها، فعندما تقرر إدارة المصرف استخدام الدين في تمويل موجوداتها واستثماراتها عليها أن تأخذ بالاعتبار أن الهدف من وراء ذلك تعظيم ربحيتها، وأن تأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المفروضة عليها جراء هذا الدين من تسديد الفوائد وأقساط الدين بتواريخ الاستحقاق.

إنَّ الفوائد المدفوعة على الديون معفاة من الضريبة مما يخفض تكلفة الديون الفعلية، وبما أنَّ حاملي السندات يحصلون على دخل ثابت ممثلاً بالفائدة، فهم ليسوا ملاك للشركة ولا يحق لهم الحصول على الأرباح، وبهذا فإن الالتزام بدفعات الدين وفوائده يحسن من كفاءة الإدارة لتتمكن من تأمين النقد اللازم لخدمة الدين في المواعيد المحددة، كما أن التمويل بالدين يخفض من تكاليف

١ . أحمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، ٢٠٠٣، ص ٢٦١.

الفصل الثانيإدارة الأصول والخصوم

الوكالة بين الإدارة وحملة الأسهم، وبالتالي عدم إمكانية الإدارة للإنفاق على أشياء لا مبرر لها مثل (شراء الأثاث الفاخر أو غيرها).

وقد ظهرت نظريات عديدة في مجال التمويل بالدين منها:

١ - نظرية مودجلياني وميلر (Modigliani and Miller, 1958):^١

قامت هذه النظرية على افتراضات غير واقعية وهي: كفاءة السوق، ولا يوجد تكاليف للوساطة، وعدم وجود ضرائب وتكاليف إفلاس، وأن الربح لا يتأثر قبل الفائدة والضريبة بالدين، وأن المستثمر يستطيع أن يقترض ويقرض بنفس معدل الفائدة، وأن تكلفة رأس المال في الشركة ثابتة بغض النظر عن طريقة تمويلها، وقد توصلت هذه النظرية إلى أن القيمة السوقية للشركة لا تتأثر بالتمويل بالدين، ولا تتأثر بهيكل تمويلها، وإنما تتحدد بالتدفقات النقدية المستقبلية ومعدل الخصم المناسب لخطر الشركة، إلا أنه تم تعديل بعض هذه الافتراضات في دراسة قام بها (Modigliani and Miller)^٢ حيث تم أخذ الضرائب بعين الاعتبار، حيث بينا بأن الفائدة تطرح من الربح قبل الضريبة، بينما لا يتم طرح توزيعات الأرباح للأسهم من الربح قبل الضريبة، وبهذا يتحقق وفر ضريبي جراء استخدام التمويل بالدين، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن قيمة الشركة تزداد بازدياد تمويل موجوداتها بالدين.

٢ - نظرية المبادلة (Trade-off theory):

تقارن هذه النظرية بين فوائد التمويل بالدين مقابل تكاليف خدمة الدين التي سيتم دفعها، وهذا ما يناقض نظرية مودجلياني وميلر التي تقتض بعدم وجود تكاليف إفلاس وتعثر مالي، حيث أن فشل الشركة في تسديد الفوائد وأقساط القروض عند استحقاقها، يعطي الحق للدائنين باتخاذ الإجراءات القانونية لإعلان إفلاسها، بما له من آثار سلبية على الشركة.

¹. Modigliani F, and Miller M,H, The cost of capital: Corporate finance and the theory of investment, Op, Cit, 1958.

². Modigliani F, and Miller M,H, Corporate income taxes and the cost of capital: A correction, **American economic review**, 1963.

٣- نظرية الإشارة (Signaling theory):

يرى أنصار هذه النظرية بأن الإدارة لديها معلومات عن الشركة أفضل من المعلومات الموجودة لدى المستثمرين، فإذا كان لدى الإدارة معلومات بأن الشركة مقبلة على مصاعب، فإنها تصدر أسهماً لتجذب مساهمين جدد يشاركونها في تحمل المخاطر، وبالعكس تصدر سندات إذا كان لدى الشركة مشاريع ناجحة وواعدة حتى لا يشاركها المستثمرون الجدد الأرباح، ولكن المستثمرون يفهمون الإشارة ويتصرفون عكس توقعات الإدارة، مما ينعكس على السعر السوقي للسهم، وتتضمن المصادر الخارجية العناصر التالية:

١/٢ . الاقتراض من المصارف الأخرى:

ويشمل الاقتراض من المصارف المحلية والأجنبية، وكثيراً ما تلجأ المصارف التقليدية إلى المصرف المركزي للحصول على الموارد المالية لتمويل نشاط المصرف في القيام بعملياته المصرفية وخاصة لتمويل عمليات الائتمان والإقراض الموسمية كونه مصرف المصارف، وكذلك تلجأ إلى جهات أخرى للاقتراض كالمصارف التقليدية وبيوت المال ويتوقف نوع الجهة التي تلجأ المصارف إليها للاقتراض على نسبة الفائدة المطلوبة، ويتوقف ذلك حسب طبيعة القرض ومدته ومدى الحاجة إليه أيضاً.

٢/٢ . الودائع:

نشأت فكرة اعتماد المصارف على الودائع كأساس لكافة الأعمال المصرفية وسيتم التطرق إليها بشكل لاحق.

٣/٢ . الأموال المجمدة:

وهي الأرصدة الدائنة التي يصدر قرار بحجزها لصالح جهة ما عامة أو خاصة، ولا يجوز السحب منها إلا بعد صدور قرار مخالف للقرار الأول يسمح بالسحب منها وتداولها.

الفصل الثانيإدارة الأصول والخصوم

ويستطيع المصرف استخدام الأموال المجمدة واستثمارها في عملياته المصرفية، وذلك بمدة بقائها لديه مجمدة دون دفع فائدة عليها^١.

وقد يكون من المناسب القيام بتحليل هيكل التمويل والتطورات التي طرأت على رأس المال، لأن مثل هذه التطورات تشير إلى حجم النشاط الذي يمارسه المصرف.

ونلاحظ من الجدول رقم (٢) التالي تطور المصادر النوعية لأموال المصارف التقليدية الأردنية (عينة الدراسة) وذلك خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩م، كما هو مبين أدناه:

^١ . عبد الرزاق قاسم، العمليات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

جدول رقم (٢)

تطور مصادر أموال المصارف التقليدية الأردنية (عينة الدراسة) خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩ المبالغ لأقرب مليون دينار أردني

المطلوبات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
ودائع عملاء	11,110	11,483	12,557	13,464	14,613	15,445	16,039	18,682	20,248	21,131
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	2,964	3,389	2,461	2,312	2,761	2,873	3,373	4,084	4,231	4,394
تأمينات نقدية	981	993	1,071	1,303	1,479	1,645	2,005	2,009	2,486	2,900
مطلوبات أخرى	687	674	714	755	966	1,205	927	1,103	1,016	911
مجموع حقوق المساهمين (الملكية)	1,491	1,648	1,794	1,982	2,297	2,755	4,559	5,258	5,401	5,797
حقوق أقلية	0	0	0	0	0	6	42	56	62	90
أموال مقترضة	0	0	0	0	0	16	337	638	584	469
مطلوبات ضريبية مؤجلة	0	0	0	0	0	0	20	23	10	19
مجموع المصادر لمصارف العينة	17,234	18,187	18,597	19,815	22,116	23,945	27,301	31,854	34,037	35,711

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف التقليدية الأردنية محل العينة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩. وتم حساب المجموع الكلي لكل مصدر بتصرف من الباحث.

الفصل الثاني إدارة الأصول
والخصوم

الفصل الثالث

التحليل المالي والربحية

الفصل الثالث

التحليل المالي والربحية

المقدمة:

يشير التحليل المالي إلى عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مصرف ما، للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أدائه المالي في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب مع عملية اتخاذ القرار، ويهدف التحليل المالي إلى التعرف على مواطن القوة المالية في وضع المصرف لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، ويعود سبب الانتشار الواسع للتحليل المالي باستخدام النسب المالية إلى انفصال ملكية المصارف عن إدارتها وما تبع ذلك من تشريعات أوجبت نشر البيانات المالية خاصة عن المصارف ذات الملكية الجماعية، الأمر الذي أوجد الحاجة لتحليل المعلومات المنشورة وقراءة مؤشرات مثل (أسعار الأسهم، المؤشرات الاقتصادية العامة) وتعريف جمهور المستثمرين بها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وسيتم التعرض في هذا الفصل إلى أهمية التحليل المالي والجهات المستفيدة منه واستعمالاته، ومنهجية التحليل المالي، ومحدداته ونقاط الضعف التي يعاني منها التحليل المالي، ومعايير التحليل المالي وخصائصها واستخداماتها.

أولاً: أهمية التحليل المالي

يكتسب التحليل المالي أهميته في كونه:

أولاً: يقوم بمساعدة المديرين والمستثمرين والأطراف الأخرى في تقييم قرارات الاستثمار الرأسمالية والتمويلية والقرارات الأخرى ذات الأثر المالي في وضع المصرف لأن جميع القرارات التي تتخذ داخل المصرف لها نوع من الآثار المالية لذا يركز المحللون على تقدير هذه الآثار ووصفها إن لم يستطيعوا تحديدها كمياً ومن المجالات التي يتناولها هذا التحليل: (القرارات الاستثمارية طويلة الأجل، إدارة رأس المال العامل، هيكل رأس المال، مصادر التمويل طويلة الأجل، إدارة المطلوبات، سياسة توزيع الأرباح، التخطيط المالي).

ثانياً: تحليل الأوراق المالية وغاية هذا النوع من التحليل مساعدة المستثمرين ومديري محافظ الأوراق المالية في تقييم البدائل الاستثمارية المتاحة^١.

ولقد ازدادت أهمية التحليل المالي بعد ظهور التقدم الصناعي الذي ترافق بإنشاء المشروعات الكبرى والإنتاج الموسع وما تحقق من وفورات مختلفة جعلت عملية الرقابة والإشراف صعبة وضرورية الأمر الذي تطلب وجود جهاز مالي متخصص يمكنه الإلمام بأعمال المشروعات الكبرى. كما أن ظهور المشروعات الكبرى وتقدم وسائل الاتصال بأنواعها المتعددة أدى إلى اتساع السوق بشكل كبير، واتساع مماثل بين الأفراد الذين يعملون في المصارف وزيادة رأس المال الذي يتم استثماره في المنشأة، وهذا ما زاد أيضاً من أهمية التحليل المالي.

وللتحليل المالي ضرورة من أجل القيام بالتخطيط المالي لأن افتراض القيام بالتنبؤ بالمستقبل بدون الاعتماد على البيانات السابقة والحالية أمر غير واقعي، وتشكل النسب المالية جانباً هاماً في عملية التحليل المالي وهي أداة هامة جداً لإظهار المركز المالي والائتماني والتنافسي للمصرف،

^١ . مفلاح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٦، ص ٢٣٢-٢٣٤.

ولإبراز انحرافات بعض البنود المالية وذلك من خلال استعمال أداة المقارنة مع النسب الفعلية الأمر الذي يدفع المحلل إلى البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الانحرافات.

أ- استخدامات التحليل المالي:

يستخدم التحليل المالي للتعرف على أداء المصارف موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها^١:

١. التحليل الائتماني:

يقوم بهذا التحليل المصرف المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة التعرف على المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض، وتنشأ المخاطر الائتمانية بالنسبة للمصرف المقرض من احتمال عدم قيام العميل بدفع الفائدة المتحققة على القرض أو القيمة الاسمية للقرض^٢، حيث يمكن للقرض المصرفي أن تكون له ثلاثة مصادر للتسديد (التدفقات النقدية للمقترض، الضمان بصورة حق ثابت أو عائم على أصول المقترض أو رهناً عقارياً على ممتلكاته، كفالة من طرف ثالث كشركة قابضة مثلاً)، ومع ذلك فإن القروض المؤمنة لا تخلو من المخاطرة الائتمانية.

٢. التحليل الاستثماري:

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم المصارف وأسناد القرض، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المصارف نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في

^١ محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية: الاستثمار والتمويل - التحليل المالي، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص ١٠١ - ١٠٢.

^٢ خالد أمين عبدالله، إدارة المخاطرة الائتمانية، مرجع سبق ذكره، ص ١٣ - ١٤.

مختلف المجالات، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها^١.

٣. تحليل تقييم الأداء:

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لهذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية المصرف وكفاءته في إدارة أصوله وتوازنه المالي وسيولته والاتجاهات التي يتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائه بمصارف أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، والجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمصرف (الإدارة، المستثمرين، المقرضين).

ب - الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

وحتى نوسع الأفق العام لأهمية التحليل المالي لا بد من تحديد الجهات المستفيدة منه والتي تستعمل التحليل المالي استعمالاً واسعاً رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته حيث تسعى كل فئة من هذه الفئات إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الفئات الأخرى وتلخص هذه الجهات كما يلي^٢:

١. المستثمرون:

يهتم المستثمرون في المصرف بالدرجة الأولى بسلامة استثماراتهم ومدى مناسبة عوائده الحالية والمستقبلية للمخاطر التي تتعرض لها، لذا يقومون بعملية التحليل قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصل إلى معلومات عن أداء المصرف على المدى القصير والطويل وكذلك قدرته على الاستمرار في تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمارات، والاتجاه الذي اتخذته ربحية المصرف على مدى فترة معقولة من الزمن، وبالتالي إمكانية تطوره ونموه وتأثير ذلك على الأرباح والقيمة السوقية لأسهمه، الأمر الذي يفيد في معرفة سياسة توزيع الأرباح المتبعة ومدى ثباتها.

^١ محمد سعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

^٢ محمد سعيد عبد الهادي، المرجع السابق، ص ١٠٥ - ١٠٧.

٢. إدارة المصرف:

يستعمل التحليل المالي من قبل مختلف المستويات الإدارية وذلك من أجل التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المصرف وتقييم ربحيته والعوائد المحققة على الاستثمار، ومقارنة أداء المصرف بأداء المصارف الأخرى المقاربة في الحجم والمشابه في طبيعة النشاط بالإضافة إلى مقارنته مع أداء القطاع الذي ينتمي إليه المصرف.

كما تهتم إدارة المصرف بالتحليل المالي بغية تقييم فاعلية الرقابة وكيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة وتقييم كفاءة إدارة الأصول بهدف تشخيص المشكلات الحالية والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها والتخطيط للمستقبل.

٣. سماسة الأوراق المالية:

يهتم سماسة الأوراق المالية بالتحليل المالي بهدف التعرف على التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في القطاع المصرفي أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم وبالتالي معرفة أسهم المصارف التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.

٤. الدائنون:

يهتم الدائنون بالتحليل المالي لأجل تقييم المخاطر المتوقع أن تؤثر في قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عندما تستحق هذه الالتزامات ويتم ذلك من خلال تركيز التحليل المالي على سيولة المصرف باعتبارها من أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء على المدى القصير، والتعرف على هيكل المصرف المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها والتوقعات الطويلة الأجل باعتبارها أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء في المدى الطويل.

الفصل الثالث.....التحليل المالي والربحية

كما يهتم الدائنون بالتحليل المالي من أجل التعرف على السياسات التي اتبعتها المصرف في الماضي لمواجهة احتياجاته المالية ومدى سلامة مركزه المالي، بالإضافة إلى معرفة قدرة المصرف على تحقيق الأرباح باعتبارها أحد الموارد للوفاء بالديون القصيرة والطويلة الأجل معاً.

٥. المصالح الحكومية:

متمثلة في جميع دوائر الدولة ذات العلاقة كالمصرف المركزي وإدارة الخزانة وغيرها، وتهتم بدورها بمراقبة المصارف للتأكد من سلامة وضعها المالي واستقرارها والتأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها، ويهمها معرفة الحالات التي تدعو إلى التدخل السريع لتصحيح أوضاع المصرف المتعثرة تجنباً لحدوث الأزمات الاقتصادية.

ج- أسس التحليل بالنسب المالية:

هناك مجموعة من الأسس الواجب الارتكاز عليه عند استخراج النسب المالية ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

١. تركيب النسبة بطريقة تعكس علاقات اقتصادية معينة، كنسبة الدخل إلى حقوق الملكية.
٢. يجب أن تعد النسبة لتعكس العلاقات الوظيفية بين كل من البسط والمقام، فمثلاً نسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي التسهيلات تعكس العلاقة المباشرة بين الفوائد الدائنة وإجمالي التسهيلات التي يقدمها المصرف.
٣. يجب أن تفيد النسبة في دراسة وتحليل العلاقة مع بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى، فنسبة المديونية تفيد في تحديد مدى اعتماد المصرف على الاقتراض في تمويل أصوله، وباعتبار أن الأموال المقترضة ستوجه إلى الاستثمار في الأصول، إذ يمكن المقارنة بين العائد على الأصول وكلفة الاقتراض.

د - منهجية التحليل المالي:

يمكن وضع المبادئ التالية العامة لتكون أساساً لمدخل عام لمنهجية التحليل المالي ومن هذه الأسس العامة ما يلي:

١- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل:

يبدأ التحليل المالي بتحديد الهدف الذي يسعى المحلل لمعرفته ويعد هذا التحديد ضرورة هامة لبداية صحيحة لعملية التحليل، لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم ويمكنه من تركيز جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد نموذج رياضي باستخدام النسب المالية بحيث يُمكن هذا النموذج المكون من مجموعة من النسب المالية إدارات المصارف والمتعاملين مع المصرف من المستثمرين والمحللين والجهات الرسمية من تقدير ربحية المصارف للفترات القادمة، باعتبار أن التحليل بالاعتماد على نسبة واحدة لا تعطي معلومات كافية للتعرف على أسباب مشكلة ما، إلا أنه يمكن الحصول على حكم مناسب عند تحليل مجموعة من النسب، وحيث أن عدد النسب المالية الممكن تركيبها تعد بالعشرات، فإن تحديد الهدف من التحليل المالي سيعطي الفرصة للمحلل لاختيار حجم متواضع من النسب المحاسبية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات المطلوبة، لكن من المفيد أن نشير إلى أن عملية اختيار النسب الملائمة للهدف من التحليل ليس بالأمر السهل وذلك لتشابك الأهداف التي يسعى المصرف لتحقيقها، وبسبب التأثير المشترك المتداخل لعناصر النشاط الاقتصادي كلها.

٢ - تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية:

إن تحليل القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام لأداء المصرف، لذلك من المناسب استعمال قوائم مالية لفترات عديدة لتوخي المزيد من الدقة في التحليل والتعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المصرف، وقد حددت الدراسة الحالية فترة التحليل للقوائم المالية بالفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

٣- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته:

وحسب هذه الدراسة يمكن الحصول على المعلومات اللازمة من خلال القوائم المالية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل) وذلك للوصول إلى نموذج يمكنه التنبؤ بربحية المصارف التقليدية.

٤- اختيار أسلوب وأداة التحليل الأنسب قدرة للتعامل مع المشكلة موضع الدراسة.

وحيث أن المشكلة موضع الدراسة هي التنبؤ بربحية المصارف، لذا نستعمل الأدوات التحليلية، التي لديها القدرة على تفسير العلاقة بين النسب المالية التالية وربحية المصارف التقليدية مثل:

١.٤- نسبة المديونية:

تشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه المصرف في الاعتماد على أموال الغير (ودائع عملاء، ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية، تأمينات نقدية، مطلوبات أخرى) في تمويل أصوله دون تعريض حقوق الدائنين للخطر، وتركز هذه النسبة على العلاقة النسبية بين الديون من جانب والأصول من جانب آخر.

٢.٤- حجم المصرف:

وذلك لتقييم كفاءة إدارة الأصول، و فلسفة الإدارة في التمويل والتوسع في المديونية، والتركيز على السيولة أو الربحية أو النمو السريع.

٣.٤- نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع:

تعتبر هذه النسبة مؤشراً على مدى توفر أموال سائلة لدى المصرف لمواجهة طلب المودعين، حيث تعد سيولة المصرف من أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء على المدى القصير، بالإضافة إلى تقييم المخاطر المتوقع أن تؤثر في قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عندما تستحق هذه الالتزامات، ومدى سلامة مركزه المالي، وكذلك التدفقات النقدية المتحققة ومدى انتظامها وكفايتها لتلبية احتياجاته، وقدرة المصرف على تحقيق الأرباح باعتبارها أحد الموارد للوفاء بالديون القصيرة الأجل والطويلة الأجل معاً.

٤.٤ - نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات:

تعتبر هذه النسبة مؤشراً عن مدى استغلال البنك للودائع، وإمكانيات تطور المصارف ونموها وتأثير ذلك على الأرباح والقيمة السوقية للأسهم، وكيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام، والتعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المصرف، ويشير ' (Aburime) أن البنوك ذات الأداء الأفضل هي البنوك التي تحافظ على مستوى عال من الودائع نسبة لأصولها.

٥.٤ - نسبة الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات:

تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المصرف على الفوائد الدائنة كمصدر للتوسع في منح التسهيلات الائتمانية، وكيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام، بما يؤدي إلى زيادة ربحية المصرف.

٥ - استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب:

وتعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق، ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.

٦ - اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه إن وجد، ولا مانع من استعمال أكثر من معيار حيث يستدعي الأمر.

٧ - تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.

٨ - تحليل أسباب الانحراف وتحديدتها.

٩ - وضع المقترحات المناسبة بشأن نتائج التحليل.

1. Aburime U,T, op, cit, 2009.

هـ - نقاط الضعف في التحليل المالي:

يؤخذ على عملية التحليل المالي محددات متعددة منها أنه من النادر أن يتاح للمحلل المالي جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات، وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة عدم التأكد وليس إلغائها كلياً، ويؤخذ عليه أيضاً أن احتساب النسب المالية بمفردها وأي مقياس من مقاييس الأداء بمفرده سيترك المحلل بمؤشرات ذات قيمة محدودة ما لم يكن هناك معيار لقياس النتائج ومقارنتها به لأجل الحكم على مدى مناسبة النتائج أو عدم مناسبتها.

كما يعاني التحليل المالي من نقاط ضعف حيث يعتمد على القوائم المالية المتمثلة بالميزانية العمومية وقائمة الدخل، وبالرغم من أن هاتين القائمتين يتم إعدادهما وفقاً لمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها غير أنهما تعانيان من بعض نقاط الضعف التي تمتد آثارها إلى أدوات التحليل التي تعتمد عليها وهذا ما يدعو المحلل إلى الحذر سواء عند القيام بالتحليل أو عند تفسير نتائجه، حيث تعاني القوائم المالية من عدة نقاط ضعف أهمها^١:

١- لا تعكس الميزانية القيمة الحالية لأنها أعدت على أساس القيم التاريخية للأصول والمطلوبات.

٢- استعمال التقديرات في تحديد قيم بعض الأصول، مثل الحسابات المدينة الممكن تحصيلها والأصول الثابتة، الأمر الذي لا يجعلها تمثل الواقع تمثيلاً حقيقياً.

٣- الاستهلاك أمر مقبول محاسبياً لكن الزيادة في القيمة لا تؤخذ بعين الاعتبار إلا في حدود خاصة، علماً بأن لزيادة قيمة الأصل أهمية خاصة في المصارف التي لديها بعض الاستثمارات والعقارات التي ترتفع قيمتها، وهو أمر لا تعكسه أرقام الميزانية.

^١ . مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٦، ص ٢٤٢.

٤- عدم إظهار بعض الأصول لصعوبة تقييمها كالشهرة والعنصر البشري المتميز مثل مدير مالي قدير في مصرف لأن المبادئ المحاسبية تقضي بعدم إظهار هذه الأمور.

على الرغم من نقاط الضعف السابقة يثار التساؤل حول جدوى استخدام النسب المالية، فنقاط الضعف التي تعاني منها القوائم المالية واختلاف ظروف وأنظمة المصارف وكذلك مشاكل التضخم تظهر التحليل المالي باستخدام النسب المالية وكأنه أداة عديمة الجدوى وهذا غير صحيح لسببين:

١. الانتقادات التي توجه إلى التحليل المالي لا يقصد منها سوى لفت النظر إلى نقاط الضعف في هذا المنهج.

٢. إن الأبحاث التطبيقية في هذا المجال قد كشفت عن نجاح بعض النسب المالية في التنبؤ بالمركز المالي للمؤسسات، ومن بين الأبحاث التي أشارت إلى جدوى التحليل باستخدام النسب المالية دراسة^١ (Beaver) والتي توصلت إلى إمكانية التنبؤ باحتمال فشل الشركات في الوفاء بالتزاماتها من خلال ثلاث نسب مالية وهي:

- التدفق النقدي إلى مجموع القروض.
- صافي الربح بعد الضريبة إلى مجموع الأصول.
- مجموع القروض إلى مجموع الأصول.

ودراسة^٢ (Altman) التي توصلت إلى إمكانية التنبؤ بالمخاطر التي تحيط بعملية الإقراض للشركات وذلك من خلال الاعتماد على ست نسب مالية بأوزان معينة هي:

- صافي رأس المال إلى مجموع الأصول.
- الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول.
- صافي الربح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول.

¹. Beaver, W.H. Market prices, Financial ratios, and the predictors of failure, **Journal of accounting research**, Vol.6.No.2, 1968, pp.179-192.

². Altman, E.H, Financial ratios / Discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy, **Journal of finance**, September, 1968, pp. 589-609.

- القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى مجموع القروض.

- المبيعات إلى مجموع الأصول.

- نسبة التداول.

إن احتساب النسب المالية بمفردها وأي مقياس من مقاييس الأداء بمفرده سيترك المحلل المالي بمؤشرات ذات قيمة محدودة ما لم يكن هناك معيار لقياس النتائج ومقارنتها به، لأجل الحكم على مدى مناسبة النتائج أو عدم مناسبتها، ويمكن القول أن اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها، فقيام المحلل المالي باحتساب نسبة التداول مثلاً والتي هي عبارة عن حاصل قسمة الأصول المتداولة على المطلوبات المتداولة، وخروجه في هذه الحالة بنسبة ١:٣ مثلاً، فإن هذه النتيجة لا معنى لها على الإطلاق إذا لم يستطع المحلل أن يقرر ما إذا كانت هذه النسبة مرتفعة أو منخفضة أو مرضية، ومثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد، ومن هنا برزت أهمية اختيار المعايير في التحليل المالي التي هي عبارة عن أرقام معينة تستخدم مقياساً للحكم على مدى ملائمة نسبة أو رقم ما^١.

و- خصائص معايير التحليل المالي واستخداماتها:

وحتى يكون للمعيار معنى أو يكون مقبولاً، لا بد له من أن يتصف بالخصائص التالية^٢:

١- أن يتصف المعيار بالواقعية أي بإمكانية تنفيذه، لا أن يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، ولا أن يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة، فقد درج مثلاً على قبول نسبة التداول بحدود ١:٢ وهذه نسبة لا يصعب الوصول إليها، لكنها في الوقت نفسه ليس من السهل تحقيقها.

٢- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة.

٣- أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب وأن لا يحتمل أكثر من معنى.

^١ . مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص ٩٧-١٠٠.

^٢ . مجيد الكرخي، المرجع السابق، ص ٩٧-١٠٠.

الفصل الثالث.....التحليل المالي والربحية

وتستخدم المعايير بهدف إعطاء النسبة أو الرقم المطلق معنى ومغزى يمكن تفسيرهما في ضوءه، كما أنها تستعمل كأداة للمقارنة مع النسب الفعلية مما يؤدي إلى إبراز الانحرافات التي تدفع المحلل إلى البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الانحرافات.

ثانياً: مقاييس الربحية

ربحية المصارف هي محصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها، لذا فإن التحليل بالنسب الأخرى (عدا نسب الربحية) يوفر معلومات معبرة عن الطريقة التي يدار بها المصرف، أما نسب الربحية فتعبر عن مدى الكفاءة التي يتخذ فيها المصرف قراراته الاستثمارية والمالية^١.

تستخدم نسب الربحية لقياس ربحية المصارف والكفاءة التشغيلية فيها ومدى كفاءة الإدارة في تحقيق الربح على حقوق المالكين وعلى الأصول، لهذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام الإدارة والمستثمرين والمقرضين وغيرها من الجهات المهتمة، فالإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياستها، والمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض المصارف التي تحقق الأرباح وذلك بشكل أكبر من المصارف التي لا تحققها.

يستخدم المصرف المركزي الأردني النسب الكمية التالية في تقييم ربحية المصارف في الجهاز المصرفي الأردني وهي (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، العائد للسهم الواحد)^٢، وسيتم التعرض لها بشيء من التفصيل:

١. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

يعكس معدل العائد على حقوق الملكية عوائد المساهمين نسبة إلى حقوق الملكية التي يمتلكونها، حيث يعتبر هذا المعدل مقياساً شاملاً للربحية لأنه يقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في المصرف.

^١. كنجو كنجو، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٧.

^٢. البنك المركزي الأردني، التحليل المالي لأغراض الرقابة المكتبية، دورة تدريبية لموظفي سلطة النقد، ١٩٩٨، ص ٧.

ويشير¹ (Athanasoglou, et, al) أن معدل العائد على حقوق الملكية يستخدم عادة كدالة لربحية المصارف سواء كان نموذج الدراسة يحتوي على محددات داخلية للربحية وهي العوامل التي تتأثر بشكل رئيسي بقرارات وأهداف سياسة إدارة المصرف (حجم المصرف، مستوى السيولة، سياسة الاحتياطات، كفاية رأس المال،) أو محددات خارجية وهي المتغيرات التي تعكس البيئة الاقتصادية والقانونية (النظام النقدي والمالي، علاوة المخاطر، الانخفاض التدريجي لمعدلات الفائدة، التضخم،).

ويعتبر من المقاييس المستخدمة في الدراسات المتعلقة للتنبؤ بالربحية وتعثّر المصارف وحالات الاندماج² (Gilbert and Wheelock) لكن لا يعتبر أفضل مقياس للربحية وخاصة بالنسبة للمصارف التي يكون لديها نسبة الرفع المالي منخفضة وبالتالي حقوق ملكية أعلى، حيث تسجل معدل عائد على الأصول (ROA) مرتفع بينما معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) منخفض، على أي حال فإن معدل العائد على حقوق الملكية يهمل المخاطرة المرتفعة المرتبطة بالمديونية المرتفعة³ (Dietrich and Wanzenried).

ويقاس معدل العائد على حقوق الملكية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{القيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية}}$$

وتقيس هذه النسبة نجاح الإدارة في تعظيم عائد المستثمرين ويحكم على مدى مناسبة هذه النسبة من خلال مقارنتها بأسعار الفوائد على الأوراق المالية الحكومية طويلة الأجل مضافاً إليها هامشاً ربحياً للتعويض عن مقدار مخاطر الاستثمار المرتبطة بالنشاط المعين، كما تعتبر أيضاً مؤشراً على مدى قدرة المصرف على جذب الاستثمارات إليها بحكم كون العائد على حقوق الملكية محدداً

¹. Athanasoglou, p, Panayiotis, et, al, op, cit, 2005.

². Gilbert, R, Alton, and David Wheelock, op, cit, 2007.

³. Dietrich, A, and Gabrielle Wanzenried, op, cit, 2009.

الفصل الثالث.....التحليل المالي والربحية

أساسياً لقرارات المستثمرين، وبالتالي يعكس العائد على حقوق الملكية كفاءة إدارة المصرف في إدارة جانبي الميزانية أو المهارة في استخدام الأصول (كفاءة التشغيل)، وكذلك المهارة في تركيب الجانب الأيسر (الكفاءة المالية) لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحاب المصرف.

ومن الملاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية يقيس كل دينار مستثمر من قبل أصحاب الأسهم العادية، ويأخذ هذا المقياس بعين الاعتبار أثر النشاطات التشغيلية والتمويلية، وعندما لا يوجد ديون في هيكل رأس مال المصرف فإن معدل العائد على حقوق الملكية يساوي معدل العائد على الأصول.

والجدول التالي يبين معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية وذلك لعينة الدراسة خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩ م.

الجدول رقم (٦)

العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصارف (عينة الدراسة)

المبالغ لأقرب مليون دينار

السنة	البند	صافي الربح بعد الضريبة	حقوق الملكية	ROE
٢٠٠٠		133.38	1109.00	12%
٢٠٠١		146.36	1229.22	12%
٢٠٠٢		140.74	1351.48	10%
٢٠٠٣		134.72	1509.92	9%
٢٠٠٤		168.25	1740.48	10%
٢٠٠٥		228.04	1984.48	11%
٢٠٠٦		306.68	3306.82	9%
٢٠٠٧		382.26	3792.25	10%
٢٠٠٨		413.26	3867.77	11%
٢٠٠٩		299.20	4140.48	7%

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف التجارية عينة الدراسة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩، وتم حساب النسب بتصرف من الباحث.

يتضح من الجدول السابق استقرار معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) في عام ٢٠٠١ م، في حين تراجع معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) خلال العامين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، ومن ثم

عاد بالارتفاع خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥م، في حين تراجع (ROE) خلال الفترة ٢٠٠٦، وعاد بالارتفاع خلال العامين ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨م لكن هبط بشدة عام ٢٠٠٩م، وذلك بسبب انخفاض الأرباح المحققة في ذلك العام.

٢. معدل العائد على الأصول (ROA):

ويطلق على هذا المعدل أيضاً معدل القوة الإيرادية، ويعتبر هذا المعدل من أفضل النسب التي تستخدم لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقابلة بين مؤسسات تختلف اختلافاً كبيراً في مقادير أصولها العاملة، وفي تركيبة الجانب الأيسر وفي أعبائها الضريبية، وذلك بحكم كونها معياراً نسبياً لقياس كفاءة الإدارة في استخدام أصول المصرف الموضوعة بتصرفه من مختلف المصادر.

ويعكس معدل العائد على الأصول قدرة إدارة المصرف على توليد أرباح من أصول المصرف، وبالتالي العلاقة بين ربح العمليات والأصول التي ساهمت في تحقيقه، وكيف أن الإدارة تدير بفاعلية أصول المصرف^١ (Dietrich and Wanzenried)، (Golin)، ويقاس معدل العائد على الأصول من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{القيمة الدفترية لإجمالي الموجودات}}$$

وتحقق هذه النسبة مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الخاصة بالاقتراض وذلك من خلال المقارنة بين معدل العائد وكلفة الاقتراض، كما أنها تعكس الكفاءة التشغيلية دون الكفاءة المالية، وتعتبر من أفضل مؤشرات الكفاءة التشغيلية ومن أفضل أدوات المقابلة بين أداء المصارف المختلفة وذلك لأنها لا تعكس أثر الرفع المالي، إذ أن بسط النسبة ومقامها لا يتأثرا بكيفية تمويل المصرف لأصوله.

^١Dietrich, A, and Gabrielle Wanzenried, op, cit, 2009.

Golin, J, The Bank Credit Analysis Handbook: A Guide for Analysts, Bankers and Investors. John Wiley & Sons (Asia), 2001.

الفصل الثالث.....التحليل المالي والربحية

وبالتالي يفيد معدل العائد على الأصول في قياس ربحية الأموال المستثمرة في المصرف، ويعنى بالأموال المستثمرة إجمالي أصول المصرف العاملة في تحقيق الدخل، ويسمى العائد المتحقق عليها العائد على الأصول (ROA).

٣. العائد على السهم (نصيب السهم من الأرباح):

تعتبر هذه النسبة إحدى مؤشرات الربحية وهي من نسب السوق، وتقيس كمية الأرباح التي تخص كل سهم من أسهم المصارف في نهاية الفترة المالية، ويقاس هذا المعدل من خلال المعادلة التالية:

$$\text{العائد على السهم} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة - حقوق حملة الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية القائمة في نهاية الفترة}}$$

وتعتبر هذه النسبة من أكثر مؤشرات الأداء استعمالاً لقياس كفاءة الأداء المالي للمؤسسات، وتلعب دوراً هاماً في التحليل الاستثماري، كما تعتبر ضرورية للتنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها ومعدلات النمو المتوقع تحقيقها والقيمة المستقبلية للأسهم.

تساعد هذه النسبة أيضاً في وضع السياسات الخاصة بالأرباح حيث تحدد إدارة المصرف هدفها بتحديد عائد معين للسهم.

ويؤخذ على هذا المعدل غموضه كمقياس للأداء بسبب ظاهرة الاحتفاظ بجزء من الأرباح لأسباب مختلفة، فلو فرضنا على سبيل المثال وجود شركتين تحققان نفس العائد على السهم، وأن الشركة الأولى توزع جميع أرباحها المتحققة سنوياً دون اقتطاع أية احتياطات، والثانية تقوم بعكس ذلك تماماً فلا توزع أية أرباح، وفرضنا بقاء عدد الأسهم دون تعديل للشركتين ولاحظنا العائد على السهم لكل منهما، سنجد أن الشركة الأولى تحافظ على مستوى عائد ثابت، في حين يزيد العائد في الشركة الثانية بمقدار العائد الناتج عن استثمار الأرباح غير الموزعة، الأمر الذي يجعل البعض يعتقد

أن الشركة الثانية تحقق أفضل النتائج، علماً بأن الأمر ليس كذلك، إذ أن حقيقة الأمر هي أن الشركة الثانية لديها أصول لكل سهم أكثر من الشركة الأولى.

٤. معدل العائد على الودائع:

يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها ويتم حساب هذا المعدل باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الودائع بأنواعها الثلاثة}}$$

٥. نسبة العوائد المكتسبة إلى الفوائد المستحقة:

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على الوفاء بالفوائد المستحقة عليه من العوائد التي يحققها على استثماراته، ويتم احتساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة العوائد المكتسبة إلى الفوائد المدفوعة} = \frac{\text{العوائد المكتسبة}}{\text{الفوائد المستحقة}}$$

وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تغطية العوائد المكتسبة للفوائد المستحقة^١.

٦. نسب قياس فعالية النشاطات التشغيلية:

أ- صافي الهامش من الفوائد/ الموجودات المنتجة للفوائد:

وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أنشطته الأساسية المرتبطة بالموجودات المدرة لهذه الفوائد، ويتم احتساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{صافي الهامش من الفوائد/ الموجودات المنتجة للفوائد} = \frac{\text{الفوائد الدائنة} - \text{الفوائد المدينة}}{\text{الموجودات المنتجة للفوائد}}$$

^١ . منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، ٢٠٠٢ مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٩.

ب- صافي الهامش من الإيرادات التشغيلية الأخرى/ متوسط الموجودات:

وتشير هذه النسبة إلى مدى نجاح المصرف في تحقيق إيرادات من نشاطات غير تقليدية وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{صافي الهامش من الإيرادات التشغيلية الأخرى / متوسط الموجودات} = \frac{\text{الإيرادات التشغيلية الأخرى} - \text{الأعباء التشغيلية الأخرى}}{\text{متوسط الأصول}}$$

ج- صافي العائد قبل العمليات الاستثنائية/ متوسط الموجودات:

وتقيس هذه النسبة أرباح المصرف من مصادر دخله العادية (الإيرادات من التسهيلات الائتمانية والاستثمارات والعمولات من الخدمات المصرفية الأخرى... الخ) إلى مجموع الأصول المنتجة للإيرادات)، ولا تشمل العمليات غير العادية مثل (بيع أصول المصرف أو تجهيزات... الخ). وتختلف هذه النسبة عن معدل العائد على الأصول بكونها لا تلتحظ فيها الأرباح أو الخسائر الاستثنائية والضرائب المدفوعة عليها، ويتم احتساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{صافي العائد قبل العمليات الاستثنائية / متوسط الموجودات} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب وقبل الأرباح أو الخسائر من العمليات الاستثنائية}}{\text{متوسط الموجودات}}$$

ثالثاً: إدارة الربحية في ظل المفهوم الحديث لإدارة الأصول والخصوم

تدار الربحية في ظل المفهوم الحديث لإدارة الأصول والخصوم من خلال إدارة هامش سعر الفائدة، حيث يعتبر هامش سعر الفائدة من أهم مكونات عناصر تقييم أداء المصرف من ناحية الربحية، فيجب أن يولد هامش سعر الفائدة دخلاً كافياً لتغطية احتياطي خسائر القروض والحد الأقصى للأعباء الثابتة في المصرف وكذلك تحقيق أهداف الربحية الخاصة بالمصرف.

ويحدد هامش سعر الفائدة بأنه الفرق بين عائد المصرف من الفوائد بعد الضرائب ومصرفات الفوائد مقسوماً على حجم الأصول الإيرادية.

وتشمل إدارة ربحية المصارف في ظل المفهوم الحديث لإدارة الأصول والخصوم على الخطوات الآتية:

أ - إدارة هامش الربح المتعلق بسعر الفائدة:

يستند مفهوم إدارة هامش الربح المتعلق بسعر الفائدة على الحقيقة القائلة بأن أسعار الفائدة على بعض الأصول والخصوم تكون حساسة للتغيرات في أسعار الفائدة السائدة في السوق، بينما هناك بعض الأصول والخصوم غير الحساسة للتقلبات في أسعار الفائدة، وهذه الخاصية مرتبطة بتواريخ استحقاق الأصول والخصوم.

وتعتبر الأصول القصيرة الأجل أصولاً حساسة لسعر الفائدة طالما سوف يعاد استثمار هذه الأموال في تاريخ استحقاقها بأسعار الفائدة السائدة في السوق^١، وينطبق هذا المفهوم على الأوراق المالية الحكومية والأوراق التجارية والقروض بأنواعها وتعتبر أيضاً معظم الالتزامات القصيرة الأجل حساسة لسعر الفائدة.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا قام المصرف بإدارة حساسية سعر الفائدة كما ينبغي، يمكنه تحقيق مستوى أرباح مستقر، ولكن لا يجب إغفال الحقيقة القائلة بأن المصرف لا يهدف فقط إلى تحقيق ربحية مستقرة بل يجب أن يهدف أيضاً إلى تحقيق مستويات مرتفعة من الأرباح.

وهنا يجب على المصرف توجيه اهتمامه نحو مستويات الفوائد المرتبطة بأصوله وخصومه وليس فقط حساسية سعر الفائدة، فالأصول ذات الفائدة الثابتة أو المحددة التي تغل ١٥٪ تخدم ربحية المصرف أكثر من الأصول ذات الفائدة الثابتة والمساوية لها في مستوى المخاطرة والتي تغل ٨٪ فقط.

١. محمود صبح، شامل الحموي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣.

وتتطلب إدارة الهامش من الشخص القائم بالتخطيط أن يقوم بتسعير الأصول والخصوم في ضوء أسعار الفائدة السائدة في هذا التوقيت بحيث تكفل ربحية مناسبة للمصرف وذلك في ظل أوضاع مختلفة أو توقعات مختلفة لأسعار الفائدة^١.

ويتطلب التخطيط لهامش سعر فائدة مرضي وجود نظام كامل من التنبؤات المختلفة وذلك لتقدير العوائد المتوقعة على الفئات المختلفة من الأصول الإيرادية (المنتجة للدخل)، في ضوء التكلفة المتوقعة لكل منهم، ويجب أن تمت سياسة التسعير في المصرف القائمين على تخطيط الربحية بهامش مناسب لكل فئة من فئات الأصول بالمقارنة بمصادر تمويلها^٢.

ب- إدارة هامش الربح غير المتعلق بسعر الفائدة (صافي الحد الأقصى للأعباء الثابتة):

يحدد صافي هامش الربح غير المتعلق بالفائدة بأنه الفرق بين الدخل غير المتعلق بالفوائد في المصرف ومصرفات التشغيل غير المتعلقة بالفوائد ما عدا الاحتياطي ضد خسائر القروض مقسوماً على متوسط إجمالي الأصول^٣.

وبما أن هناك عدد قليل من المصارف يحقق دخل غير متعلق بالفائدة يزيد على المصرفات غير المتعلقة بالفوائد فإن هامش صافي الربح غير المتعلق بالفوائد يعتبر رقم سلبي، وخلال السنوات الحالية ومع ازدياد الأعباء الثابتة عن صافي هوامش سعر الفائدة قامت معظم المصارف ببعض الإجراءات لتخفيض الحد الأقصى للأعباء الثابتة وذلك لتحسين الإيرادات.

ومن ناحية الدخل غير المتعلق بالفوائد قامت المصارف برفع قيمة المصرفات المحصلة على الخدمات المصرفية وزيادة قائمة العمولات وتمت إدارة الربحية في هذه المصارف بحيث ترتفع نسبة عمولاتها المحصلة بالنسبة لدخل المصرف سواء المتعلق بالفوائد أو غير المتعلق بالفوائد.

ويمكن تلخيص خطوات تخطيط الربحية في الخطوات الآتية:

^١ . سعيد توفيق عبيد، نادية أبو فخرة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٢.

^٢ . محمود صبح، شامل الحموي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

^٣ . محمود صبح، شامل الحموي، المرجع السابق، ص ٤٤.

الفصل الثالث.....التحليل المالي والربحية

١. تقدير البنود المختلفة من الأصول الإيرادية (القروض بأنواعها والاستثمارات) والالتزامات ذات الفوائد (الودائع).

٢. تقدير الإيرادات والمصروفات المتعلقة بكل من الأصول والخصوم.

٣. تحديد هامش سعر الفائدة بالنسبة لكل من الأصول والخصوم.

٤. تقدير الدخل الغير متعلق بالفوائد والمصروفات الغير متعلقة بالفوائد لحساب هامش الربح غير المتعلق بالفوائد.

مما تقدم في هذا الفصل يتضح لنا ضرورة التحليل المالي من أجل القيام بالتخطيط المالي، لأن افتراض القيام بالتنبؤ بالمستقبل بدون الاعتماد على البيانات السابقة والحالية أمر غير واقعي، حيث تشكل النسب المالية جانباً هاماً في عملية التحليل المالي وهي أداة هامة جداً لإظهار المركز المالي والائتماني والتنافسي للمصرف.

والجدول رقم (٣) يظهر الأهمية النسبية لمصادر الأموال للمصارف التقليدية الأردنية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩ م.

جدول رقم (٣)

الأهمية النسبية لمصادر الأموال للمصارف التقليدية الأردنية (عينة الدراسة) خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ -

٢٠٠٩

المطلوبات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
ودائع عملاء	64%	63%	68%	68%	66%	64%	59%	59%	59%	59%
ودائع مصارف ومؤسسات مصرفية	17%	19%	13%	12%	12%	12%	12%	13%	12%	12%
تأمينات نقدية	6%	5%	6%	7%	7%	7%	7%	6%	7%	8%
مطلوبات أخرى	4%	4%	4%	4%	4%	5%	3%	3%	3%	3%
مجموع حقوق المساهمين (الملكية)	9%	9%	10%	10%	10%	12%	17%	17%	16%	16%
حقوق أقلية	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
أموال مقترضة	0%	0%	0%	0%	0%	0%	1%	2%	2%	1%
مطلوبات ضريبية مؤجلة	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
مجموع المصادر	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

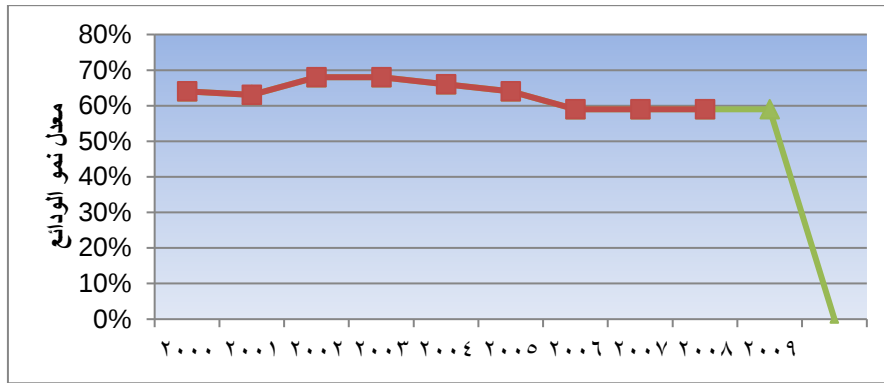
المصدر: إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٣) أن ودائع العملاء قد نمت بمعدلات نمو متفاوتة لكنها متقاربة نسبياً، وهذا يعكس واقعاً اقتصادياً مستقراً نسبياً، وأعلى معدل نمو للودائع يلاحظ في عامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ حيث بلغ معدل النمو ٦٨٪ وأقل معدل نمو لودائع العملاء كان في الأعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٧، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩ م، حيث بلغ ٥٩٪ من مجموع مصادر الأموال للمصارف التقليدية الأردنية، وكذلك الأمر بالنسبة لودائع المصارف والمؤسسات المصرفية حيث كانت معدلات نموها متفاوتة ومتقاربة نسبياً وذلك بعد عامي (٢٠٠١، ٢٠٠٠ م)، حيث تراوحت ما بين ١٢٪ إلى ١٩٪، وهذا يدل على اعتماد المصارف على الودائع كمصدر رئيسي وأساسي لتمويل العمليات المصرفية التي تقوم بها.

في حين كان اعتماد المصارف قليل الأهمية نسبياً على حقوق الملكية حيث تراوحت أهميتها النسبية ما بين ٩٪ إلى ١٧٪ خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩م، مما يؤكد صحة اعتبار حجم ودائع كأحد المصادر لتمويل استثمارات المصارف في التحليل، ويوضح الشكلان البيانيان التاليين رقم (٢)، رقم (٣) تطور ودائع العملاء، وتطور عناصر حقوق الملكية للمصارف التقليدية الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩م.

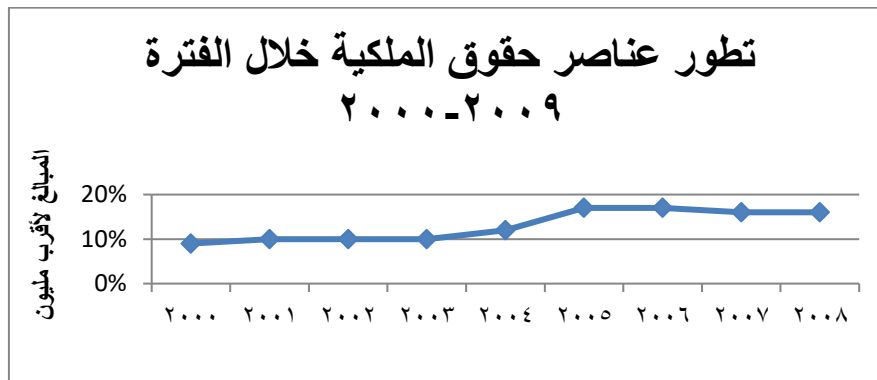
شكل بياني رقم (٢)

تطور ودائع العملاء لدى المصارف التقليدية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩م



المصدر: إعداد الباحث.

شكل بياني رقم (٣)



المصدر: إعداد الباحث.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (٣) أنه هناك تطور واضح لحقوق الملكية، ابتداءً من العام

٢٠٠٦م وما بعده حيث قامت معظم المصارف بزيادة رأس المال المدفوع.

ب . استخدامات المصارف التقليدية (الأصول):

يشير مصطلح إدارة الأصول إلى العملية التي يتم بموجبها توزيع الموارد المالية المتاحة للمصرف على بنود الاستخدام المختلفة والتي تمثل الجانب الأيمن من الميزانية العمومية، ويتم تصنيفها وفقاً لدرجة سيولتها، حيث تعد السيولة قيداً على تحقيق المصرف لهدفه الأساسي في تحقيق أقصى ربح ممكن، لذا فإن المصارف التقليدية تبحث عن توازن أمثل بين الربحية والسيولة في إدارتها للخصوم والأصول.

فمجرد ظهور إشاعة بعدم توفر السيولة لدى المصرف كفيلة بأن ترزع ثقة المودعين بالمصرف ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف لخطر الإفلاس^١، ومن المتعارف عليه كلما زادت سيولة الأصل هبط معدل ربحيته حتى تنعدم الربحية بالنسبة لأوراق النقد باعتبارها أكثر الأصول سيولة، وعلى العكس تزيد قدرة الأصل المصرفي على جلب العائد كلما قلت درجة سيولته، فأذون الخزنة العامة تتمتع بأعلى درجات السيولة بعد النقدية وتجلب للمصرف نسبة عائد منخفضة للغاية، بينما تجلب الأوراق المخصومة نسبة عائد أكبر مما تجلبه الأذون، وتجلب القروض نسبة عائد أعلى مما تجلبه الأوراق المخصومة، كما أن نسبة العائد التي تحققها القروض تتفاوت في ارتفاعها مع زيادة أجل القرض^٢.

ومن هنا نجد أن المصارف في سياستها التوظيفية ينازعها عاملاً الربحية والسيولة، وينشأ نتيجة التعارض بين السيولة والربحية مشكلة دقيقة قد يصعب على المصارف التقليدية مواجهتها خاصة في النظم الاقتصادية غير المستقرة^٣.

ومما لا شك فيه أن إحداث التوازن في تحقيق هدفَي السيولة والربحية يتوقف إلى حد بعيد على دقة توقعات وخبرة القائمين على توجيه سياسة المصرف التقليدي، لذا يتوجب على المصارف

^١ منير هندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، منشأة المعارف: الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٢١٠.

^٢ رضا يوسف، أحمد عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، يناير، ٢٠٠٦.

^٣ سعيد توفيق عبيد، نادية أبو فخرة، الأسواق والمؤسسات المالية، مكتبة كلية التجارة: جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٦٧.

التقليدية تحقيق المواءمة بين هذين الهدفين بما يعود عليها بالربح الكافي من ناحية، وبما يتيح لها سيولة مناسبة تقيها من زعزعة مركزها في الأسواق المالية والتقليدية من ناحية أخرى.

وفيما يلي استخدامات المصارف التقليدية مرتبةً وفقاً لدرجة السيولة، التي تتناسب عكسياً مع الربحية مبتدئين بأكثرها سيولةً فأقلها سيولةً وأكثرها ربحاً:

١. الأصول ذات السيولة الكاملة:

وتمثل خط الدفاع الأول، وتمثل الأرصدة النقدية الجاهزة من النقود المحلية والعملات الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف في خزائنه، بالإضافة إلى الأرصدة النقدية الدائنة التي يحتفظ بها المصرف لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى وتتضمن:

١/١. النقدية في الخزينة:

ويقتضي العرف المصرفي والقوانين النافذة أن تحتفظ المصارف التقليدية بحجم معين من الأرصدة النقدية السائلة لتحقيق هدفين، الهدف الأول: مقابلة حاجة المودعين الأفراد و الهيئات إلى النقود الحاضرة، والهدف الثاني: حاجة المصارف التقليدية إلى النقود السائلة لمواجهة عمليات المقاصة بينها وبين المصارف الأخرى.

وتتوقف نسبة الأرصدة النقدية إلى مجموع الودائع على عدد من العوامل والاعتبارات أهمها: هيكل الودائع الجارية والآجلة، ومدى شيوع العادة المصرفية وانتشار واستعمال الشيكات بين الأفراد، ومستوى الثقة السائد في سوق الائتمان، فضلاً عن الظروف والأحوال الاقتصادية والسياسية النقدية الملائمة والتشريعات المصرفية التي يتبعها المصرف المركزي لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، كما تحتفظ المصارف التقليدية في خزائنها بقدر من العملات الأجنبية لمقابلة طلبات العملاء والسحب من ودائعهم بالعملة الأجنبية إذا كان المصرف يقبل التعامل بالعملة الأجنبية.

٢/١. النقدية لدى المصرف المركزي:

تلزم التشريعات والقوانين المصرفية المصارف التقليدية الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى المصرف المركزي وهو ما يطلق عليه الاحتياطي القانوني أو الإجباري، ويحدد المصرف المركزي هذه النسبة وفقاً للسياسة النقدية والائتمانية التي ينفذها ولا تتقاضى المصارف التقليدية على هذه الأرصدة أية فائدة، إلا أن المصارف تستطيع استخدام هذه الاحتياطيات كملاذ أخير في حالة الحاجة إليها.

٣/١. النقدية لدى المصارف الأخرى:

وهي عبارة عن ودائع تقوم المصارف بتوظيفها لدى مصارف تجارية أخرى، وتتقاضى مقابل ذلك فوائد منخفضة نسبياً ويمكن سحبها خلال فترة قصيرة عند حاجتها إليها.

٢. الأصول ذات السيولة العالية:

وتمثل خط الدفاع الثاني أو الاحتياطي الثانوي، حيث تأتي بعد الأصول ذات السيولة الكاملة من حيث السيولة وتتضمن:

١/٢. الأوراق المالية الحكومية:

وتتميز بدرجة عالية من السيولة مثل أذون الخزانة الصادرة عن الحكومة، وتحصل المصارف على أرباح نتيجة اقتنائها على شكل عائد ثابت في تاريخ محدد وتتراوح آجالها ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر، وتستطيع بيعها إلى المصرف المركزي قبل موعد استحقاقها عند الحاجة إليها.

٢/٢. الأوراق التجارية:

تتمتع الأوراق التجارية مثل الكمبيالات والسند الأذني بدرجة عالية من السيولة، حيث تستطيع المصارف التجارية إعادة خصمها وتقترض بضمانها من المصرف المركزي، لذلك يحيطها المشرع بضمانات قوية وعقوبات شديدة للوفاء بها ويتم تداولها في السوق النقدية.

٣/٢ . السلف:

وتمثل المبالغ النقدية التي تسجلها المصارف في الطرف المدين من الحساب الجاري للعملاء حيث تعتبر ائتمان قصير الأجل يوجهه المصرف نحو المشاريع سريعة الدوران سواء للأفراد والمؤسسات ويتقاضى مقابل ذلك فائدة.

٤/٢ . الاعتمادات المستندية:

وهي عبارة عن أدوات مالية قصيرة الأجل وقد نشأت أساساً لخدمة حركة التجارة الدولية، فهي أمر بالدفع يطلب العميل من خلال المصرف بأن يقوم بالدفع له أو لشخص ثالث مبلغ معين في تاريخ محدد، ويعتبر مقبولاً إذا قام المصرف بختمه بكلمة مقبول ويمكن بيعه في سوق النقود أو الاحتفاظ به حتى تاريخ استحقاقه.

٣ . الأصول ذات السيولة المنخفضة:

وتمثل خط الدفاع الثالث وتتضمن:

١/٣ . الأوراق المالية غير المتداولة:

حيث تقوم المصارف باستثمار أموالها في أسهم شركات مساهمة غير متداولة في السوق المالية، بهدف الحصول على توزيعات الأرباح، وتعد هذه الأوراق على درجة منخفضة من السيولة لصعوبة تحويلها إلى نقدية وقت الحاجة.

٢/٣ . الاستثمارات في الأصول الثابتة :

وهي عبارة عن أصول يستخدمها المصرف في ممارسة نشاطه المصرفي مثل الأثاث والخزائن وغيرها وهي أصول معدومة السيولة وذلك لصعوبة تحويلها إلى نقدية.

وتشير إدارة الأصول في المصارف إلى توزيع الأموال التي يحصل عليها المصرف بين النقد والقروض والاستثمارات في الأوراق المالية والأصول الأخرى حسب معدل العائد الناجم عن كل منها عند مستوى معين من المخاطرة.

مما سبق نلاحظ تعدد وتنوع أدوات الاستثمار، وتقوم المصارف بالاستفادة من هذا التنوع من أجل ضمان بقاءها واستمرارها، وذلك من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمصارف على مختلف أنواع الأصول، بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الأصول، دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص الاستثمارية الممكنة، وتحقيق عوائد مرتفعة تتناسب وتطلعات المساهمين والإدارة، ونلاحظ من الجدول رقم (٤) التالي تطور استخدامات الأموال للمصارف التقليدية الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩م.

الجدول رقم (٤)

تطور استخدامات أموال المصارف التقليدية العاملة الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠٠٠

المبالغ لأقرب مليون دينار أردني

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	الاستخدامات
6,468	4,684	4,588	3,235	3,332	3,333	3,203	2,511	2,269	2,181	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
4,233	4,755	5,400	5,750	4,791	4,187	4,363	4,523	4,414	3,938	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
309	412	465	411	341	577	745	592	630	965	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
66	106	554	789	814	943	717	638	538	255	موجودات مالية للمتاجرة
5,202	3,733	2,813	2,429	2,547	2,499	1,874	1,697	1,233	1,060	موجودات مالية متوفرة للبيع
1,541	1,694	1,586	1,295	1,252	1,616	999	1,262	1,743	1,710	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
1,284	1,242	891	534	274	259	221	210	189	192	استثمارات في شركات حليفة
15,636	16,420	14,634	11,896	9,790	8,063	7,105	6,599	6,594	6,349	تسهيلات ائتمانية - صافي
379	335	309	272	249	230	219	209	194	186	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك
44	49	28	27	0	0	0	0	0	0	موجودات ضريبية مؤجلة
549	606	588	663	556	408	369	357	384	399	موجودات أخرى
35,711	34,037	31,854	27,301	23,947	22,115	19,815	18,597	18,187	17,234	مجموع الاستخدامات لمصارف العينة

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف التقليدية الأردنية (عينة الدراسة) للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٠.

الفصل الثانيإدارة الأصول والخصوم

والجدول رقم (٥) التالي يظهر الأهمية النسبية لاستخدامات الأموال للمصارف التقليدية

العاملة في الأردن خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩ م.

الجدول رقم (٥)

الأهمية النسبية لاستخدامات الأموال للمصارف التقليدية الأردنية خلال الفترة من

عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	الاستخدامات
18%	14%	14%	12%	14%	15%	16%	14%	12%	13%	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
12%	14%	17%	21%	20%	19%	22%	24%	24%	23%	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1%	1%	1%	2%	1%	3%	4%	3%	3%	6%	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
0%	0%	2%	3%	3%	4%	4%	3%	3%	1%	موجودات مالية للمتاجرة
15%	11%	9%	9%	11%	11%	9%	9%	7%	6%	موجودات مالية متوفرة للبيع
4%	5%	5%	5%	5%	7%	5%	7%	10%	10%	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
4%	4%	3%	2%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	استثمارات في شركات حليفة
44%	48%	46%	44%	41%	36%	36%	35%	36%	37%	تسهيلات ائتمانية - صافي
1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك
0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	موجودات ضريبية مؤجلة
2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	2%	موجودات أخرى
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	المجموع

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف التقليدية عينة الدراسة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩، وتم حساب الفروق والنسب بتصرف من الباحث.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٥) أن التسهيلات الائتمانية تشكل العنصر الرئيسي لاستخدامات الأموال في المصارف التقليدية الأردنية، حيث كانت أهميتها النسبية تتراوح ما بين ٣٥٪ إلى ٤٨٪ من استخدامات الأموال للمصارف التقليدية الأردنية وذلك خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٩، مما يدل على ضرورة اعتبار التسهيلات الائتمانية التي يقدمها المصرف في التحليل، يليها من حيث الأهمية النسبية الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية حيث تراوحت ما بين ١٢٪ إلى ٢٤٪، و تراوحت الأهمية النسبية للنقد والأرصدة لدى البنوك المركزية ما بين ١٢٪ إلى ١٨٪ خلال الفترة ذاتها، ويعتبر احتياطي إلزامي تحتفظ به المصارف المركزية كنسبة مئوية من ودائع العملاء لدى المصارف العاملة في الأردن ولا تتقاضى عليه المصارف أية عوائد.

ثانياً- الفرق بين مفهومي الربح والربحية:

للوصول إلى الفرق بين كلاً من مفهومي الربح والربحية لا بد من دراسة كلا المفهومين.

١- مفهوم الربح

لربح عدة مفاهيم منها:

١/١- المفهوم المالي للربح:

يتمثل مفهوم الربح في مجال الإدارة المالية بأنه الربح الذي لا يقل مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، وهذا المفهوم يتعلق بدرجة كبيرة بالفرصة البديلة ومدى جدوى الاستثمار فيها^١.

٢/١- المفهوم المحاسبي للربح:

ويعني الفرق بين الإيرادات المحققة من قبل الوحدات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تكبدتها هذه الوحدات خلال تلك الفترة^١.

^١ محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية: الاستثمار والتمويل - التحليل المالي، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص ٣٣.

ويُحسب الربح وفقاً للمفهوم المحاسبي من خلال طرح التكاليف التي أنفقت من أجل الحصول على الإيرادات من الإيرادات المحققة خلال نفس الفترة الزمنية، وهو ما يعرف في علم المحاسبة بمبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات.

ويمكن تعريف الربح في المصارف التقليدية بصورة أكثر شمولية بأنه: قدرة المصرف على تحقيق زيادة في قيمة الأصول المستثمرة، وتتمثل بالفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع، وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمانية ممثلة بالفوائد المقبوضة.

ويمكن تحديد أهمية الأرباح للمصارف التقليدية فيما يلي:

١- تساعد الأرباح لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها المصرف حتى يستطيع البقاء في دنيا الأعمال، فهناك مخاطر كثيرة ومتعددة منها: مخاطر الائتمان، مخاطر الاستثمار، مخاطر التصفية الإجبارية، مخاطر السرقة أو الاختلاس، مخاطر سعر الفائدة....الخ.

٢- الأرباح مطلب من مطالب ملاك المشروع حيث تزيد من قيمة ثرواتهم واستثماراتهم في المؤسسات المصرفية والشركات، وهو أحد الحقوق الهامة للملكية^٢.

٣- تساعد الأرباح في الحصول على رأس المال اللازم في المستقبل وذلك على ثلاثة وجوه:

أ- إعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة وهو أحد وسائل التمويل الذاتي.

ب- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف عند زيادة رأسماله.

ت- إعطاء المساهم عائد مقبول على رأسماله يزيد من ثقته في المصرف الذي يساهم فيه.

٤- تقيس الأرباح المجهودات التي بذلت بصفة عامة حيث يمكن القول بأنها مقياس لأداء الإدارة^٣.

٥- تساعد الأرباح على استمرارية عمل المصارف والمحافظة على سلامة الوضع المالي وتوفير

عنصر الأمان لدى للمصرف والمستثمرين

^١. كنجو كنجو، الإدارة المالية، منشورات جامعة حلب، ٢٠٠٨، ص ٢٢٩.

^٢. كنجو كنجو، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٩.

^٣. سعيد توفيق عبيد، نادية أبو فخرة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٩.

٢- مفهوم الربحية:

يمكن تعريف الربحية بأنها: عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسات المالية، والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعد الربحية هدفاً للمؤسسات المالية ومقياساً للحكم على كفاءتها^١.

وتعمل المصارف التقليدية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال نوعين من القرارات

هما^٢:

أ- قرارات الاستثمار:

وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التقليدية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرارات الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمصارف على مختلف أنواع الأصول، بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الأصول دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص الاستثمارية الممكنة، بهدف تمكين المصارف التقليدية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

ب- قرارات التمويل:

ينعكس أثر القرارات التمويلية على الربحية من خلال تنويع مصادر الأموال من ودائع وحقوق ملكية وديون، بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن. وبالتالي يمكن القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرارية، لأن الخسائر وعدم القدرة على تحقيق الأرباح ستؤدي في النهاية إلى تآكل حقوق الملاك وبالتالي إلى التصفية.

^١. مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

^٢. مفلح محمد عقل، المرجع السابق، ص ٣٠.

ثالثاً- ماهية الاستثمار في القروض:

تعد القروض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه المصرف في الحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولذلك تولي المصارف التقليدية القروض المصرفية العناية اللازمة لما تمثله من نسبة كبيرة ضمن استثماراتها، ويمكن تصنيف القروض التي تقدمها المصارف على أسس مختلفة أهمها: (تاريخ الاستحقاق، توقيت دفع الفوائد، وجود رهن من عدمه، نوعية العملاء، الأنشطة التي يمارسها العملاء).

ويعد الاستثمار في القروض الاستثمار الأساسي والأكثر جاذبية الذي تأمل أن توجه إليه المصارف معظم مواردها المالية، نظراً لارتفاع معدل العوائد المتولدة عنها مقارنةً مع العوائد المتولدة عن الاستثمارات الأخرى، خصوصاً إذا كانت أرباح المصرف مستقرة أو تتجه نحو الارتفاع في المستقبل، مما يعني وجود إمكانية للمصرف لسداد فوائد السندات الدورية^١.

وبالتالي فإن الأرباح التي يمكن أن تحققها المصارف من جراء استثمارها في القروض، تتمثل بالفرق بين حجم الفوائد الدائنة على الأصول وحجم الفوائد المدينة على المطلوبات.

تنشأ المخاطرة الائتمانية بالنسبة للمصارف من احتمال عدم قيام العميل بدفع الفائدة المتحققة على القرض، أو عدم القيام برد أصل المبلغ في موعد الاستحقاق والتأخر عن السداد، فإذا لم يكن بإمكان العديد من المقترضين سداد ديونهم، عندئذ ستضطر المصارف المقرضة إلى شطب مبالغ كبيرة كديون معدومة، مما يؤثر سلباً على ربحيتها.

وبالتالي يتوجب على المصارف وضع سياسات ائتمانية تضمن سلامة الأموال المستثمرة وتحقيق عائد يتلاءم مع قرار الإقراض، وأن لا يترتب على ذلك انخفاض السيولة إلى مستوى يؤدي إلى إضعاف قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين^٢.

^١ عبد الرزاق قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ١٠١- ١٠٢.

^٢ Jacob, B, **An international to banking**, London: Holt, Rinehart and Winston, 1984, p 212.

وتستطيع المصارف أن تحد من حجم الديون المدومة بتقييم طلبات الائتمان بعناية ورقابة دفعات العميل خلال مدة القرض، أو بزيادة كلفة الفائدة على القروض الممنوحة وعندها فإن الدخل المرتفع من المقترضين الجيدين يعوض خسائر الديون المدومة^١، أو تبحث المصارف المقرضة عن وسيلة سداد من قبل المقترض بحيث تكون قادرة على الإيفاء بقيمة القرض مثل (الضمان بوجود رهن عقاري، كفالة من طرف ثالث، وغيرها).

وتأتي أهمية القروض المصرفية مما يلي:

١- تعد القروض المصدر الرئيسي للدخل في المصرف من خلال الفوائد التي يتم تحصيلها من المقترضين، إذ عادة ما تمثل القروض العنصر الأكبر من عناصر الأصول وتشكل عادة ما بين (٥٥٪ - ٧٥٪) من إجمالي قيمة أصول المصرف^٢.

٢- إن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات المصارف التقليدية يشير دائماً إلى أهمية الفوائد والعمولات وما في حكمه كمصدر للإيرادات، والتي تُمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك المصارف وتدبير وفر ملائم من الأرباح، مع احتفاظ المصرف بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

٣- تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان، وكلما كان حجم الطلب على القروض كبيراً، كلما كانت الحاجة إلى تمويل رأس المال التشغيلي كبيرة، من أجل الإبقاء على معدل سيولة مناسب لدى المصرف للوفاء بالتزاماته، وكذلك تكون الفائدة أعلى، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ربحية المصرف^٣.

١. خالد أمين عبدالله، إدارة المخاطر الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٢، ص ١٥.

٢. عبد الرزاق قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

٣. خالد أمين عبدالله، إدارة المخاطر الائتمانية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧.

رابعاً- السياسات الرئيسية للإقراض:

تبنى السياسات الرئيسية للإقراض على مجموعة من العناصر وتتأثر بمجموعة من العوامل نتعرف على أهمها:

١. حجم الأموال المتاحة للإقراض:

تنص سياسات الإقراض بأن لا تزيد القيمة الكلية للقروض عن نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة (الودائع والقروض ورأس المال)، وينبغي أن تكون سياسة الإقراض مرنة يرتفع وينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض وفقاً للارتفاع أو الانخفاض في حجم تلك الموارد^١، وتتوقف تلك النسبة على مدى الاستقرار الذي تتصف به ودائع المصارف.

يتحدد حجم القروض باستخدام أحد المؤشرات الأكثر شيوعاً وهو نسبة القروض إلى الودائع، لذلك فإن ازدياد هذه النسبة سيؤدي إلى انخفاض حجم السيولة المتاحة لدى المصرف، إلا أنه بالمقابل سيؤدي إلى زيادة أرباح المصرف، وتختلف النسبة المقررة للإقراض وفقاً للحالة الاقتصادية السائدة أيضاً (فترات الرواج والكساد).

٢. تشكيلة القروض:

تحدد سياسة الإقراض المدى الذي سيذهب إليه المصرف في تنويع استثماراته، إذ قد تكتفي بوضع حد أقصى لحجم القروض التي يمكن أن يحصل عليها الأفراد أو الوحدات الاقتصادية، أو قد يتم تمييز نشاط معين على آخر في توجيه القروض إليه^٢.

وتتجه السياسة الإقراضية للمصارف لخدمة مختلف الأنشطة الاقتصادية بشكل عام، وعليها أن تستند إلى أساس التنوع في القروض لحماية أموالها لأن ذلك سيؤدي إلى تقليل المخاطرة دون أن يترك ذلك أثراً عكسياً على العائد.

¹ Jessup, P. **Modern bank management**, Minn: West pub, 1980, P.204.

² Rose, P et al. **Financial institutions**, 4th ed, Boston:Home wood,1993, P.304.

تتناسب المخاطرة الائتمانية تناسباً عكسياً مع التنوع سواء في الأمد أو النشاط، ففي حالة تمويل قطاع واحد على سبيل المثال القطاع الزراعي وعدم القيام بالتنوع، تتعرض المصارف إلى خسائر محتملة نتيجة لتعرض منتجات هذا القطاع إلى ظروف بيئية مرتبطة بالجفاف أو سوء الإدارة، وبذلك سوف تتعرض سيولته إلى خسارة كبيرة لعدم إيفاء القطاع الزراعي بالقرض الموجود لديه، وهذا يعني تعرض المصرف إلى مخاطرة ائتمانية، لذا فإنه كلما زاد التنوع قلت المخاطرة الائتمانية، وقد اختبر¹ (Hasan, and Saunders) تأثير التخصص والتنوع في القروض على عائد ومخاطرة المصرف، وقد أجريت الدراسة على ١٠٥ مصارف إيطالية خلال الفترة (١٩٩٣-١٩٩٩) حيث كانت القروض توجه إلى (٢٣ نوع من الصناعات المختلفة، ٦ قطاعات اقتصادية، ٣ مناطق جغرافية: إيطاليا، الاتحاد الأوروبي، ومناطق أخرى)، وقد استخدم مؤشر Hirschman-Herfindahl Index (HHI) ويحسب من خلال قسمة المجموع التربيعي للقروض في فئة ما على المجموع الكلي للقروض في جميع الفئات، وقد توصلت الدراسة إلى أن عوائد المصرف ذات التنوع الأعلى للقروض الصناعية كانت أقل والمخاطرة أعلى من المصارف الأخرى، هذا التأثير السلبي للتنوع كان أكبر بين المصارف ذات المخاطرة المرتفعة، وأن التنوع الجغرافي زاد العوائد بين المصارف ذات المخاطرة المنخفضة.

٣ . مستويات اتخاذ القرار:

تعد إدارة المصرف مسؤولة عن سلامة إدارة الأموال المقدمة من المودعين الموجودة تحت إشرافها وتحاول التوفيق بين المصالح المتضاربة، إذ يطلب المساهمون الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح، ولن يتسنى ذلك إلا باتباع سياسة سهلة في منح القروض (زيادة معدل دوران الأصول)، وعلى النقيض من ذلك يتوقع المودعون إتباع سياسة محافظة تضمن لهم سلامة ودائعهم ويعني ذلك سيولة التوظيفات على حساب نقص الإيرادات، فعلى الإدارة

¹ Hasan, Acharya, V. V., I. and A. Saunders, The effects of focus and diversification on bank risk and return: Evidence from individual bank loan portfolios, September, **Working paper** no. 3252, 2002

النظر إلى كل هذه الرغبات المتباينة والعمل على التنسيق المستمر فيما بينها حسب ما تراه مناسباً، وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية السائدة والحالية المالية للمصرف، بما يؤدي إلى تحقيق أقصى الأرباح، وكذلك لا بد أن تراعي إدارة المصرف الاعتبارات التي تحددها السلطات المالية الرقابية على النظام المصرفي¹، إذ يقوم المصرف المركزي بتحديد سعر الفائدة التي تدفعها المصارف التقليدية على الودائع، والأسعار العليا للفائدة والعمولات التي تتقاضاها من عملائها.

وعادةً ما تنص سياسة الإقراض للمصرف على حد أقصى للقروض التي يقدمها كل مستوى إداري، إذ ينبغي إعطاء مرونة للمستويات الإدارية الوسطى في النظر بإعطاء القروض في حدود مبالغ معينة دون الحاجة إلى الرجوع إلى المستويات الإدارية العليا، والإدارة الكفوءة للائتمان يجب أن تقود إلى تقليص كل من تكلفة الديون المعدومة وتكلفة فائدة تمويل المدينين.

وتراعي إدارات المصارف عند توظيفها لمواردها المالية ثلاثة أسس رئيسية وهي الربحية والسيولة والأمان، وتمثل هذه الأسس السمات المميزة للمصارف التقليدية التي توجه المصارف في إدارة موجوداتها و ينبغي تحقيق التوافق رغم التعارض الواضح فيما بينها، فمثلاً المزيد من السيولة يمكن أن يكون هدفاً مرغوباً من وجهة نظر المودعين والأطراف الأخرى المعنية بشؤون المصرف، إلا أن له أثر عكسي على الربحية الأمر الذي لا يرضى عنه الملاك، إلا أن هذا التعارض يقتصر فقط على المدى القصير، أما في المدى الطويل فيظهر الانسجام بين أهداف الأطراف المختلفة.

ويشير² (Bediand Hardikar) أيضاً إلى أن قرار تحقيق الملاءمة بين السيولة والربحية من أهم القرارات الفنية التي تتخذها الإدارة العليا للمصرف التجاري، فضلاً عن أنه يمثل أهم المشاكل التي يواجهها في نفس الوقت.

¹ Jessup, P. **Op, Cit**, p 215.

² Bedi, V.K, Hardikar, **Practical banking advance**, 4th, ed,central electric press India, 1996.

وتظهر كفاءة الإدارة من خلال لجوء المصرف إلى تنويع الإيرادات وعدم الاعتماد على الفوائد الناجمة عن عمليات الائتمان بشكل رئيسي، واللجوء إلى الاستثمارات ذات الربحية العالية والمخاطرة القليلة، وقد أثبتت دراسة (كارلا فولونج)^١ أن الاهتمام بالعميل والمحافظة عليه يعتبر من الاستراتيجيات السليمة التي تؤدي إلى زيادة الربحية، كما أن المصارف تلجأ إلى الاستثمارات التي تكون معفاة بشكل كامل أو جزئي من الضريبة، لتقليل التكلفة الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على ربحية المصارف التقليدية.

٤ - متابعة القروض:

ينبغي متابعة القروض من قبل المصرف للتأكد من قدرة العميل على سداد المستحقات المترتبة عليه في المواعيد المحددة بشكل يضمن حقوق المصرف، وتستطيع المصارف أن تحد من حجم الديون المعدومة بتقييم طلبات الائتمان بعناية ورقابة دفعات العميل خلال مدة القرض^٢، وتعد الرقابة على حسابات الذمم المدينة عنصراً في غاية الأهمية، لأن ضعف الرقابة سيؤدي إلى تراكم تلك الحسابات بشكل غير مجد نتيجة تخلف العملاء عن السداد، وهذا سيؤدي بالطبع لإطالة دورة تحويل النقدية والتأثير بشكل سلبي في كل من ربحية المصرف وسيولته التشغيلية.

ويعد تحديد المخاطرة الائتمانية ركناً أساسياً في تحديد معدل الفائدة على القروض، حيث يتم إضافة علاوة المخاطرة إلى معدل الفائدة المطلوب على القروض حسب مخاطرتها، ويشير (عبدالله)^٣ أن الرقابة الضعيفة على الائتمان تؤثر في سيولة الشركة حيث أنها تزيد من مخاطر السيولة كما تؤثر أيضاً في ربحيتها.

^١ . كارلا فولونج، ١٢ قاعدة للاحتفظ بالعميل، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد ١، عدد ١، ١٩٩٣، ص ١٢.

^٢ . خالد أمين عبدالله، إدارة المخاطرة الائتمانية، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.

^٣ . خالد أمين عبدالله، إدارة المخاطرة الائتمانية، المرجع السابق، ص ٢٠.

إن نتائج الرقابة الضعيفة على الائتمان هي فترة انتظار أطول للدفع ومزيد من الديون المعدومة (عدم قيام المدينين بالدفع)، إذاً رقابة المدينين يمكن أن تشكل عاملاً مهماً في أداء المصرف، لأن أحد المقاييس المهمة في قياس ربحيته هي العائد على الأصول (ROA) وهو الربح معبراً عنه كنسبة مئوية من قيمة موجودات المصرف، فإذا لم تتم مراقبة المدينين وإدارتهم بكفاءة يمكن أن تكون هناك عدة عواقب مالية منها:

- أ- سيكون مبلغ الديون غير المسددة كبيراً الأمر الذي يؤثر على سيولة المصرف، كما سيكون هناك دائنون أكثر مما ينبغي أن يكون، الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على ربحية المصرف.
- ب- يزيد المدينون أكثر مما يجب من تكلفة الأصول الموظفة من قبل المصرف وهذا يقود إلى تقليل نسبة العائد على الأصول.
- ت- يمثل المدينون مبالغ غير مسددة يجب تمويلها بواسطة المصرف، مما يخلق تكلفة فوائد إضافية الأمر الذي يقلل من صافي هامش الفائدة لدى المصرف وبالتالي يؤثر في ربحيته.
- ث- ستكون مخاطر الديون المعدومة أكبر ولها تأثير مباشر على الأرباح، لذلك فإن الإدارة الكفوءة للائتمان يجب أن تقود إلى تقليص كل من حجم الديون المعدومة وتكلفة فائدة تمويل المدينين^١.

ولتحقيق متابعة الرقابة على الائتمان يجب أن يكون لدى المصرف سياسة ائتمانية واضحة (وضع مبادئ وأسس تطبيق في قرارات الإقراض أو قرارات منح الائتمان، تقرير شروط الائتمان العادية للعملاء ووضع حدود قصوى لعملاء المصرف ككل)، كما ينبغي أن يكون لدى المصرف نظام تقييم لطلبات الائتمان من العملاء الأفراد لتقرير ما إذا كان يجب منحهم ائتمان

^١ . خالد أمين عبدالله، المرجع السابق، ص ٢١-٢٢.

من عدمه، إضافة إلى نظم لتحصيل الديون ورقابتها وترتيب طرق آمنة للتحصيل إذ لا يمكن منح الائتمان بمخاطرة غير مقبولة^١.

٥. ملفات القرض:

يجب على المصرف إعداد ملف خاص لكل عميل يتضمن دراسة كاملة عنه وعن قوائمه المالية الحالية والسابقة، والتأكد من صحة القوائم المالية بحيث لا تكون مضللة فتظهر الأرباح على أنها أكبر مما هي عليه وذلك بإتباع أساليب المحاسبة التجميلية، أو إظهار الأصول بأكثر من قيمتها، وذلك للتعرف على مدى قدرة العميل على رد القرض وفائدته وملاءته المالية ومدى علاقة العميل مع المصرف ومعرفة النشاط الاستثماري الموجه إليه القرض والغرض المطلوب إليه القرض، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض درجة الخسارة التي يمكن أن يتعرض إليها المصرف، والحد من حجم الديون المعدومة المحتملة نتيجة تعثر العميل، أو تحويل القرض إلى دين معدوم، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على سيولة المصرف وبالتالي ربحيته^٢.

ويمكن للمصرف الاعتماد على المصادر الخارجية لتقييم الوضع الائتماني للعميل، كأن يطلب المصرف من المكاتب الائتمانية أن تقدم معلومات عن العميل المقترض تفيد في تقييم ملاءته المالية لاتخاذ قرار حول ماهية الشروط التي ستفرض على العميل، ويمكن أن يطلب من العميل تزويده بمراجع تجارية، كأن يطلب منه تقديم أسماء وعناوين اثنين من الممولين والذين يمكن أن يكونا قادرين على تقديم مرجع تجاري مشيرين إلى أن العميل موثوق به وله تاريخ مدفوعات فورية، أو الحصول على تقارير الوضع الصادرة عن مصرف العميل الراغب في الاقتراض مع الإشارة إلى مبلغ الائتمان المتوقع لبيان رأي المصرف بالعمل، إضافة إلى شروط أخرى كضمان للتعاقد كأن يطلب من العميل سداد الفوائد مقدماً، أو سداد قيمة القرض

^١ خالد أمين عبدالله، المرجع السابق، ص ٢٢.

^٢ خالد أمين عبدالله، قياس المخاطرة الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٢، ص ٩.

على دفعات، أو يطلب من العميل الاحتفاظ برصيد معوض لدى المصرف، وبالطبع تؤثر هذه الشروط على تكلفة التمويل، وبالتالي ربحية المصرف^١.

خامساً - رأس المال:

وهو عبارة عن نسبة الملكية إلى إجمالي الموارد المالية المتاحة^٢، ويلعب رأس المال بالنسبة للمصرف التقليدي وظائف عديدة فهو درع واق للمودعين ضد مخاطر انخفاض الأصول، كما أنه مصدر لتمويل استثمارات المصرف.

ويمكن تحديد أهم وظائف رأس المال الممتلك في المصارف وهي:

١. يستخدم رأس المال لشراء الأصول الثابتة واللازمة لبدء المصرف في تأدية خدماته المصرفية وتدعيم قدرته على الاستمرار بالعمل، وتوظيف أمواله في مجالات الإقراض والاستثمار في بداية حياة المصرف، إذ لا يتوقع أن يحصل المصرف على مصادر تمويل وخاصة الودائع حال الإعلان عن تأسيسه، ويشير^٣ (Uche) بأن رأس المال الإضافي يمنح المصرف مقاومة أكثر لمواجهة حالات الفشل وخاصة في بداية عمله.
٢. تمثيل المساهمين في مجلس إدارة المصرف حيث تحدد القوة التصويتية للمالكين بعدد الأسهم التي يمتلكونها.
٣. يعمل رأس المال على إسناد المصرف وتمكين موقفه المالي في مواجهة الخسائر التشغيلية، والناجمة عن ممارسة الأنشطة والفعاليات المختلفة، فقد وجد كلاً من: (Berger)،^٤ (Demirgüç-Kunt and Huizinga) بأن هناك علاقة إيجابية بين العوائد ورأس المال،

^١. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات ، منشأة المعارف: الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٩.

^٢. Jacob, B. Op, 1984, P.212.

^٣. Uche, C.U. Bank Share Capital Regulation in Nigeria, Journal of **International Banking Law**, Vol. 13 (1), 1998, pp. 30-34.

^٤.Demirgüç-Kunt, A. and Huizinga, H. Determinants of Commercial Bank Interest Margins and Profitability: Some International Evidence, **World Bank Economic Review**, Vol.13 No, (2), 1999, pp. 379-408.

Berger, A. The Relationship Between Capital and Earnings in Banking, **Journal of Money, Credit and Banking**, Vol. 27,1995, pp. 404-431.

كما وجد كلاً من ' (Naceur and Goaied) في دراستهما التي اختبرت أداء المصارف التقليدية التونسية خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٥)، بأن أفضل أداء للمصارف هو المصارف التي لديها صراع لتحسين إنتاجية رأس المال والعمل ولديها القدرة لتعزيز رأسمالها، ويتوافق^٢ (Naceur) بأن رأس المال الجيد يمكن أن يواجه الاحتياجات المنخفضة للالتزامات الخارجية ومستوى التعثر المنخفض وتكاليف الأموال، وهذه المزايا تترجم إلى ربحية أفضل.

٤. دعم ثقة العملاء والسلطات الرقابية بقدرة المصرف على تسديد التزاماته في الظروف غير الاعتيادية.

وباعتبار أن الهدف الرئيسي للمصرف المركزي حماية أموال المودعين ضد مخاطر انخفاض الأصول، فإنه يحث المصارف التقليدية على زيادة رأسمالها بقدر معين، ويشير^٣ (Athanasoglou, et, al) بأن رأس المال هو أفضل محدد داخلي في قياس ربحية المصارف، لأن الأرباح الأعلى ربما تدل على زيادة في رأس المال.

إلا أن الملاك لهم وجهة نظر أخرى فهم يعتقدون أن الحماية الحقيقية لأموال المودعين تكمن في حث المصارف التقليدية إلى توجيه مواردها المالية إلى استثمارات لا تتعرض لخطر كبير من المخاطر^٤، وقد نصت مقررات نظرية بازل الدولية بأن لا يقل رأس المال عن ٨٪ من الأصول مثقلة بدرجة المخاطرة^٥، وذلك بهدف زيادة كفاءة رأس المال في المصارف على مواجهة الخسائر المحتملة أو المتوقعة في الأنشطة المصرفية سواء كانت استثمارية متعددة أم إقراضية، وعموماً هناك سياستان أساسيتان في مجال زيادة رأس المال وهما:

¹. Naceur, S.B. and Goaied, M, The Determinants of the Tunisian Deposit Banks Performance, **Applied Financial Economics**, 11, 2001, pp. 317-319.

². Naceur, S.B. The Determinants of the Tunisian Banking Industry Profitability: Panel Evidence, 2003, www.academicdb.com.

³. Athanasoglou, p, Panayiotis, et, al, Op, Cit, 2005.

⁴. Kaufman, G. **Money the financial system and the economy**, 3rd ed, Texas: Houghton Mifflin, 1981, P.112.

^٥. حسب بازل (٨٪) تتضمن حقوق الملكية + الالتزامات طويلة الأجل ولا يجوز أن تقل حقوق الملكية عن (٤٪) من الأصول المرجحة بوزن مخاطرتها.

أ- سياسة التمويل الخارجي بإصدار أسهم عادية جديدة:

وتتمثل هذه السياسة في إصدار أسهم جديدة يتم الاكتتاب بها سواء من قبل المساهمين القدماء أم تعرض للاكتتاب العام، وتشير دراسة (أبو فخر)^١ إلى العلاقة بين الربحية ورأس المال في المصارف التقليدية المصرية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥، وقد أظهرت الدراسة أن هناك علاقة موجبة جوهرية إحصائياً بين الربحية ورأس المال في المصارف التقليدية المصرية بشكل عام كمصدر للقوة الاستثمارية للمصرف.

وتمكن سياسة التمويل الخارجي بإصدار أسهم عادية جديدة المصارف من الحصول على موارد مالية جديدة إلا أن هناك بعض الانتقادات لها^٢:

١. إن الأرباح ستوزع على عدد أكبر من الملاك، مما قد يترتب على هذه الزيادة انخفاض في ربحية السهم الحالية خاصة إذا كان عائد الاستثمارات الجديدة هو أقل من العوائد الحالية.
٢. موقف الملاك القدامى قد يضعف في الجمعية العمومية في ظل اختلال القوة التصويتية لهم.
٣. انخفاض ربحية السهم بسبب زيادة تكلفة الأموال، فالأسهم العادية تعد أكثر مصادر الأموال تكلفة بما في ذلك الأرباح المحتجزة، ومن ثم فإن الاعتماد عليها بدلاً من المصادر الأخرى يترتب عليه انخفاض صافي العائد المتاح للملاك، حينئذ نتوقع قيام الملاك بعرض ما يملكونه من أسهم للبيع، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها السوقية، معلناً فشل الإدارة في تحقيق الهدف الذي تسعى إليه وهو تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية.

ب- سياسة التمويل الداخلية (احتجاز الأرباح):

يعد الربح إحدى أهم الأهداف الخاصة بالمصارف ويعكس حجم الأرباح المتحققة ومعدلات النمو فيها مدى الكفاءة في استخدام الموارد المالية وحسن إدارتها، لذلك فإن المصارف تسعى إلى تعظيم أرباحها باستمرار بهدف تعظيم القيمة السوقية للأسهم، وتمكن

^١. نادية أبو فخر، مرجع سبق ذكره، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ١٩٩٧.

^٢. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥.

الإدارة من القيام بعمليات التطور والتوسع، لذلك تلجأ بعض الإدارات إلى احتجاز نسبة من الأرباح المتحققة وإضافتها إلى حساب مستقل يطلق عليه بالاحتياطيات، وتشير بعض الدراسات^١ (Aburim) إلى أن هناك علاقة معنوية بين رأس المال وربحية المصارف التقليدية وذلك في دراسته على المصارف النيجيرية خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤، إلا أن ربحية المصارف تتأثر فقط بمكونات الاحتياطيات Reserves Component وأن هناك علاقة معنوية بينهما، في حين أنه لا يوجد علاقة بين مكونات الأسهم وربحية المصارف التقليدية.

وبالرغم من مجموعة المزايا التي يحققها هذا الأسلوب إلا أن هناك بعض الانتقادات

الموجهة وهي:

١. يتصف حجم الأرباح المحتجزة بصغر طاقتها الاستثمارية، إذ غالباً ما يكون حجم الأرباح المحتجزة ضئيلاً في السنة الواحدة.

٢. عدم ملائمة هذه السياسة لصغار المالكين والذين يعتمدون على هذه التوزيعات في تغطية احتياجاتهم الأساسية.

٣. قد تتولد آثار عكسية على القيمة السوقية للأسهم، أي أن قيمة السهم عند توزيع الأرباح مضافاً إليها قيمة التوزيع تكون أكبر من القيمة السوقية عند عدم إجراء التوزيعات من الأرباح^٢.

سادساً- تقييم سياسات تنمية الموارد المالية:

إن المصارف عند اتخاذها لأي قرار بزيادة مواردها المالية فإنها تعتمد إلى المفاضلة

بين مصادر التمويل المختلفة والتي تتأثر بمجموعة من العوامل:

١. الربحية:

تعد ربحية المصارف مؤشراً قوياً للأزمات المالية التي قد تتعرض لها المصارف حسب

دراسة^٣ (Demirguc-Kunt and Detragiache)، وقد أجريت الدراسة في الدول التالية:

1. Aburime U,T, op, cit, 2009.

٢. عبد الرزاق قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ٩١.

3.Demirguc-Kunt, A and Detragiache, H, Op, Cit.

(استراليا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والبرتغال وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) خلال الفترة (١٩٨١ - ٢٠٠٣)، واستنتج (Ismail) في دراسته التي أجريت على عينة من الشركات المدرجة في السوق المالية البريطانية خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٧)، بأن الربحية تؤثر إيجابياً وبشكل معنوي في القيمة السوقية للشركات.

وتعد المصارف التقليدية أكثر المؤسسات المالية تعرضاً لآثار الرفع المالي^٢، حيث أن زيادة اعتماد المصرف على تمويل استثماراته من خلال أموال الغير يؤدي إلى تعظيم ثروة الملاك (تحسين العائد على حقوق أصحاب المؤسسة)، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توظيف هذه الموارد التوظيف المناسب، عن طريق إيجاد قنوات استثمارية مربحة تكون تكلفتها أقل من العائد على الأصول، أما إذا كانت كلفة الاقتراض أعلى من العائد على الأصول فإن نتائج الرفع المالي ستكون عكسية وسينخفض العائد على حقوق المالكين.

إنّ الفوائد المدفوعة على الديون معفاة من الضريبة مما يخفض تكلفة الديون الفعلية، وبما أنّ حاملي السندات يحصلون على دخل ثابت ممثلاً بالفائدة فلا يسمح لهم بالمشاركة في ملكية الشركة وبالتالي الأرباح، وبهذا فإن الالتزام بدفعات الدين وفوائده يحسن من كفاءة الإدارة لتتمكن من تأمين النقد اللازم لخدمة الدين في المواعيد المحددة، كما أن التمويل بالدين يخفض من تكاليف الوكالة بين الإدارة وحملة الأسهم وبالتالي عدم إمكانية الإنفاق على أشياء لا مبرر لها، ويشير (Modigliani and Miller)^٣ أن التمويل بالدين لا يؤثر على القيمة السوقية للشركة وبالتالي ليس له أي أثر على الربحية، في حين يرى (Fama and French)^٤ أن التمويل بالدين يؤثر سلباً على القيمة السوقية للشركة وبالتالي الربحية، بينما يرى (Chen)^٥ في دراسته التي أجريت على المصارف الأمريكية خلال الفترة (١٩٧١ - ١٩٩٠) أن العلاقة

¹. Ismail, A, Is economic value added more associated with stock return than accounting earning? The UK evidence, International **journal of managerial finance**, 2006, 343- 353.

². Jessup, p, Op, Cit, P.28.

³. Modigliani F, and Miller M,H, op, cit, **American economic review**, 1958.

⁴. Fama, E, and French, K, Taxes, Op, Cit.

⁵. Chen, K, The influence of capital structure on company value with different growth opportunities, 2001, www. Ssrn.com-Id313960.

إيجابية بين التمويل بالدين وحجم المصرف، وأن التمويل بالدين يؤثر إيجابياً على القيمة السوقية للشركة.

إن كفاءة الإدارة تظهر من خلال لجوء المصارف إلى تنويع إيراداتها وعدم اعتمادها على الفوائد الناجمة عن عمليات الائتمان بشكل رئيسي، واللجوء إلى الاستثمارات ذات الربحية العالية والمخاطرة القليلة، كما أن المصارف تلجأ إلى الاستثمارات التي تكون مغفأة بشكل كامل أو جزئي من الضريبة لتقليل التكلفة الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على ربحيتها^١.

وعلى الإدارة أن تأخذ بعين الاعتبار القاعدة الذهبية للمصارف وهي تحقيق الملاءمة بين الربحية والسيولة، بحيث يتم تحقيق أعلى ربح ممكن مع المحافظة على السيولة القادرة على مواجهة الالتزامات الدائنة.

٢. المخاطرة:

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى مخاطر خاصة بالمصرف، ومخاطر عامة (على سبيل المثال المخاطر الاقتصادية، المخاطر السياسية والاجتماعية والقانونية)، وقد وجد كلاً من^٢ (Molyneux and Thornton) أنه يوجد علاقة سلبية معنوية بين مستوى المخاطرة وربحية المصارف، في حين أن دراسة^٣ (Aburime) تشير إلى أن العلاقة بين مخاطرة المصرف والربحية غير واضحة.

ويمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها المصارف بشكل خاص إلى أربع مجموعات رئيسية بهدف إدارتها وهي^٤:

^١ . كارلا فولونج، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

^٢ . Molyneux, P, John Thornton. Op,Cit,1992.

^٣ . Aburime U,T, op, cit, 2009.

^٤ . سعيد توفيق عبيد، نادية أبو فخرة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥١.

أ- مخاطر الائتمان:

تنشأ المخاطرة الائتمانية نتيجة عمليات الإقراض بين المصارف وعملائها ولكل من المقرض والمقرض، فبالنسبة للمصرف المقرض تنشأ المخاطرة الائتمانية من احتمال عدم قيام العميل بدفع الفائدة المتحققة على القرض أو القيمة الاسمية للقرض^١، إذ أن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية على ربحية المصارف عندما يفقد المقرض قدرته على سداد القروض، وعليه فإن تخفيض درجة المخاطرة الائتمانية وبالتالي تخفيض الخسارة الناجمة عنها يمكن أن تتحقق إذا كانت علاقة المصرف بالمقرض علاقة مستمرة.

إن مخاطر الديون المعدومة والدفوعات المتأخرة يمكن أن تخلق أيضاً مخاطر سيولة بالنسبة للمصارف التي لا تملك نقدية كافية أو قدرة اقتراضية لتمويل العبء الزائد للمدينين، إذ يمكن للمخاطرة الائتمانية أن تقود إلى الإعسار وليس فقط إلى فقدان الدخل أو تقليل الأرباح^٢، ويعد تحديد المخاطر الائتمانية ركناً أساسياً في تحديد معدل الفائدة على القروض حيث يتم إضافة علاوة المخاطرة على القروض حسب مخاطرتها.

إن التغيرات في المخاطر الائتمانية ربما تعكس التغيرات في سلامة محفظة المصرف الاقتراضية، الأمر الذي يؤثر على أداء المصرف، ويمكن أن تزداد المخاطر الائتمانية كلما ازداد رصيد المدينين من نوع معين أكثر فأكثر، نتيجة قيام المصرف في التوسع في حسابات المدينين في القطر نفسه مما يزيد من مخاطر عدم الدفع، أو التأخر في الدفع من قبل جميع العملاء في ذلك البلد، أو نتيجة التوسع في حسابات المدينين في الصناعة نفسها وتزداد المخاطر الائتمانية عندما تكون الصناعة عرضة للأزمات الاقتصادية^٣.

إن المصرف الذي يتحمل قدراً كبيراً من المخاطر الائتمانية قد يعجز عن الوفاء بالتزاماته تجاه الغير، ومن الناحية التشغيلية فإن فشل المصرف يرجع إلى أن التدفقات النقدية الخاصة

^١. خالد أمين عبدالله، إدارة المخاطر الائتمانية، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

^٢. خالد أمين عبدالله، قياس المخاطرة الائتمانية، مرجع سبق ذكره، ص ٩.

^٣. Athanasoglou, p, Panayiotis, et, al, Op, Cit.

بمدفوعات خدمة الدين والقروض الجديدة ومبيعات الأصول تكون غير كافية لتلبية التدفقات النقدية الخارجة الملتزم بها المصرف لمقابلة نفقات التشغيل وسحب الودائع والاستحقاقات الخاصة بالتزامات الديون ويتسبب العجز في التدفقات النقدية في تخفيض القيمة السوقية للمصرف.

ب - مخاطر السيولة:

يتمثل الجانب الأكبر من موارد المصرف المالية في ودائع عند الطلب¹، ومن ثم ينبغي أن يكون المصرف مستعداً للوفاء بها في أي لحظة، فمجرد الإشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس.

إن الدائنين وحملة الأسهم حينما يعتقدون أن المصرف ذا مخاطرة مرتفعة فإنهم يطالبون بزيادة الفائدة على القروض التي يحصل عليها المصرف مما يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية لأسهمه، ويتسبب ذلك في مشكلات سيولة نتيجة زيادة تكلفة الاقتراض وهو ما يدفع الآخرين للهروب إلى المصرف لسحب الودائع، وفي النهاية يفشل المصرف لأنه لا يستطيع توليد النقدية لتلبية عمليات سحب الودائع ويعمل برأس مال غير كاف لاستيعاب الخسائر وذلك إذا اضطر إلى تسهيل الأصول، كما أن مخاطر السيولة ترفع من احتمال عدم قدرة المصرف على التكيف مع الانخفاض في الالتزامات أو تمويل الزيادة في الأصول².

ويمكن أن تحدد سياسة المصرف الاستثمارية في الأوراق المالية ضرورة ربط الاستثمار في تلك الأوراق بإحتياجات السيولة، وهو ما قد يعني ضرورة توجيه الموارد المتاحة للاستثمار في أوراق مالية على درجة عالية من الجودة ويحل تاريخ استحقاقها في وقت غير بعيد، وتظهر أهمية ذلك بالنسبة للمصارف التي تعاني من تقلب شديد في طلبات الاقتراض، وبناء عليه تحدد

¹. Rose, P et al, Op, Cit, P156.

². Athanasoglou, p, Panayiotis, et, al, Op, Cit.

سياسة المصرف الاستثمارية العائد الذي يمكن أن يقبله المصرف على الاستثمار ويتمثل في جزأين: الجزء الأول يكفي لتعويض المصرف عن مجرد حرمانه من تلك الأموال التي ستوجه لشراء الأوراق المالية، وهو ما يطلق عليه بالعائد مقابل عنصر الزمن، أما الجزء الثاني فيتمثل في عائد يكفي لتعويض المصرف عن المخاطر التي تتعرض لها الأموال المستثمرة^١.

ت - مخاطر سعر الفائدة:

ويطلق عليها أيضاً حساسية سعر الفائدة، وتعرف بأنها عبارة عن مدى تأثر الأرباح الأساسية في المصرف بالتغير في أسعار الفائدة السائدة في السوق، وبناءً على ذلك فإن إدارة حساسية سعر الفائدة تهدف إلى مراقبة المخاطر المتوقعة والدائمة التغير في صافي هامش ربح المصرف، وذلك بواسطة متابعة صافي قيمة الفروق (الفجوات) بين الأصول الحساسة للتقلبات في أسعار الفائدة والخصوم الحساسة للتقلبات في أسعار الفائدة^٢.

وتحتوي مخاطر سعر الفائدة على نوعين من المخاطر هما^٣:

١. المخاطر الرأسمالية: وهي المخاطر التي يتعرض لها حاملو السندات عندما ترتفع أسعار الفائدة في السوق.

٢. المخاطر الإيرادية: وهي المخاطر التي يتعرض لها أصحاب الاستثمارات في شكل أوراق مالية طويلة الأجل، أو المخاطر التي يتعرض لها أي مقرض بسبب تغير أسعار الفائدة على هذه القروض خلال فترة القرض وخصوصاً إذا كانت الفائدة على تلك القروض محددة أو ثابتة.

ولا شك فإن المصارف تتأثر بمخاطر سعر الفائدة من الناحيتين باعتبارها من المستثمرين والمقرضين، وبناءً على ذلك يمكن للمصرف التعرف على مدى التأثير الذي يمكن أن يحدث على إيراداته نتيجة عدم التوافق بين هيكل الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة نتيجة لإعادة تسعيرها في ظل أسعار الفائدة السائدة، بمعنى أن أي تغير في أسعار الفائدة السائدة في

^١ منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٦.

^٢ محمود صبح، شامل الحموي، الأسواق والمؤسسات المالية، مكتبة كلية التجارة: جامعة عين شمس، ٢٠٠٣، ص ١٢٦-١٢٧.

^٣ محمود صبح، شامل الحموي، المرجع السابق، ص ١٢٦.

السوق سواءً بالزيادة أو بالنقصان يؤدي إلى تغير أكبر في فائدة الأصول والخصوم الحساسة وبالعكس^١.

ث - مخاطر رأس المال:

وتمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات، وذلك عندما تصبح حقوق المساهمين سالبة، وهي تتحدد بالفرق بين القيمة السوقية لأصوله ولخصومه، وهكذا فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول، ويلاحظ أن المصرف الذي يملك حقوق مساهمين تساوي (١٠٪) من الأصول على سبيل المثال، يستطيع الصمود أمام انخفاض كبير في قيمة الأصول أكثر من المصرف الذي يمتلك (٦٪) فقط من الأصول كحقوق مساهمين^٢، وبالتالي يجب أن يكون رأس مال المصرف ملائماً لحجم أعماله، لكن من الناحية العملية البحتة يصعب تحديد مدى ملائمة رأس المال لمصرف ما أو حتى للجهاز المصرفي، لأنه لا يمكن معرفة تحركات وسلوك المتغيرات المؤثرة فيه بصفة قاطعة في المستقبل^٣.

ويترتب على تدهور العائد تذبذب في القيمة السوقية للأسهم أي تذبذب في ثروة الملاك، مما يدفعهم إلى المطالبة بعائد مرتفع على رأس المال يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الأموال بالنسبة للمصرف.

٣. تكلفة الأموال:

تتحدد تكلفة الأموال حسب المصدر الناجمة عنه كما يلي:

فتمثل تكلفة الودائع في معدل الفائدة الصريح الضمني الذي يدفعه المصرف للمودعين، وتعد الودائع أكثر مصادر الأموال خصوبة وإن كانت تخضع جميعها إلى نفس نسبة الاحتياطي القانوني، إلا أن القوة الاستثمارية لودائع التوفير والودائع لأجل تفوق القوة الاستثمارية للودائع

^١. سعيد توفيق عبيد، نادية أبو فخرة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٨.

^٢. عبد الرزاق قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ٩٠.

^٣. محمود صبح، شامل الحموي، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٤.

الجارية، لما تتصف به ودائع التوفير والودائع لأجل من استقرار نسبي وتوفر مرونة تمويلية، حيث تمكن المصرف من توظيفها في استثمارات متوسطة وطويلة الأجل، لا توفرها الودائع الجارية نتيجة لاستحقاقها عند الطلب.

عادة ما تفرض التشريعات المصرفية قيوداً على زيادة الموارد المالية عن طريق زيادة رأس المال أو الأرباح المحتجزة أو الاقتراض، وبالتالي فإنها لا تعتبر مصدراً خصباً يمكن أن يعتمد المصرف عليه في دعم طاقته الاستثمارية^١.

في حين أن تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة للمستثمرين، أي العائد الذي كان يمكنهم الحصول عليه لو أنهم استثمروا أموالهم في أوجه استثمار بديلة تنطوي على نفس درجة المخاطرة، ومن المؤكد أن العائد الذي يمثل تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة بالنسبة للمصرف يفوق تكلفة الودائع، وبمعنى آخر تعد تكلفة رأس المال أحد المحددات الأساسية من أجل اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

إن تحديد تكلفة رأس المال يتأثر بهيكل التمويل الذي يحقق أقصى ربح ممكن للمالكين من خلال توليفة من مصادر التمويل التي تحمّل المصرف أقل تكلفة ممكنة، إذ أن طريقة التمويل تؤثر على ربحية المؤسسات المصرفية، وبالتالي يصبح من الأهمية بمكان اختيار هيكل التمويل الذي يحقق نوعاً من التوازن ما بين الأرباح والمخاطر المرتبطة بهيكل التمويل ذاته^٢.

لذلك فإن ثمة قاعدة أساسية لا بد للمصارف من مراعاتها من أجل بناء هيكل التمويل السليم، وهي استخدام مصادر التمويل طويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة والجزء الثابت من الأصول المتداولة، واستخدام مصادر التمويل القصيرة الأجل في تمويل رأس المال العامل.

^١ منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٤-١٤٥.

^٢ كنجو كنجو، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦٠.

وتتأثر تكلفة رأس المال بشكل كبير بسعر الفائدة السائد في السوق، ذلك لأن المصرف يقارن كلفة كل مصدر من مصادر التمويل مع تكلفة سعر الفائدة باعتباره مؤشراً ومعياراً. إن الزيادة في رأس المال تؤدي إلى تخفيض التكاليف المتوقعة من المخاطر المالية (مخاطر الإفلاس).

أما بالنسبة لتكلفة الاقتراض فمن المتوقع أن تفوق تكلفة الودائع لأن المقرضين عادة ما يتعرضون لمخاطر أكبر، فإذا ما أفلس المصرف فإن حقوق الدائنين تأتي في المرتبة التالية بعد المودعين.

ومن أهم المزايا التي يحققها التمويل عن طريق الاقتراض الثابت الكلفة (في الحالات التي تكون فيها كلفة الاقتراض أقل من العائد على الأصول فقط)، هو تحسين العائد على حقوق الملكية بشكل أفضل مما لو كانت عمليات المصرف ممولة جميعها من قبل أصحابه (أي دون اقتراض)، أما إذا كانت كلفة الاقتراض أعلى من العائد على الأصول، فإن نتائج الرفع المالي ستكون عكسية حيث سينخفض العائد على حقوق المالكين^١.

سابعاً- استراتيجية تنمية الودائع:

تمثل الودائع مصدر تمويل لقروض المصارف واستثماراتها التي تهدف من خلالها إلى تحقيق الربحية، وتستفيد المصارف بدرجة كبيرة من الرافعة المالية، إذ أن استخدام أموال مقترضة منخفضة التكلفة نسبياً والتي تشمل الودائع، يعظم هامش الربح من أجل تزويد حاملي الأسهم بعائد مقبول، وتعد الودائع المصدر الرئيسي للأموال المقترضة والمتداولة في السوق النقدي في شكل قروض واستثمارات، حيث أن عدم اشتراك المصارف في الإقراض والاستثمار سيكون لديهم ودائع مساوية فقط لكمية النقد التي أودعت لديهم من قبل المودعين، وفي هذه الحالة سيتمثل دخل المصرف فقط في العمولات من الخدمات المختلفة التي يقدمها، وبهذا

^١. مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٦.

المفهوم فإن المصارف تحاول إقراض واستثمار كل ما أمكن من الموارد التي تستلمها من حاملي الأسهم والمودعين من أجل زيادة العوائد التشغيلية الصافية للمصرف¹.

إن نمو المصرف يتم قياسه من خلال نمو الودائع، وأن مساهمة زيادة الودائع في الأرباح تعتمد على عدة عوامل: الأول قدرة المصرف على تحويل الودائع إلى أصول مربحة، و الثاني جودة الائتمان التابعة له هذه الودائع، وأن النمو يمكن أن يتحقق من خلال الاستثمار في الأصول الأقل جودة ائتمانياً *assets of lower credit quality* والتي لها تأثير سلبي على ربحية المصرف، وإن معدلات النمو المرتفعة ربما تجذب منافسين جدد، وهذا سيخفض الأرباح ثانية بالنسبة لكل مستثمري السوق².

وتتخذ الودائع ثلاثة أشكال رئيسية وهي:

١. الودائع الجارية(عند الطلب):

ويلتزم فيها المصرف بدفع المبلغ المطلوب في الحال وتمثل الودائع الجارية الحجم الأكبر من الودائع بالنسبة للمصرف، وتعد الودائع الجارية مصدراً لتمويل الاستثمارات يجني من ورائها الفوائد والأرباح.

إن المصارف التقليدية تستخدم أموال ضخمة من حصيلة تلك الحسابات في أنشطتها الإقراضية والاستثمارية دون دفع فوائد تذكر، وبالتالي فهي أرخص مصدر لتمويل أنشطة المصارف، حيث أكدت بعض الدراسات أنه لولا القيود المفروضة على منح فوائد على تلك الودائع لارتفعت تكلفة الأموال بالنسبة للبنوك إلى حد كبير³، وتحقق الودائع الجارية للمصرف ميزة الحصول على عمولات مختلفة على العمليات المصرفية التي يجريها العميل وتتعلق بحسابه الجاري، ولذلك تسعى جميع المصارف التقليدية إلى اجتذاب المزيد من هذه الحسابات بشتى الطرق والوسائل، ويمثل استخدام هذا النوع من الودائع في عمليات الإقراض والاستثمار

¹ Reed, Gill, Commercial Banking, 4th ed, Prentic hall international, New jersey, 1989, p.p 140- 143.

² Dietrich, A, and Gabrielle Wanzanried, op, cit, 2009.

³ Marks, R. Tough times, But all is not grim, **Banking journal**, January, 1983, p.p.65-70.

مخاطر كبيرة بالنسبة للمصرف، وحتى يتمكن المصرف من الوقوف على النسبة التي يمكن أن يوجهها إلى التوظيف، عليه أن يدرس طبيعة هذه الودائع وسلوك العملاء أصحابها.

٢. ودائع التوفير:

تمثل اتفاق بين المصرف والعميل يودع بموجبه مبلغ من النقود لدى المصرف مقابل الحصول على فائدة على أن يكون للعميل الحق في السحب منها في أي وقت دون إخطار سابق، وتضع معظم التشريعات حداً أقصى للمبلغ الذي يمكن سحبه من قبل المودع في الشهر وذلك حمايةً للمصرف من التعرض لمخاطر العسر المالي.

٣. الودائع لأجل:

لا يلتزم المصرف بموجبها برد المبلغ المودع للعميل قبل التاريخ المتفق عليه، وفي مقابل ذلك يحصل المودع على فائدة أعلى نسبياً عن سابقتها وذلك بصفة دورية أو في نهاية مدة الإيداع.

وبالتالي بناء على التقسيم السابق لأنواع الودائع يقوم المصرف بتحديد مستوى السيولة اللازمة لمقابلة احتمالات السحب التي تتباين تبايناً كبيراً بين أنواع الودائع، وتحديد أوجه التوظيف التي تتلاءم مع سلوك أصحاب أنواع الودائع وتصرفاتهم المحتملة، فالودائع التي تتميز بالثبات يمكن توظيفها بأمان في استثمارات بشكل أطول عن سواها، وعلى المصارف أن تراعي قضيتين أساسيتين في إدارة ودائعها وهما^١:

أ. الحصول على الودائع بأدنى تكلفة ممكنة.

ب. تأكد الإدارة أن المصرف يحصل على الودائع الكافية لإسناد الحجم المرغوب من القروض والاستثمارات وغيرها من الخدمات المالية التي يطلبها الجمهور.

^١. عبد الرزاق قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ٧١.

وقد توصل ' (Aburime) في دراسته عن محددات ربحية المصارف التقليدية في النيجر بأن العلاقة غير معنوية بين الربحية وحجم الودائع كأحد محددات الربحية، إلا أن المصارف ذات الأداء الأفضل هي التي تحافظ على مستوى عال من الودائع نسبة لموجوداتها. إن زيادة نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول يعني زيادة الأموال المتوفرة لدى المصرف لاستخدامها في استثمارات مربحة مختلفة والقيام بأنشطة الإقراض، وهذا سيؤدي إلى زيادة عوائد الأصول.

كما تسود المصارف موجة من حسابات الإيداع الجديدة وطرق تقديم الخدمات وأساليب التسعير، وسوف تخسر المصارف عملاءها وأرباحها إذا ما فشلت في مواكبة التغيرات في برامج المنافسين الخاصة بتسعير الودائع.

ويمكن استخدام التسعير من قبل المصارف لتغيير تركيبة قاعدة العملاء التي يخدمها المصرف، فتغير أسعار الودائع لا يؤثر فقط بالفارق بين أسعار الودائع وأسعار القروض، وإنما يؤثر أيضاً في القرارات الخاصة بأرصدة العملاء، والتي بدورها تؤثر في نمو المصرف وهامش ربحه. أضف لذلك أنه كلما انخفض الفرق بين أسعار الودائع وأسعار القروض كلما ازدادت حساسية هامش ربح المصرف للتغيرات في أسعار الودائع، فتسعير الودائع يستخدم بشكل كبير لحماية (أو زيادة) ربحية المصرف وليس مجرد زيادة عدد العملاء وتحقيق حصة أكبر من المنافسين في السوق، أو حتى التخلص من بعض العملاء غير المربحين، وأن أرباح المصارف التي لديها قدرة على جذب الأموال بفائدة ضئيلة أفضل من غيرها من المصارف^٢.

ثامناً - اتفاقية بازل^٣:

هي اتفاقية دولية بين سلطات المصارف المركزية تم التوصل إليها في شهر كانون الأول ١٩٨٧م وينبغي أن تطبق في موعد لا يتجاوز شهر آذار عام ١٩٩٣م ، والمصارف المركزية

1. Aburime U,T, op, cit, 2009.

2. Dietrich, A, and Gabrielle Wanzanried, op, cit, 2009.

3. www.arabian business.com.

هذه أعضاء في مصرف التسويات الدولية، وتهدف إلى تطبيق مجموعة من القواعد لملاءة رأس المال لجميع المصارف في المجال المصرفي العالمي (الدولي).

تضع الاتفاقية متطلبات لملاءة رأس المال بحيث تكون جميع المصارف العالمية مُلزمة بأن تحقق في موعد لا يتجاوز شهر آذار عام ١٩٩٣م، وتقضي اتفاقية بازل بأن لا تقل نسبة رأس المال إلى الأصول ذات المخاطرة عن (٨٪)، بعبارة أخرى يجب أن يكون رأس مال المصرف (٨٪) على الأقل من قيمة أصوله موزونة بالمخاطر، وذلك بهدف زيادة كفاءة رأس المال في المصارف على مواجهة الخسائر المحتملة أو المتوقعة في الأنشطة المصرفية سواء كانت استثمارية متعددة أم إقراضية، وتقاس الأصول المعرضة للمخاطر بضرب قيمة كل صنف من الأصول بنسبة المخاطرة التي تنطبق عليه والتي تتراوح بين صفر إلى ١٠٠٪.

قد يكون لاتفاقية بازل مفاهيم ضمنية مهمة في تعاملها مع عملائها، فالمصارف ينبغي أن تكون أقل عرضة لخطر الانهيار المالي، ومع ذلك إذا كانت تعمل قريباً من الحدود الدنيا لرأسمالها، فقد تُجبر على تقييد قروضها الجديدة، وإذا كانت تحقق خسائر فقد تُجبر على تخفيض الإقراض الحالي.

إن أنظمة كفاية رأس المال للمصارف لها أيضاً مفاهيم ضمنية متعددة وهي:

- ١- التقليل من المخاطرة الائتمانية: إذ ينبغي أن يقل احتمال فشل المصارف وتصفياتها وذلك عن طريق تجنب النشاطات التي تحقق خسائر، مثل النشاطات التي تسبب الديون المعدومة مثلاً.
- ٢- رفض الإقراض أو تقديم الخدمات: سيكون حجم المشروع الذي يمكن للمصرف أن يتحمله مقيداً بنسبة الحد الأدنى لملاءة رأس المال، فإذا كانت قاعدة رأس المال بالنسبة للمصرف قريبة من الحد الأدنى لنسبة الأصول ذات المخاطرة فقد يرفض المصرف أن يمنح تسهيلات إضافية للعميل، أو أن يقدم خدمات إضافية والتي قد تكون مرتبطة بأوزان المخاطر.
- ٣- سحب تسهيلات الإقراض: قد تحدث أخطر المشكلات عندما تقترب قاعدة رأس المال من الحد الأقصى لمخاطرة أصوله ولا يزال يحقق خسائر مما يقلص رأسماله، وفي مثل هذه الحالات قد

يضطر المصرف إلى تخفيض حجم قروضه، فعلى سبيل المثال قد يرفض المصرف تجديد التسهيلات لعملائه، الأمر الذي يؤثر على ربحية المصرف.

٤- فرض أسعار أعلى: إذ يتوقع أن تفرض المصارف أسعاراً أعلى على الخدمات التي لها وزن مخاطرة أعلى.

مما تقدم في هذا الفصل يتضح لنا وجود علاقة وثيقة بين مصادر الأموال واستخداماتها، فعادةً ما يقصر المصرف نشاطه الإقراضي على المودعين الحاليين والمحتملين، كما يعتبر حجم الموارد المالية المتاحة ومكوناتها محدداً أساسياً لحجم ونوعية القروض التي يقدمها المصرف للعملاء، يضاف إلى ذلك إمكانية قيام المصرف باستخدام جزء من استثماراته في الأوراق المالية الحكومية، ويعتبر معدل الفوائد على الودائع عنصراً مؤثراً في تحديد معدل العائد الذي يطلبه المصرف على الأصول التي يستثمر فيها أمواله.

الفصل الخامس

النتائج والمقترحات

أولاً- نتائج الدراسة:

في ضوء الفرضيات السابقة التي تم اختبارها على مستوى المصارف مجتمعة تم التوصل إلى النتائج التالية:

١- تؤثر نسبة الفوائد الدائنة/ صافي التسهيلات سلبياً وبشكل معنوي على ربحية المصارف التقليدية عند مستوى دلالة 0.01.

٢- تؤثر نسبة المديونية إيجابياً وبشكل معنوي على ربحية المصارف التقليدية عند مستوى دلالة 0.01.

٣- تؤثر نسبة إجمالي الودائع / مجموع الموجودات سلبياً وبشكل معنوي على ربحية المصارف التقليدية عند مستوى دلالة 0.05.

٤- لا تؤثر (نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/ إجمالي الودائع) على ربحية المصارف التقليدية عند مستوى دلالة 0.05.

٥- يؤثر حجم المصرف إيجابياً و بشكل معنوي على ربحية المصارف التقليدية عند مستوى دلالة 0.01.

إن تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع كان متفاوتاً على مستوى المصرف الواحد، ويمكن تلخيص النتائج السابقة الخاصة بكل مصرف على حدة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (٥٥)
ملخص نتائج البحث

متغيرات الدراسة المصارف	الفوائد الدائنة/ صافي التسهيلات (x1)	نسبة المديونية (x2)	نسبة إجمالي الودائع / مجموع الموجودات (x3)	نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/ إجمالي الودائع (x4)	حجم المصرف (x5)
الأردني الكويتي	التأثير سلبي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٠١	التأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٠١	ليس هناك تأثير لهذا المتغير على الربحية حيث تم خروجه من النموذج	ليس هناك تأثير لهذا المتغير على الربحية حيث تم خروجه من النموذج	التأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٠١
سوسيتيه جنرال	التأثير سلبي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٠١	التأثير سلبي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٠٥	ليس هناك تأثير لهذا المتغير على الربحية حيث تم خروجه من النموذج	التأثير سلبي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٠٥	التأثير سلبي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٠٥
العربي	التأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٠١	التأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٠١	التأثير سلبي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٠١	ليس هناك تأثير لهذا المتغير على الربحية حيث تم خروجه من النموذج	ليس هناك تأثير لهذا المتغير على الربحية حيث تم خروجه من النموذج
الاتحاد للادخار والاستثمار	التأثير سلبي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٠١	ليس هناك تأثير لهذا المتغير على الربحية حيث تم خروجه من النموذج	ليس هناك تأثير لهذا المتغير على الربحية حيث تم خروجه من النموذج	ليس هناك تأثير لهذا المتغير على الربحية حيث تم خروجه من النموذج	التأثير سلبي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٠٥
الإسكان للتجارة والتمويل	التأثير سلبي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٠٥	التأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٠١	التأثير سلبي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٠١	ليس هناك تأثير لهذا المتغير على الربحية حيث تم خروجه من النموذج	ليس هناك تأثير لهذا المتغير على الربحية حيث تم خروجه من النموذج
بنك الاستثمار العربي الأردني	التأثير سلبي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٠١	ليس هناك تأثير لهذا المتغير على الربحية حيث تم خروجه من النموذج	التأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٠١	التأثير سلبي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٠٥	ليس هناك تأثير لهذا المتغير على الربحية حيث تم خروجه من النموذج

الإئتماء الصناعي	التأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠١	التأثير سلبي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠١	ليس هناك تأثير لهذا المتغير على الربحية حيث تم خروجه من النموذج	ليس هناك تأثير لهذا المتغير على الربحية حيث تم خروجه من النموذج	ليس هناك تأثير لهذا المتغير على الربحية حيث تم خروجه من النموذج
الصادرات والتمويل	التأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠١	ليس هناك تأثير لهذا المتغير على الربحية حيث تم خروجه من النموذج	التأثير سلبي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٥	ليس هناك تأثير لهذا المتغير على الربحية حيث تم خروجه من النموذج	التأثير سلبي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠١
بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	التأثير سلبي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠١	التأثير سلبي ومعنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٥	ليس هناك تأثير لهذا المتغير على الربحية حيث تم خروجه من النموذج	ليس هناك تأثير لهذا المتغير على الربحية حيث تم خروجه من النموذج	ليس هناك تأثير لهذا المتغير على الربحية حيث تم خروجه من النموذج

ثانياً - المقترحات:

في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن اقتراح ما يلي:

١. العمل على زيادة حجم التسهيلات الائتمانية لما في ذلك من أثر على زيادة صافي الفوائد وذلك من خلال تحسين الخدمات المصرفية وتقديم خدمات جديدة وتخفيض سعر الفوائد على التسهيلات الممنوحة.
٢. الاعتماد على الديون كمصدر للتمويل والاستفادة من مزاياها، وذلك في حال عدم توفر أموال داخلية كافية، مع الأخذ بالاعتبار التكاليف والأخطار الناتجة عن التمويل بالدين.
٣. إعادة النظر في تسعير معدلات الفوائد على الودائع بحيث تتناسب مع الفوائد على القروض الممنوحة، وتساهم في المحافظة على العملاء الحاليين ودخول عملاء جدد.
٤. عدم احتفاظ المصارف بسيولة تزيد عن حاجتها، مع الأخذ بالاعتبار قدرة المصارف على تلبية سحبات المودعين في الوقت المحدد بما يحقق القاعدة الذهبية للمصارف وهي التوازن بين السيولة والربحية.
٥. زيادة حجم المصارف وذلك من خلال اندماج المصارف الصغيرة مع مصارف أخرى، أو زيادة رأسمالها من خلال إصدار أسهم جديدة أو اللجوء إلى الديون طويلة الأجل.
٦. إن النسب المالية التي تم استخدامها في النموذج ليست هي المتغيرات الوحيدة التي تفسر ربحية المصارف التقليدية، وإنما هناك متغيرات أخرى ننصح الباحثين بأخذها بعين الاعتبار في دراساتهم المستقبلية المشابهة.

الفصل الرابع

الدراسة العملية وبناء النموذج

الفصل الرابع

الدراسة العملية وبناء النموذج

المقدمة:

تم تناول منهجية الدراسة في هذا الفصل وذلك من خلال تحديد مجتمع وعينة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات، وتعريف المتغيرات وكيفية قياسها، وعرض نموذج الدراسة على مستوى كل مصرف، وقد تم إجراء الدراسة الإحصائية بالاعتماد على مجموعة البيانات والتقارير المالية المنشورة في بورصة عمان، ويستعرض هذا الفصل نتائج التحليل الإحصائي للبيانات، من حيث وصف خصائص العينة بهدف توضيح خصائص كل متغير من متغيرات الدراسة، وإجراء تحليل الارتباط لكل متغير من المتغيرات بهدف التعرف على طبيعة العلاقة بين ربحية المصارف كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة (نسبة الفوائد الدائنة/ صافي التسهيلات، نسبة المديونية، إجمالي الودائع / مجموع الموجودات، نسبة النقد والاستثمارات إلى إجمالي الودائع، حجم الشركة)، وكذلك تحليل الانحدار للعلاقة بين المتغيرات لمعرفة قوة هذه العلاقة للوصول إلى اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة، واختبار Variance inflation factor (VIF) للتأكد من أن نتائج النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط المتعدد وبيان نتائج هذا الاختبار للوصول إلى مجموعة من النتائج والمقترحات التي تحقق الهدف العام من هذه الدراسة.

أولاً: عينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف المسجلة في بورصة الأوراق المالية في سوق عمان - الأردن، وذلك عن الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٩م، وتم البدء في الاختبار من عام ٢٠٠٠ وهو العام الذي تم تطبيق فيه معايير الإفصاح في سوق عمان المالي. ونظراً لاهتمام الباحث بربحية المصارف التقليدية، فقد تم استبعاد المصارف الإسلامية وذلك لاختلاف طبيعة عملها عن المصارف التقليدية، وأن لا يكون المصرف قد قام بالاندماج مع مصرف آخر، وأن لم تتم تصفية المصرف خلال فترة الدراسة أو توقيف أسهمه عن التداول، وأن يكون له قوائم مالية متوفرة خلال الفترة المدروسة، وبتطبيق المعايير السابقة على المصارف العاملة في سوق عمان، فقد تم التوصل إلى (٩) مصارف مساهمة أردنية منسجمة ومتشابهة في الخصائص المصرفية من أصل (١٤) مصرفاً، وهو عدد مناسب أي بواقع ٦٤٪ من إجمالي المصارف المسجلة في سوق عمان المالي، بحيث يمكن الاطمئنان إلى تمثيلها لسوق عمان المالي وبالتالي إمكانية تعميم النتائج.

1.1 نموذج الدراسة:

تم حصر متغيرات الدراسة في النسب المالية التالية والتي تتمتع بدور كبير في التنبؤ بالربحية دون غيرها من العوامل المؤثرة في ربحية المصارف حيث تم الاعتماد على خمس نسب مالية وهي: نسبة الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات، نسبة المديونية، إجمالي الودائع / مجموع الموجودات، نسبة النقد والاستثمارات إلى إجمالي الودائع، حجم الشركة.

وتم اختبار العلاقة بين ربحية المصارف التقليدية وبين المتغيرات المستقلة السابقة الذكر باستخدام نموذج الانحدار المتعدد كما في المعادلة التالية رقم (١):

$$1. \dots\dots\dots + \varepsilon_{i,t} (Y)_{i,t} = \alpha_0 + b_1(X1)_{i,t} + b_2(X2)_{i,t} + b_3(X3)_{i,t} + b_4(X4)_{i,t} + b_5(X5)_{i,t}$$

حيث:

α_0 : الحد الثابت (قيمة Y عندما تكون المتغيرات المستقلة مساوية للصفر).

$Y_{i,t}$: معدل العائد على حقوق الملكية للمصرف i في السنة t .

$(X1)_{i,t}$: الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات للمصرف i في السنة t .

$(X2)_{i,t}$: نسبة المديونية للمصرف i في السنة t .

$(X3)_{i,t}$: إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات للمصرف i في السنة t .

$(X4)_{i,t}$: نسبة النقد والاستثمارات إلى إجمالي الودائع للمصرف i في السنة t .

$(X5)_{i,t}$: حجم المصرف ممثلاً بإجمالي موجودات المصرف i في السنة t .

$\epsilon_{i,t}$: حد الخطأ.

تشير إلى عدد المصارف $i = 1.2.3.....9$.

تشير إلى الزمن (عدد السنوات) $t = 1.2.3.....10$.

2.1 متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

تم تحديد متغيرات الدراسة في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها والفروض التي تسعى إلى اختبار صحتها، وذلك في محاولة للتوصل إلى نموذج قياسي يُفسر العلاقة بين بعض النسب المالية وربحية المصارف، ومن الخلفية الفكرية والدراسات السابقة يمكن صياغة متغيرات الدراسة في الصورة الآتية:

أ- المتغيرات المستقلة:

وتتمثل بما يلي:

١- نسبة الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات $(X1)_{i,t}$: تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المصرف على

الفوائد الدائنة كمصدر للتوسع في منح التسهيلات الائتمانية، وتقاس من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الفوائد الدائنة}}{\text{صافي التسهيلات}} = \text{نسبة الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات الائتمانية}$$

٢- نسبة المديونية $(X_2)_{i,t}$: تقيس مدى اعتماد البنك على التمويل بالقروض بالنسبة لمجموع مصادر التمويل المتاحة له، وتقاس من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الالتزامات طويلة وقصيرة الأجل}}{\text{القيمة الدفترية لإجمالي الموجودات}} = \text{نسبة المديونية}$$

٣- نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات $(X_3)_{i,t}$: تعتبر هذه النسبة مؤشراً عن مدى استغلال البنك للودائع، وتقاس من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي الودائع}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \text{نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات}$$

٤- نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع $(X_4)_{i,t}$: تعتبر هذه النسبة مؤشراً على مدى توفر أموال سائلة لدى البنك لمواجهة طلب المودعين، ويتم قياسها بموجب المعادلة التالية:

$$\frac{\text{النقد والاستثمارات قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الودائع}} = \text{نسبة النقد والاستثمارات إلى إجمالي الودائع}$$

٥- حجم المصرف $(X_5)_{i,t}$: ممثلاً بالقيمة الدفترية لإجمالي الموجودات.

ب - المتغير التابع (ربحية المصارف التقليدية): ويتمثل في هذه الدراسة بما يلي:

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

يعكس معدل العائد على حقوق الملكية نسبة عوائد المساهمين إلى حقوق الملكية التي يمتلكونها ويعتبر من المقاييس المستخدمة في الدراسات المتعلقة للتنبؤ بالربحية. ويقاس معدل العائد على حقوق الملكية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{القيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية}}$$

ثانياً: أساليب تحليل البيانات:

أ- نماذج التنبؤ

تزداد حاجة الإدارة إلى التنبؤ كلما زادت رغبتها في تقليل اعتمادها على الصدفة، و كلما نهجت الأسلوب العلمي في التعامل مع الظواهر المحيطة بها.

ترتبط عملية التنبؤ ارتباطاً وثيقاً بالمتغيرات التي تؤثر على مسار الظاهرة التي يتم التنبؤ بها وغالباً ما يتم التمييز بين نوعين من المتغيرات:

- أ- المتغيرات الخارجية: وهي المتغيرات التي لا تستطيع المصارف السيطرة عليها أو التحكم بها، غير أنها تساعد على الوقاية من آثارها السلبية ومن الأمثلة على ذلك (تغيرات أسعار الصرف، تغيرات أسعار الفائدة، انعكاسات الأزمات، القوانين والأنظمة الحكومية)
- ب- المتغيرات الداخلية : وهي المتغيرات التي يمكن التحكم بها والسيطرة عليها مثل (نسبة المديونية، نسب التمويل الخ)، وإن اتخاذ القرارات في المصارف يرتبط بهذه المتغيرات.

ب- خصائص التنبؤ:

تتصف عملية التنبؤ بالخصائص التالية:

- الاهتمام بالمستقبل: الهدف الأساسي للتنبؤ هو معرفة ما سيحدث مستقبلاً سواء كان قريباً أو بعيداً.
- عدم التأكد: إن جميع التنبؤات مهما اتصفت بالدقة فإنها تظل غير مؤكدة ومن المحتمل أن يحدث عكس ما هو متوقع.
- البيانات التاريخية: تعتمد طرائق التنبؤ العلمية على ماضي الظاهرة أو على البيانات التاريخية لها.

ج- أساليب التنبؤ:

تعد عملية التنبؤ معقدة, لذلك تستخدم عدة أساليب للتنبؤ لأن ما سيحدث في المستقبل يعتمد كما تم ذكره على مجموعة عوامل أغلبها ليس تحت السيطرة, بالإضافة إلى ذلك فإن توفر البيانات ودقتها والتكلفة والوقت اللازم للتنبؤ تلعب دوراً مهماً في تحديد أسلوب التنبؤ.

تصنف أساليب التنبؤ إلى أساليب رياضية وأخرى غير رياضية مثل التخمين أو الإحساس أو الحدس وعلى الرغم من أن هذا النوع من التنبؤ (التنبؤ بالحدس) قد يكون ناجحاً وخاصة في التنبؤات قريبة المدى إلا أنه غير منتظم وغير دقيق ولا يمكن الاعتماد عليه دائماً, وقد يؤدي إلى خلق مشاكل غير متوقعة للإدارة, لذا سيتم التركيز على الأساليب الرياضية لأنها أكثر دقة ويمكن الوثوق بها وتقييمها علمياً وفق ضوابط محددة.

وتقسم طرائق التنبؤ إلى مجموعتين:

- ١- الطرائق النوعية (الوصفية): وهي مجموعة الطرائق التي تعتمد على التقديرات الموضوعية أو النوعية ورأي الخبرة وليس على البيانات الكمية, وتستخدم غالباً لرسم خطوط عريضة تساعد متخذ القرار على رسم الاستراتيجيات ووضع الخطط بعيدة المدى وتطوير المنتجات والتقنيات الجديدة ولا تستخدم في إعطاء تنبؤات رقمية محددة بالإضافة إلى صعوبة قياس دقة التنبؤات بالطرائق النوعية.
- ٢- الطرائق الكمية: لاقت الطرائق الكمية انتشاراً واسعاً في مجال العلوم الإدارية وأصبحت تستخدم في أغلب الشركات والمؤسسات, ويرجع هذا الإقبال إلى الأسباب الآتية:

- أظهرت هذه الطرائق دقة مقبولة مما زاد من ثقة الإداريين بها.
- الانتشار الواسع للحاسبات الالكترونية: سهل العمليات الحسابية التي تتطلبها هذه الطرائق.
- انخفاض تكاليف هذه الطرائق مقارنة بالبدايل الأخرى.

وتقسم الطرائق الكمية إلى نوعين:

- أ- طرائق تحليل السلاسل الزمنية: تعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات لظاهرة ما تم قياسها في أوقات محددة وعادة تكون خلال فترات متساوية مثل معدل النمو السنوي للأرباح،

وتعتمد الإدارة على تحليل السلاسل الزمنية لاعتقادها بأن معرفة سلوك الظاهرة في الماضي يساعد في فهم سلوكها المستقبلي، أي أننا نفترض أن الماضي سيعيد نفسه وأن الاتجاه العام الملاحظ في الفترة السابقة سيستمر في الفترة القادمة ومن أشهر طرائق تحليل السلاسل الزمنية نذكر:

١- المتوسطات المتحركة.

٢- التمهيد الأسّي.

٣- نماذج بوكس - جينكز.

ب- الطرائق الترابطية والسببية (طرائق الاقتصاد القياسي):

تعتمد هذه الطرائق على إيجاد العلاقة بين المتغيرات من خلال تحليل الارتباط لقياس مدى قوة الارتباط بين المتغيرات ومن خلال تحليل الانحدار لتقدير قيمة أحد المتغيرات إذا علمنا قيمة المتغيرات الأخرى وتتألف من:

١- الانحدار البسيط.

٢- الانحدار المتعدد.

٣- المعادلات الآنية.

٤- المؤشرات الرئيسية.

ويمكن تلخيص مزايا وحدود كل طريقة من طرائق التنبؤ السابقة بالجدول التالي:

الجدول رقم (٧)

تعريف ومزايا وحدود طرائق التنبؤ

الطريقة	تحليل السلاسل الزمنية	الطرائق الترابطية والسببية
تعريفها	رسم صورة مستقبلية للظاهرة اعتماداً على ماضيها	إيجاد قيم المتغير التابع إذا علمنا قيم المتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى
مزاياها	غير مكلف وسهل العمليات الحسابية ويمكن الحكم على دقته	على درجة كبيرة من الدقة.
حدودها	لا يمكن تعديله بسرعة لمواجهة التغيرات في نماذج البيانات. كما لا يمكن استخدامه إذا لم تتوفر البيانات الكافية، إذ تحتاج لما يزيد على ٦٠ مشاهدة للحصول على نموذج تنبؤ جيد. تتنبأ بالعلاقة بين متحول تابع ومتحول مستقل واحد فقط.	قد لا يكون من السهل الحصول على البيانات الضرورية المتعلقة بالمتغير التابع أو المتغيرات المستقلة. يمكنها أن توجد العلاقة بين متحول تابع وأكثر من متحول مستقل.
مجال استخدامها	إذا توفرت البيانات الكمية بشكل كافي. إذا توفر الوقت اللازم لعملية التنبؤ. إذا توفرت الإمكانيات المادية.	إذا توفرت البيانات الكمية بشكل كافي. إذا توفر الوقت اللازم لعملية التنبؤ. إذا توفرت الإمكانيات المادية.

المصدر: جاري ديسلر، أساسيات الإدارة، المبادئ والتطبيقات الحديثة، تعريف: عبد القادر عبد القادر، ص١٤٧، ١٩٩١.

يعد حجم المصرف المحدد الأساسي لطريقة التنبؤ المستخدمة فقد أكدت دراسة ديسلر التي أجريت على المصارف هذا الرأي، وبينت أنه يمكن تعميمه على باقي المؤسسات سواء كانت مالية أو غير مالية ويمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة بالجدول التالي:

الجدول رقم (٨)

طرائق التنبؤ الأكثر استخداماً حسب حجم المصرف^١

طريقة التنبؤ	عدد المصارف التي تستخدم في الطريقة		
	مصارف كبيرة	مصارف متوسطة	مصارف صغيرة
نوعية	٤٥	٥٣	٢٣
تحليل السلاسل الزمنية	٣٥	١٦	١
الترابطية والسببية	١٥٤	٢٦	٢

المصدر: جاري ديسلر، أساسيات الإدارة، المبادئ والتطبيقات الحديثة، تعريب: عبد القادر عبد القادر، ص١٤٧، ١٩٩١.

وكما هو واضح من الجدول فإن أغلب المصارف الكبيرة والمتوسطة تستخدم الطرائق الكمية،

بينما تستخدم غالبية المصارف الصغيرة الطرائق النوعية.

د- أكثر طرق التنبؤ دقة:

هناك أربع نتائج عامة مقبولة من أغلب الباحثين حول أكثر طرائق التنبؤ دقة وهي^٢:

١. دقة التنبؤ باستخدام الطرق البسيطة: هي بالمتوسط على الأقل بجودة أو دقة الطرائق الأكثر تعقيداً.
٢. بعض الطرائق تعطي نتائج أفضل في المدى القريب كطرائق التمهيد والمتوسطات المتحركة، بينما طرائق تحليل السلاسل الزمنية و طرائق الانحدار تعطي نتائج أفضل في المدى البعيد.
٣. إن استخدام بعض مقاييس دقة التنبؤ قد تعطي نتائج مختلفة من طريقة إلى أخرى.
٤. إن دمج أكثر من طريقة للتنبؤ يعطي نتائج أكثر دقة من استخدام طريقة واحدة بمفردها.

^١ جاري ديسلر، أساسيات الإدارة : المبادئ والتطبيقات الحديثة، تعريب: عبد القادر عبد القادر، ص١٤٧، ١٩٩١.

^٢ عبد الرحمن العبيد، كنز كنز، أساسيات التنبؤ الإداري، منشورات جامعة حلب، ص٦٤-٦٥، ٢٠٠٧.

هـ - اختيار طريقة التنبؤ المناسبة: من المهم جداً قبل إجراء عملية التنبؤ تحديد الطريقة المناسبة للتنبؤ والتي تتلاءم مع المشكلة المدروسة، ولتحديد هذه الطريقة من بين الطرائق المتاحة نأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

١. الفترة الزمنية: ويقصد بها الفترة الزمنية التي تغطيها الظاهرة المدروسة أو تمتد أثارها إليها، أي نحدد طول الفترة الزمنية (قصيرة أو متوسطة أو طويلة) وبشكل عام فإن طول الفترة الزمنية يصنف على النحو التالي:

- مدى قريب أو قصير ويمتد ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر ويفضل استخدام الطرائق النوعية أو طرائق التمهيد الأسّي أو المتوسطات المتحركة وهذه الطرائق غالباً تكون نتائجها دقيقة في هذا المجال، لكن هذا لا يمنع من أن تحدث أحداث غير متوقعة كحدوث أزمة سياسية أو مالية تجعل التنبؤات بعيدة عن الواقع.

- مدى متوسط ويمتد ما بين ثلاثة أشهر إلى سنة ويفضل استخدام طرائق التمهيد الأسّي أو تحليل السلاسل الزمنية.

- مدى بعيد أو طويل ويمتد من سنة إلى أكثر ويفضل استخدام طرائق تحليل السلاسل الزمنية أو الانحدار، وبشكل عام يكون التنبؤ في هذا المجال أقل دقة حيث كلما زاد طول فترة التنبؤ كلما زاد احتمال حدوث متغيرات كبيرة وبالتالي قلت دقة التنبؤ وبالعكس تزداد قوة التنبؤ كلما قصرت فترته.

٢. طبيعة الظاهرة المدروسة: لمعرفة أهمية هذه الظاهرة ومدى توفر المعلومات الإحصائية عنها، فإذا توفرت البيانات الكمية الكافية فمن الأفضل استخدام طرائق الانحدار أو تحليل السلاسل الزمنية، أما إذا لم تتوفر البيانات فالأفضل استخدام طرائق التنبؤ النوعية، وكلما زادت فترة السلسلة الزمنية كلما قلت التغيرات العشوائية فمثلاً البيانات السنوية تكون فيها التغيرات العشوائية أقل من البيانات الشهرية، لذلك يفضل استخدام النماذج التي تهتم بالاتجاه العام في البيانات السنوية وتتجاهل التغيرات العشوائية والدورية وتركز على التزايد أو التناقص على المدى البعيد، في المقابل البيانات اليومية تكون التغيرات العشوائية فيها هي الغالبة بينما يكون الاتجاه العام

غير واضح أو غير موجود، في مثل هذه الحالة يفضل استخدام طرائق التمهيد الأسّي لعزل هذه التغيرات.

٣. **الاستقرار:** أي مدى استقرار الظاهرة المدروسة وبعبارة أخرى ما هي نوعية التغيرات التي تتعرض لها الظاهرة المدروسة؟

٤. **متغيرات الدراسة:** فبعض نماذج التنبؤ لديها حدود معينة في هذا المجال، كالسلاسل التي تتنبأ بظاهرة فيها متحول تابع مرتبط بمتحول مستقل وحيد، أما نماذج الانحدار فتمتلك القدرة على بناء نماذج تحوي أكثر من متحول مستقل.

فإذا كانت البيانات موسمية فيمكن تطبيق كل الطرائق، ويفضل في هذه الحالة اللجوء إلى الطرائق البسيطة لإزالة التغيرات الموسمية كطريقة تحليل السلاسل الزمنية التقليدية، أي أن التغيرات الموسمية لا تعتبر مشكلة وبالتالي يصبح الاختيار بين النماذج التي تعالج باقي مركبات السلسلة الزمنية حسب بيانات الظاهرة المدروسة، وبشكل عام كلما كانت التغيرات العشوائية كبيرة يفضل استخدام نماذج بسيطة، وكلما كان الاتجاه العام هو الغالب يفضل استخدام الطرائق الأكثر تعقيداً كنموذج بوكس-جينكز أو نماذج الاقتصاد القياسي.

ونتيجة لتوفر البيانات الكمية الكافية واعتماد البيانات السنوية التي تكون فيها التغيرات العشوائية أقل من البيانات الشهرية، لذلك يفضل استخدام النماذج التي تهتم بالاتجاه العام في البيانات السنوية وتتجاهل التغيرات العشوائية والدورية وتركز على التزايد أو التناقص على المدى البعيد، فإن الدراسة الحالية تعتمد استخدام طرائق الانحدار.

ثالثاً: الاختبارات الإحصائية للفرضيات:

قامت الدراسة باستخدام أكثر من اختبار إحصائي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للحزم الاجتماعية (Spss (V.18 وذلك لزيادة دقة النتائج المطلوبة ولقد غطت الاختبارات الجوانب التالية:

١. اختبار معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مع اختبارها إحصائياً.

٢. اختبار الانحدار المتعدد لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

٣. اختبار T للفرضيات المتعلقة بمعالم الانحدار الجزئية للمتغيرات المستقلة.
٤. اختبار F لفحص معنوية النموذج وكيفية تأثير العوامل المستقلة مجتمعة في المتغير التابع، أي معرفة درجة معنوية المعادلة.
٥. اختبار (Variance Inflation Factor–VIF): وذلك للتأكد من أن نتائج النموذج ليست ناتجة عن وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة في النموذج.

وفيما يلي الاختبارات الإحصائية المتعلقة بكل مصرف من المصارف على حده والاختبارات الإحصائية على مستوى مصارف العينة، وقد تم استخدام نوعين من تحليلات الانحدار، تحليل الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression)، تحليل الانحدار المتعدد المتغيرات.

١. البنك الأردني الكويتي:

أ- اختبار معاملات الارتباط (تحليل الارتباط Correlation):

باستخدام البيانات التي حصلنا عليها في الجدول رقم (١) من الملحق والمتعلقة بحساب معامل الارتباط الخطي (ارتباط بيرسون) لمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) والممثل للمتغير التابع بعلاقته مع المتغيرات المستقلة المؤثرة عليه وهي: نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات (X1) و نسبة المديونية (X2) و نسبة إجمالي الودائع /إجمالي الموجودات (X3) ونسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/ إجمالي الودائع (X4)، و أخيراً المتغير الخامس الممثل لإجمالي موجودات المصرف والمعبر عن حجم المصرف (X5)، وباستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (SPSS V.18) فقد توصلنا للنتائج الواردة في الجدول التالي رقم (٩):

الجدول رقم (٩)

نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون للبنك الأردني الكويتي

Variables		X1	X2	X3	X4	X5
X1	Pearson Correlation	1				
	Sig. (2-tailed)					
X2	Pearson Correlation	.304	1			
	Sig. (2-tailed)	.426				
X3	Pearson Correlation	.593	.343	1		
	Sig. (2-tailed)	.092	.366			
X4	Pearson Correlation	.543	.875**	.270	1	
	Sig. (2-tailed)	.131	.002	.483		
X5	Pearson Correlation	-.515-	-.724-*	-.517-	-.844-**	1
	Sig. (2-tailed)	.156	.027	.154	.004	
Y	Pearson Correlation	-.957**	-.126-	-.607-	-.419-	.511
	Sig. (2-tailed)	.000	.746	.083	.262	.160

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

بناءً على نتائج الجدول السابق رقم (٩) يتضح لنا ما يلي:

بالنسبة للمتغير الأول: نسبة الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات (X1)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية وضعيفة مع المتغير (X2) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /٠.٣٠٤/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.0426$) اختبار بنيلين مما يدل على ضعف تأثير (X2) على (X1)، كما تدل النتائج ذاتها على ضعف العلاقة الارتباطية الخطية بين (X1) و (X3) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /٠.٥٩٣/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.0092$) اختبار بنيلين مما يدل على ضعف تأثير (X3) على (X1)، كما أوضحت النتائج أن (X1) يرتبط بعلاقة ارتباطية خطية طردية وضعيفة مع المتغير (X4) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /٠.٥٤٣/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.031$) اختبار بنيلين مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X1)، وبقيت علاقة ارتباط (X1) مع المتغير (X5) ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-٠.٥١٥) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.056$) اختبار بنيلين مما يدل على ضعف تأثير (X5) على (X1)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الأول

(X1) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت قوية وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (-0.957) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($\alpha=0.000$) أي بدرجة ثقة شبه كاملة، مما يدل على مدى تأثير نسبة الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات (X1) في تحديد ربحية المصرف الأردني الكويتي.

بالنسبة للمتغير الثاني: نسبة المديونية (X2)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية وضعيفة مع المتغير (X3) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.343/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.366$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X3) على (X2)، كما تدل النتائج ذاتها على قوة العلاقة الارتباطية الخطية بين (X2) و (X4)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.875/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.002$) اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X4) على (X2)، كما أوضحت النتائج أن (X2) يرتبط بعلاقة ارتباطية خطية عكسية وقوية مع المتغير (X5) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.724) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.027$) اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X5) على (X2)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثاني (X2) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (-0.126) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.746$) أي بدرجة ثقة ضعيفة، مما يدل على ضعف تأثير نسبة المديونية (X2) في تحديد ربحية المصرف الأردني الكويتي.

بالنسبة للمتغير الثالث: نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات (X3)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية وضعيفة مع المتغير (X4) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.270/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.483$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X3)، كما تدل النتائج ذاتها على أن العلاقة الارتباطية الخطية بين (X3) و (X5) عكسية وضعيفة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.517) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.154$)، اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X5) على (X3)، رغم أن قيمة

معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثالث (X3) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (-0.607) مقابل مستوى دلالة ($\alpha = 0.083$) أي بدرجة ثقة ضعيفة، مما يدل على ضعف تأثير نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات (X3) في إظهار وتحديد ربحية المصرف الأردني الكويتي.

بالنسبة للمتغير الرابع: نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X4)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية عكسية وقوية مع المتغير (X5) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.844) مقابل مستوى دلالة ($\alpha = 0.004$) اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X5) على (X4)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثالث (X4) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (-0.419) مقابل مستوى دلالة ($\alpha = 0.262$) أي بدرجة ثقة ضعيفة، مما يدل على ضعف تأثير نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X4) في تحديد ربحية المصرف الأردني الكويتي.

بالنسبة للمتغير الخامس حجم المصرف (X5)

أوضحت النتائج أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثالث (X5) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وطردية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.511) مقابل مستوى دلالة ($\alpha = 0.160$) أي بدرجة ثقة ضعيفة، مما يدل على ضعف تأثير حجم المصرف (حجم المصرف) (X5) في تحديد ربحية المصرف الأردني الكويتي.

ب- تحليل الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression):

يقوم أولاً بحساب تأثير المتغير المستقل على المتغير الوسيط، ثم يحسب تأثير المتغير الوسيط على المتغير التابع ويعطينا في النهاية معادلة تمثل تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع فقط مع مراعاة وجود المتغير الوسيط في الحسابات، فإذا كنا نريد حساب معادلة الانحدار للمتحول Y

على المتحول X لكننا وجدنا أن العلاقة بين هذين المتحولين تحوي وسيطاً هو المتحول Z فإن نموذج الانحدار المناسب في هذه الحالة هو نموذج الانحدار بخطوتين، وتصبح معادلات الانحدار في هذه الحالة بالشكل التالي ١:

$$y = a + bx + u$$

وفي هذه المعادلة لا يعتبر المتحول u خطأ وإنما هو متحول تابع للمتحول الوسيط Z ويحسب من معادلة الانحدار:

$$u = \alpha + \beta z + e$$

قامت الدراسة بتقدير معادلة الانحدار بخطوتين لربحية المصارف على الزمن مع احتساب النسب المالية الخمس على أنها المتغيرات الوسيطة، أي أننا حسبنا معادلة انحدار النسب المالية الخمس على الزمن، ثم حسبنا معادلة انحدار الربحية على الزمن مع مراعاة معادلة انحدار النسب المالية الخمس على الزمن، وكانت نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول رقم (١٠) التالي بالاعتماد على بيانات المصرف الأردني الكويتي في الجدول رقم (١) من الملحق كما يلي:

الجدول رقم (١٠)

تحليل الانحدار بخطوتين للبنك الأردني الكويتي

		Unstandardized Coefficients		Beta	t	Sig.	F	Sig.	R.sq	Adj.R.sq
		B	Std. Error							
Equation 1	(Constant)	-1749.461	760.435		-2.301	.055	5.410	.053	.436	.355
	year	.883	.379	.661	2.326	.053				

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصرف الأردني الكويتي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٠، وتم الحصول على النتائج باستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (Spss(V.18).

من خلال الجدول السابق رقم (١٠) نلاحظ ما يلي: بلغت قيمة F (5.410) بمستوى دلالة

(0.05<0.053)، وهذا يشير إلى عدم معنوية النموذج في تفسير ربحية البنك الأردني الكويتي، كما

يشير الجدول رقم (١٠) أيضاً بأن معامل التحديد ضعيف حيث بلغت قيمته (0.355)، وهذا يدل

1. Harry H. Kelejian, Ingmar R. Prucha, " A Generalized Spatial Two-Stage Least Squares Procedure for Estimating a Spatial Autoregressive Model with Autoregressive Disturbances" **Journal of Real Estate Finance and Economics**, Vol. 17, No.1,Pp 99-121, 1998.

على أن المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج تفسر ما نسبته (35.5%) من تغيرات المتغير التابع والباقي (64.5%) تعزى إلى متغيرات أخرى وبالتالي يمكن القول بأن معادلة الانحدار بخطوتين لا تشكل نموذجاً جيداً للتنبؤ بربحية المصرف الأردني الكويتي.

ج- تحليل الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات:

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد من أجل تحديد أثر المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع (ROE)، وذلك كما في دراسة^١ (Dietrich and Wanzenried, 2009) ودراسة^٢ (Aburime, 2009)، حسب طريقة Backward والتي تقترح إدخال المتغيرات دفعة واحدة ثم استبعاد المتغيرات غير المؤثرة، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (١١) التالي، بالاعتماد على بيانات المصرف الأردني الكويتي في الجدول رقم (١) من الملحق كما يلي:

الجدول رقم (١١)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد للبنك الأردني الكويتي

Variables		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	VIF	F	Sig.	R-Sq	R-Sq(adj)
		B	Std. Error	Beta							
1	(Constant)	-88.192	31.586		-2.792	.068		49.943	.004	.988	.968
	x1	-.809	.135	-.849	-5.990	.009	5.110				
	x2	.780	.515	.356	1.514	.227	14.060				
	x3	-.020	.128	-.027	-.160	.883	7.035				
	x4	.011	.144	.027	.075	.945	34.003				
	x5	2.317	1.363	.347	1.699	.188	10.636				
2	(Constant)	-88.437	27.233		-3.247	.031		83.106	.000	.988	.976
	x1	-.801	.072	-.841	-11.138	.000	1.929				
	x2	.815	.168	.372	4.852	.008	1.992				
	x3	-.029	.056	-.037	-.516	.633	1.771				
	x5	2.232	.650	.335	3.435	.026	3.215				
3	(Constant)	-92.630	24.008		-3.858	.012		129.54	.000	.987	.98
	x1	-.814	.062	-.854	-13.039	.000	1.702				
	x2	.819	.155	.374	5.279	.003	1.989				
	x5	2.331	.573	.350	4.068	.010	2.931				

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصرف الأردني الكويتي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٠، وتم الحصول على النتائج باستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (Spss(V.18).

1. Dietrich, A, and Gabrielle Wanzenried, op, cit, 2009.

2. Aburime U,T, op, cit, 2009.

مما سبق نلاحظ من الجدول رقم (١١) ومن خلال التجربة الثالثة وذلك عند مستوى معنوية $(\alpha=0.05)$ ما يلي:

- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) عند مستوى دلالة $(\alpha=0.01)$ ، حيث بلغت قيمة (β) (-0.814) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($0.000 > 0.001$) ، أي بدرجة ثقة شبه كاملة.
- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة المديونية) عند مستوى دلالة 0.001 ، حيث بلغت قيمة (β) (0.819) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($0.003 > 0.001$) ، أي بدرجة ثقة شبه كاملة.
- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (حجم المصرف) عند مستوى دلالة 0.001 ، حيث بلغت قيمة (β) (2.331) بمستوى دلالة 0.001 .
- ومن الجدول رقم (١١) ومن خلال التجربة الثالثة أيضاً تم خروج المتغيرين المستقلين التاليين (نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) و(نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) من التجربة الثالثة في الجدول رقم (١١) السابق، ليصبح نموذج الانحدار المقترح الخاص بالمصرف الأردني الكويتي الذي تم التوصل إليه من خلال التجربة الثالثة في الجدول رقم (١١) كما يلي:

$$\hat{Y} = -92.630 - 0.814X_1 + 0.819X_2 + 2.331X_5.$$

يلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (١١) أيضاً خلو نموذج الانحدار السابق من مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث تظهر نتائج التحليل بأن قيمة (VIF) للمتغيرات المستقلة في النموذج أقل من (5)، وبالتالي فإن الارتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيف وليس ذو أهمية إحصائية، وبذلك يتبين عدم وجود هذه المشكلة مما يعزز دقة نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم.

كما بلغت قيمة F (129.54) بمستوى دلالة ($0.01 > 0.000$) وهي قريبة جداً من الصفر أي بمستوى ثقة شبه كاملة وهذا يشير إلى معنوية النموذج الشديدة، كما يشير الجدول رقم (١١) أيضاً بأن معامل التحديد المعدل بلغت قيمته (98%) وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج تفسر ما نسبته (98%) من تغيرات المتغير التابع والباقي (2%) تعزى إلى متغيرات أخرى.

وبالتعويض في المعادلة السابقة فإن القيمة المقدرة للربحية في العام ٢٠٠٩ تساوي (١٨.٢) دينار بينما كانت القيمة الفعلية للربحية في العام ٢٠٠٩ تساوي (١٥.٣) دينار وهي قريبة جداً من القيمة المقدرة.

بناءً على ما سبق نلاحظ بأن نموذج الانحدار المتعدد المتغيرات أفضل من نموذج الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) للتنبؤ بربحية المصرف الأردني الكويتي، حيث بلغت قيمة F (129.54) بمستوى دلالة ($0.01 > 0.000$) وهي قريبة جداً من الصفر أي بمستوى ثقة شبه كاملة وهذا يشير إلى معنوية النموذج الشديدة، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (98%) وهذا يشير إلى جودة تمثيل النموذج الشديدة في تفسير الربحية، بينما في نموذج الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) بلغت قيمة F (5.410) بمستوى دلالة ($0.05 < 0.053$) وهذا يشير إلى عدم معنوية النموذج، كما كانت قيمة معامل التحديد ضعيفة حيث بلغت (0.355)، وهذا يشير إلى عدم جودة تمثيل النموذج في تفسير الربحية.

اختبار الفرضيات للبنك الأردني الكويتي:

الفرضية الأولى (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (١١) من خلال التجربة الثالثة بأن العلاقة بين ربحية المصرف الأردني الكويتي والمتغير المستقل (X_1) الداخل في النموذج المقترح معنوية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta = -0.814$) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($0.000 > 0.001$)، أي بدرجة ثقة شبه كاملة، وبهذا يمكن القول بأن نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات تؤثر سلبياً وبشكل معنوي في ربحية المصرف الأردني الكويتي.

وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصرف، عند مستوى دلالة ٠.٠٠١، ونرفض الفرضية الأولى (H_0).

ويعزى سبب ذلك إلى تراجع اعتماد المصرف على الفوائد الدائنة كإيرادات أساسية في نشاطه بشكل ملحوظ في بعض السنوات وخاصة في السنوات (2002, 2006, 2008, 2009) وذلك نتيجة انخفاض معدل النمو في التسهيلات الائتمانية، في الأعوام المذكورة، كما هو مبين في الجدول التالي رقم (12):

الجدول رقم (١٢)

معدل نمو الفوائد الدائنة والتسهيلات الائتمانية وودائع العملاء للمصرف الأردني الكويتي

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
البيان										
معدل نمو الفوائد الدائنة السنوي	-	٣%	-11%	-2%	١٩%	٣٨%	٢٩%	٢٩%	١٠%	-9%
معدل نمو التسهيلات الائتمانية السنوي	-	٢٤%	١١%	٢٠%	٤٠%	٥٥%	٣٩%	١٨%	١٠%	-12%
معدل نمو وودائع العملاء	-	٥%	١١%	١٠%	٢٣%	٤٧%	١١%	٢٤%	٩%	٤%

^١ . الخلايا المظلمة باللون الرمادي تعني قيام المصرف بزيادة رأس ماله في هذه السنوات.

الفرضية الثانية (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (١١) من خلال التجربة الثالثة بأن العلاقة بين ربحية المصرف الأردني الكويتي والمتغير المستقل (X_2) الداخل في النموذج المقترح معنوية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta=0.819$) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($0.003 > 0.001$) أي بدرجة ثقة شبة كاملة، وبهذا يمكن القول بأن نسبة المديونية تؤثر إيجابياً وبشكل معنوي في ربحية المصرف الأردني الكويتي.

وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف عند مستوى دلالة ٠.٠٠١، ونرفض الفرضية الثانية (H_0).

ويعزى سبب ذلك إلى أن تكلفة الديون الفعلية أقل من الإيرادات الناجمة من استثمارها، وهذا

يدل على كفاءة الإدارة في استخدام الديون، كما هو مبين في الجدول التالي رقم (13):

الجدول رقم (١٣)

الفوائد الدائنة والمدينة للمصرف الأردني الكويتي

المبالغ لأقرب مليون

السنة البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الفوائد الدائنة	39	40	36	35	42	58	103	133	146	133
الفوائد المدينة	24	23	19	14	15	22	45	68	63	52
صافي الفوائد	15	17	17	21	27	36	58	65	83	81

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصرف الأردني الكويتي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

الفرضية الثالثة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (١١) من خلال التجربة الثالثة بأنه تم خروج المتغير المستقل (X3) من النموذج المقترح، وبالتالي ليس هناك تأثير بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصرف الأردني الكويتي، وبهذا نقبل الفرضية الثالثة (H_0) بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصرف الأردني الكويتي، ونرفض الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات وبين ربحية المصرف التقليدي، ويعزى سبب ذلك إلى عدم استثمار الودائع بالشكل الأنسب الذي يحقق معدل عائد أعلى من تكلفة الودائع، كما أن هناك تراخ في اعتماد المصرف على ودائع العملاء في تمويل التسهيلات الائتمانية، حيث نلاحظ أن معدل نمو ودائع العملاء أقل من معدل نمو التسهيلات الائتمانية، وأن المصرف يعتمد في تمويل الزيادة في التسهيلات الائتمانية عن طريق موارده الذاتية (زيادة رأس المال)، كما هو مبين في الجدول السابق رقم (١٢).

الفرضية الرابعة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (١١) من خلال التجربة الثالثة بأنه تم خروج المتغير المستقل (X4) من النموذج المقترح، وبالتالي ليس هناك تأثير بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصرف الأردني الكويتي، وبهذا نقبل الفرضية الرابعة (H_0) بعدم وجود علاقة

ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصرف الأردني الكويتي، ونرفض الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصرف التقليدي، ويعزى سبب ذلك بأنه من الطبيعي أن لا يكون هناك تأثير معنوي بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) والربحية، كون النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل ربحيتها منخفضة جداً بسبب ارتفاع سيولتها وانخفاض مخاطرتها، وأن المصرف يحتفظ بأصول ذات سيولة مرتفعة على شكل نقدية وشبه نقدية ذات ربحية منخفضة، بلغت على الترتيب: (٨٢٪، ٧٥٪، ٧٣٪، ٧٢٪، ٦٥٪، ٧٤٪، ٦٣٪، ٦٠٪، ٥١٪، ٦٤٪) وذلك للأعوام (٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩).

الفرضية الخامسة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (١١) من خلال التجربة الثالثة بأن العلاقة بين ربحية المصرف الأردني الكويتي والمتغير المستقل (X_5) الداخل في النموذج المقترح طردية ومعنوية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta=2.331$) بمستوى دلالة ضعيف ($0.01 \geq 0.01$)، وبهذا يمكن القول بأن حجم المصرف يؤثر إيجابياً وبشكل معنوي عند مستوى دلالة 0.01 في ربحية المصرف الأردني الكويتي.

وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف وبين ربحية المصرف عند مستوى دلالة ٠.٠٠١، ونرفض الفرضية الخامسة (H_0)، وتتفق هذه النتيجة مع

دراسة^١ (Coad and Rao) حيث اعتبر أن الحجم من العوامل المهمة التي تؤثر في القرارات المالية، ذلك أن الشركات الكبيرة تتمتع بالخبرة وبالقدرة في الاستجابة للمتغيرات العالمية وخاصة التطورات التكنولوجية في جميع المجالات، وتستفيد من اقتصاديات الحجم الكبير وتزداد قدرتها على الاقتراض بشكل أكبر بسبب ارتفاع قيمة موجوداتها.

٢. بنك سوستيه جنرال الأردن:

أ- اختبار معاملات الارتباط (تحليل الارتباط (Correlation):

باستخدام البيانات التي حصلنا عليها في الجدول رقم (٢) من الملحق والمتعلقة بحساب معامل الارتباط الخطي (ارتباط بيرسون) لمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) والممثل للمتغير التابع بعلاقته مع المتغيرات المستقلة المؤثرة عليه وهي: نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات (X1) و نسبة المديونية (X2) و نسبة إجمالي الودائع /إجمالي الموجودات (X3) ونسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X4)، و أخيراً المتغير الخامس الممثل لإجمالي موجودات المصرف والمعبر عن حجم المصرف (X5)، وباستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (SPSS V.18) فقد توصلنا للنتائج الواردة في الجدول التالي رقم (١٤):

الجدول رقم (١٤)

نتائج مصفوفة الارتباط لبنك سوستيه جنرال

Variables		X1	X2	X3	X4	X5
X1	Pearson Correlation	1				
	Sig. (2-tailed)					
X2	Pearson Correlation	.248	1			
	Sig. (2-tailed)	.520				
X3	Pearson Correlation	.043	.402	1		
	Sig. (2-tailed)	.913	.283			
X4	Pearson Correlation	.814**	.396	-.209-	1	
	Sig. (2-tailed)	.008	.292	.590		
X5	Pearson Correlation	-.457-	-.634-	.043	-.632-	1
	Sig. (2-tailed)	.216	.067	.912	.068	
Y	Pearson Correlation	-.956**	-.390-	-.095-	-.866**	.427
	Sig. (2-tailed)	.000	.299	.808	.003	.251

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

1. Coad, A, and Rao, R, op, cit, 2006.

بناءً على نتائج الجدول السابق رقم (١٤) يتضح لنا ما يلي:

بالنسبة للمتغير الأول: نسبة الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات (X1)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية وضعيفة مع المتغير (X2)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /٠.٢٤٨/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.020$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X2) على (X1)، كما تدل النتائج ذاتها على ضعف العلاقة الارتباطية الخطية والطردية بين (X1) و (X3) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /٠.٠٤٣/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.913$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X3) على (X1)، كما أوضحت النتائج أن (X1) يرتبط بعلاقة ارتباطية خطية طردية وقوية مع المتغير (X4) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /٠.٨١٤/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.0008$) اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X4) على (X1)، وبقيت علاقة ارتباط (X1) مع المتغير (X5) ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-٠.٤٥٧) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.216$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X5) على (X1)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الأول (X1) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت قوية وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (-٠.٩٥٦) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($\alpha=0.0000$) أي بدرجة ثقة شبه كاملة، مما يدل على مدى قوة تأثير نسبة الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات (X1) في تحديد ربحية مصرف سوستيه جنرال.

بالنسبة للمتغير الثاني: نسبة المديونية (X2)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية وضعيفة مع المتغير (X3)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /٠.٤٠٢/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.283$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X3) على (X2)، كما تدل النتائج ذاتها على ضعف العلاقة الارتباطية الخطية والطردية بين (X2) و (X4) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /٠.٣٩٦/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.292$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X2)، كما أوضحت النتائج

أن (X2) يرتبط بعلاقة ارتباطية خطية عكسية وضعيفة مع المتغير (X5) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.634) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.067$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X5) على (X2)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثاني (X2) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (-0.390) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.299$) أي بدرجة ثقة ضعيفة، مما يدل على ضعف تأثير نسبة المديونية (X2) في تحديد ربحية مصرف سوستيه جنرال.

بالنسبة للمتغير الثالث: نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات (X3)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية عكسية وضعيفة مع المتغير (X4) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.209/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.090$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X3)، كما تدل النتائج ذاتها على أن العلاقة الارتباطية الخطية بين (X3) و (X5) طردية وضعيفة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.043) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.912$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X5) على (X3)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثالث (X3) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (-0.095) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.808$) أي بدرجة ثقة ضعيفة، مما يدل على ضعف تأثير نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات (X3) في تحديد ربحية مصرف سوستيه جنرال.

بالنسبة للمتغير الرابع: نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X4)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية عكسية وقوية مع المتغير (X5) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.632) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.068$) اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X5) على (X4)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثالث (X4) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت قوية وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (-0.866) مقابل مستوى دلالة ضعيف قريب جداً من الصفر ($\alpha=0.003$) أي

بدرجة ثقة شبه كاملة، مما يدل على قوة تأثير نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X4) في تحديد ربحية مصرف سوستيه جنرال.

بالنسبة للمتغير الخامس: حجم المصرف (X5)

أوضحت النتائج أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثالث (X5) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وطردية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.427) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.251$) أي بدرجة ثقة ضعيفة، مما يدل على ضعف تأثير حجم المصرف (X5) في تحديد ربحية مصرف سوستيه جنرال.

ب- تحليل الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression):

قامت الدراسة بتقدير معادلة الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) لربحية المصارف على الزمن مع احتساب النسب المالية الخمس على أنها المتغيرات الوسيطة، أي أننا حسبنا معادلة انحدار النسب المالية الخمس على الزمن، ثم حسبنا معادلة انحدار الربحية على الزمن مع مراعاة معادلة انحدار النسب المالية الخمس على الزمن، وكانت نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول رقم (١٥) التالي، بالاعتماد على بيانات بنك سوستيه جنرال في الجدول رقم (٢) من الملحق كما يلي:

الجدول رقم (١٥)

تحليل الانحدار بخطوتين لبنك سوستيه جنرال

		Unstandardized Coefficients		Beta	t	Sig.	F	Sig.	R.sq	Adj.R.sq
		B	Std. Error							
Equation 1	(Constant)	-4932.912	2092.555		-2.357	.046	5.568	.046	.410	.337
	year	2.463	1.044	.644	2.360	.046				

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لمصرف سوستيه جنرال للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، وتم الحصول على النتائج باستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (Spss (V.18).

من خلال الجدول السابق رقم (١٥) نلاحظ ما يلي: بلغت قيمة ($F=5.568$) بمستوى دلالة

($0.05 > 0.046$)، وهذا يشير إلى عدم معنوية النموذج في تفسير ربحية بنك سوستيه جنرال، كما

يشير الجدول رقم (١٥) أيضاً بأن معامل التحديد ضعيف حيث بلغت قيمته (0.337)، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج تفسر ما نسبته (33.7%) من تغيرات المتغير التابع والباقي (66.3%) تعزى إلى متغيرات أخرى وبالتالي يمكن القول بأن معادلة الانحدار بخطوتين لا تشكل نموذجاً جيداً للتنبؤ بربحية بنك سوستيه جنرال.

ج- تحليل الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات:

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد من أجل تحديد أثر المتغيرات المستقلة معاً على ربحية مصرف سوستيه جنرال المتغير التابع (ROE)، حسب طريقة Backward والتي تقترح إدخال المتغيرات دفعة واحدة ثم استبعاد المتغيرات غير المؤثرة على الربحية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (١٦) التالي بالاعتماد على بيانات مصرف سوستيه جنرال في الجدول رقم (٢) من الملحق كما يلي:

الجدول رقم (١٦)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبنك سوستيه جنرال

Variables		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	VIF	F	Sig.	R-Sq	R-Sq(adj)
		B	Std. Error	Beta							
1	(Constant)	189.695	55.191		3.437	.041		41.75	.006	.986	.962
	X1	-1.883	.373	-.720-	-5.048	.015	4.306				
	X2	-1.446	.765	-.224-	-1.889	.155	2.981				
	X3	-.120	.306	-.040-	-.392	.721	2.223				
	X4	-.345	.155	-.376-	-2.232	.112	6.020				
	X5	-4.279	.000	-.280-	-2.563	.083	2.518				
2	(Constant)	197.718	45.522		4.343	.012		66.147	.001	.985	.970
	X1	-1.962	.278	-.750-	-7.049	.002	3.041				
	X2	-1.644	.511	-.255-	-3.217	.032	1.685				
	X4	-.310	.112	-.338-	-2.772	.050	3.990				
	X5	-4.444	.000	-.290-	-3.098	.036	2.358				

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لمصرف سوستيه جنرال للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٠، وتم الحصول على النتائج باستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (Spss V.18).

مما سبق نلاحظ من الجدول رقم (١٦) ومن خلال التجربة الثانية وذلك عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) ما يلي:

- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$) ، حيث بلغت قيمة (β) (-1.962) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($0.002 > 0.001$) ، أي بدرجة ثقة شبه كاملة.
- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة المديونية) عند مستوى دلالة ٠.٠٠٥ ، حيث بلغت قيمة (β) (-1.644) بمستوى دلالة ($0.005 > 0.0032$) .
- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) عند مستوى دلالة ٠.٠٠٥ ، حيث بلغت قيمة (β) (-0.310) بمستوى دلالة ($0.005 \geq 0.005$) .
- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (حجم المصرف) عند مستوى دلالة ٠.٠٠٥ ، حيث بلغت قيمة (β) (-4.444) بمستوى دلالة ($0.005 > 0.0036$) .
- تم خروج المتغير المستقل التالي (نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) من التجربة الثانية في الجدول رقم (١٦) السابق ليصبح نموذج الانحدار المقترح الخاص بمصرف سوستيه جنرال الذي تم التوصل إليه من خلال التجربة الثانية كما يلي:

$$\hat{Y} = 197.718 - 1.962X_1 - 1.644X_2 - 0.310X_4 - 4.444X_5$$

يلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (١٦) أيضاً خلو نموذج الانحدار السابق من مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث تظهر نتائج التحليل بأن قيمة (VIF) للمتغيرات المستقلة في النموذج أقل من (5)، وبالتالي فإن الارتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيف وليس ذو أهمية إحصائية، وبذلك يتبين عدم وجود هذه المشكلة مما يعزز دقة نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم.

كما بلغت قيمة ($F=66.147$) بمستوى دلالة ($0.01 > 0.001$) وهي قريبة جداً من الصفر أي بمستوى ثقة شبه كاملة وهذا يشير إلى معنوية النموذج الشديدة، كما يشير الجدول رقم (١٦) أيضاً بأن معامل التحديد المعدل بلغت قيمته (97%) وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج تفسر ما نسبته (97%) من تغيرات المتغير التابع والباقي (3%) تعزى إلى متغيرات أخرى.

وبالتعويض في المعادلة السابقة فإن القيمة المقدرة للربحية في العام ٢٠٠٩ تساوي (6.09) دينار بينما كانت القيمة الفعلية للربحية في العام ٢٠٠٩ تساوي (8.13) دينار وهي قريبة من القيمة المقدرة.

بناءً على ما سبق نلاحظ بأن نموذج الانحدار المتعدد المتغيرات أفضل من نموذج الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) للتنبؤ بربحية بنك سوستيه جنرال، حيث بلغت ($F=66.147$) بمستوى دلالة ($0.01 > 0.001$) وهي قريبة جداً من الصفر أي بمستوى ثقة شبه كاملة وهذا يشير إلى معنوية النموذج الشديدة، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (97%) وهذا يشير إلى جودة تمثيل النموذج الشديدة في تفسير ربحية بنك سوستيه جنرال، بينما في نموذج الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) بلغت قيمة ($F=5.568$) بمستوى دلالة ($0.05 > 0.046$) وهذا يشير إلى معنوية النموذج، بينما كانت قيمة معامل التحديد المعدل ضعيفة بلغت (0.337)، وهذا يشير إلى عدم جودة تمثيل النموذج في تفسير الربحية.

اختبار الفرضيات لبنك سوستيه جنرال:

الفرضية الأولى (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (١٦) من خلال التجربة الثانية بأن العلاقة عكسية ومعنوية بين ربحية المصرف الأردني الكويتي والمتغير المستقل (X_1) الداخل في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta = -1.962$) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر (> 0.002)، أي بدرجة ثقة شبه كاملة، وبهذا يمكن القول بأن نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات تؤثر سلبياً وبشكل معنوي في ربحية مصرف سوستيه جنرال.

وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصرف التقليدي عند مستوى دلالة ٠.٠٠١، ونرفض الفرضية الأولى (H_0).

ويعزى سبب ذلك إلى تراجع اعتماد المصرف على الفوائد الدائنة كإيرادات أساسية في نشاطه بشكل ملحوظ في بعض السنوات وخاصة في السنوات (2001, 2003, 2006, 2007, 2009) وذلك نتيجة انخفاض معدل النمو في التسهيلات الائتمانية، في الأعوام المذكورة، كما هو مبين في الجدول التالي رقم (17):

الجدول رقم (17)

معدل نمو الفوائد الدائنة والتسهيلات الائتمانية وودائع العملاء لمصرف سوستيه جنرال

السنة	البيان	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
معدل نمو الفوائد الدائنة السنوي	-	0%	35%	33%	41%	63%	38%	-15%	-3%	-16%	-
معدل نمو التسهيلات الائتمانية السنوي	-	-6%	24%	29%	14%	41%	92%	3%	37%	5%	-
معدل نمو وودائع العملاء	-	9%	23%	-1%	-5%	98%	42%	-1%	26%	-27%	-

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لمصرف سوستيه جنرال للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٠.

الفرضية الثانية (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (١٦) من خلال التجربة الثانية بأن العلاقة عكسية ومعنوية بين ربحية مصرف سوستيه جنرال والمتغير المستقل (X_2) الداخل في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta = -1.644$) بمستوى دلالة ($0.005 > 0.032$)، وبهذا يمكن القول بأن نسبة المديونية تؤثر سلباً وبشكل معنوي في ربحية مصرف سوستيه جنرال.

وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف عند مستوى دلالة ٠.٠٠١، ونرفض الفرضية الثانية (H_0)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة^١ (Fama and French) حيث وجد أن التمويل بالدين يؤثر سلباً على القيمة السوقية للشركة وبالتالي الربحية، ويعزى سبب ذلك إلى ارتفاع تكاليف الديون وعدم استخدامها بالشكل الأمثل، وخاصة في السنوات (2005, 2006, 2007, 2008, 2009) كما هو موضح في الجدول التالي رقم (18)

الجدول رقم (١٨)

معدل نمو الفوائد الدائنة والمدينة لمصرف سوستيه جنرال

السنة \ البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
معدل نمو الفوائد الدائنة	-	%-16	%-3	%-15	%-3٨	%٦٣	%٤١	%٣٣	%٣٥	%0
معدل نمو الفوائد المدينة	-	%-27	%-31	%-14	%-14	%٧٠	%٨٧	%٦٣	%٢٢	%2
صافي معدل نمو الفوائد	-	%-11	%-28	%-1	%24	%-7	%-46	%-30	%13	%-2

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لمصرف سوستيه جنرال للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٠.

الفرضية الثالثة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصرف.

¹ Fama, E, and French, K, Taxes, Financing decisions, and firm value, www.ssrn.com, 1997.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (١٦) من خلال التجربة الثانية بأنه تم خروج المتغير المستقل (X_3) من النموذج المقترح، وبالتالي ليس هناك تأثير بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية مصرف سوستيه جنرال، وبهذا نقبل الفرضية الرابعة (H_0) بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية مصرف سوستيه جنرال، ونرفض الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية مصرف سوستيه جنرال، ويعزى سبب ذلك إلى ارتفاع سعر الودائع، وعدم استثمارها بالشكل الأنسب، كما أن هناك تراجع في اعتماد المصرف على ودائع العملاء في تمويل التسهيلات الائتمانية، حيث نلاحظ أن معدل نمو ودائع العملاء أقل من معدل نمو التسهيلات الائتمانية في أغلب السنوات، وأن المصرف يعتمد في تمويل الزيادة في التسهيلات الائتمانية عن طريق موارده الذاتية (زيادة رأس المال)، كما هو مبين في الجدول السابق رقم (18).

الفرضية الرابعة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (١٦) من خلال التجربة الثالثة بأن العلاقة عكسية ومعنوية بين ربحية مصرف سوستيه جنرال والمتغير المستقل (X_4) الداخل في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta = -0.310$) بمستوى دلالة ($0.05 \geq 0.005$)، وبالتالي يمكن القول بأن نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) تؤثر سلبياً وبشكل معنوي في ربحية مصرف سوستيه جنرال عند مستوى دلالة 0.05، وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية مصرف سوستيه جنرال،

ونرفض الفرضية الرابعة (H_0) بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصرف التقليدي.

ويعزى سبب ذلك إلى أن المصرف قد يستخدم الودائع على شكل نقد واستثمارات قصيرة الأجل منخفضة الربحية جداً بسبب ارتفاع سيولتها وانخفاض مخاطرتها، وأن المصرف يحتفظ بأصول ذات سيولة مرتفعة على شكل نقدية وشبه نقدية ذات ربحية منخفضة، بلغت على الترتيب: (95%، 81%، 67%، 74%، 66%، 65%، 51%، 54%، 64%، 81%) وذلك للأعوام (2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009).

الفرضية الخامسة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول وبين ربحية المصرف.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (١٦) من خلال التجربة الثانية بأن العلاقة عكسية ومعنوية بين ربحية المصرف الأردني الكويتي والمتغير المستقل (X_5) الداخل في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta = -4.444$) بمستوى دلالة ($0.0036 > 0.005$)، وبهذا يمكن القول بأن حجم المصرف ممثلاً بإجمالي الموجودات يؤثر سلباً وبشكل معنوي في ربحية مصرف سوستيه جنرال عند مستوى دلالة 0.05، وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصارف ممثلاً في إجمالي الأصول وبين ربحية المصرف التقليدي، ونرفض الفرضية الخامسة (H_0)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كلاً من (Naceur and Goaied)¹ بأن العلاقة عكسية بين حجم الشركات وقيمتها السوقية وبالتالي الربحية، حيث أجريت الدراسة عن الشركات المدرجة في سوق تونس المالي وقد تم أخذ القيمة الدفترية للموجودات كمؤشر عن حجم الشركة،

1. Naceur S,B, and Goaied, M, The relationship between dividend policy, financial structure, profitability and firm value, **Applied financial economics**, pp.843-849, 2002.

ويعزى سبب ذلك إلى أن نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات مرتفعة، حيث بلغت على الترتيب (٦٢٪، ٤٧٪، ٤٤٪، ٤٧٪، ٣٨٪، ٤٥٪، ٣٦٪) وذلك للأعوام (٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦).

٣. البنك العربي:

أ- اختبار معاملات الارتباط (تحليل الارتباط (Correlation):

باستخدام البيانات التي حصلنا عليها في الجدول رقم (٣) من الملحق والمتعلقة بحساب معامل الارتباط الخطي (ارتباط بيرسون) لمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) والممثل للمتغير التابع بعلاقته مع المتغيرات المستقلة المؤثرة عليه وهي: نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات (X1) ونسبة المديونية (X2) ونسبة إجمالي الودائع/إجمالي الموجودات (X3) ونسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X4)، وأخيراً المتغير الخامس الممثل لإجمالي موجودات المصرف والمعبر عن حجم المصرف (X5)، وباستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (SPSS (V.18 فقد توصلنا للنتائج الواردة في الجدول التالي رقم (19):

الجدول رقم (19)

نتائج مصفوفة الارتباط للبنك العربي

Variables		X1	X2	X3	X4	X5
X1	Pearson Correlation	1				
	Sig. (2-tailed)					
X2	Pearson Correlation	.476	1			
	Sig. (2-tailed)	.195				
X3	Pearson Correlation	.336	.948**	1		
	Sig. (2-tailed)	.377	.000			
X4	Pearson Correlation	-.280-	.329	.489	1	
	Sig. (2-tailed)	.465	.387	.181		
X5	Pearson Correlation	-.380-	-.883**	-.933**	-.670*	1
	Sig. (2-tailed)	.314	.002	.000	.048	
Y	Pearson Correlation	.841**	.679*	.441	-.227-	-.445-
	Sig. (2-tailed)	.005	.044	.235	.558	.230

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

بناءً على نتائج الجدول السابق رقم (19) يتضح لنا ما يلي:

بالنسبة للمتغير الأول: نسبة الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات (X1)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية وضعيفة مع المتغير (X2)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.476/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.195$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X2) على (X1)، كما تدل النتائج ذاتها على ضعف العلاقة الارتباطية الخطية والطردية بين (X1) و (X3)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.336/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.377$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X3) على (X1)، كما أوضحت النتائج أن (X1) يرتبط بعلاقة ارتباطية خطية عكسية وضعيفة مع المتغير (X4) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /-0.280/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.465$) اختبار بذيلين مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X1)، وبقيت علاقة ارتباط (X1) مع المتغير (X5) ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.380) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.314$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X5) على (X1)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الأول (X1) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت قوية وطردية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما /0.841/ بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($\alpha=0.005$) أي بدرجة ثقة شبه كاملة، مما يدل على مدى قوة تأثير نسبة الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات (X1) في تحديد ربحية البنك العربي.

بالنسبة للمتغير الثاني: نسبة المديونية (X2)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية وقوية مع المتغير (X3)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.948/ مقابل مستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($\alpha=0.000$) أي بدرجة ثقة شبه كاملة اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X3) على (X2)، كما تدل النتائج ذاتها على ضعف العلاقة الارتباطية الخطية والطردية بين (X2) و (X4) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.329/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.387$)، اختبار بذيلين، مما يدل على

ضعف تأثير (X4) على (X2)، كما أوضحت النتائج أن (X2) يرتبط بعلاقة ارتباطية خطية عكسية وقوية مع المتغير (X5)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.883) مقابل مستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($\alpha=0.002$) اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X5) على (X2)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثاني (X2) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت قوية وطردية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.679) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.044$) أي بدرجة ثقة قوية، مما يدل على قوة تأثير نسبة المديونية (X2) في تحديد ربحية البنك العربي.

بالنسبة للمتغير الثالث: نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات (X3)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية وضعيفة مع المتغير (X4)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون/0.489 مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.181$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X3)، كما تدل النتائج ذاتها على أن العلاقة الارتباطية الخطية بين (X3) و (X5) عكسية وقوية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.933) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.000$) اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X5) على (X3)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثالث (X3) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وطردية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.441) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.235$) أي بدرجة ثقة ضعيفة، مما يدل على ضعف تأثير نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات (X3) في تحديد ربحية البنك العربي.

بالنسبة للمتغير الرابع: نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X4)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية عكسية وقوية مع المتغير (X5)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.670) مقابل مستوى دلالة ضعيف ($\alpha=0.048$) اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X5) على (X4)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثالث (X4) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة

معامل ارتباط بيرسون بينهما (-0.227) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.058$)، مما يدل على ضعف تأثير نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X4) في تحديد ربحية البنك العربي.

بالنسبة للمتغير الخامس: حجم المصرف (X5)

أوضحت النتائج أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثالث (X5) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وعكسية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (-0.445) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.230$) أي بدرجة ثقة ضعيفة، مما يدل على ضعف تأثير حجم المصرف (X5) في تحديد ربحية البنك العربي.

ب- تحليل الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression):

قامت الدراسة بتقدير معادلة الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) لربحية المصارف على الزمن مع احتساب النسب المالية الخمس على أنها المتغيرات الوسيطة، أي أننا حسبنا معادلة انحدار النسب المالية الخمس على الزمن، ثم حسبنا معادلة انحدار الربحية على الزمن مع مراعاة معادلة انحدار النسب المالية الخمس على الزمن، وكانت نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول رقم (20) التالي، بالاعتماد على بيانات البنك العربي في الجدول رقم (3) من الملحق كما يلي:

الجدول رقم (20)

تحليل الانحدار بخطوتين للبنك العربي

		Unstandardized Coefficients		Beta	t	Sig.	F	Sig.	R.sq	Adj.R.sq
		B	Std. Error							
Equation 1	(Constant)	2911.549	1443.727		2.017	.084	4.034	.085	.366	.275
	year	-1.447-	.720	-.605-	-2.008-	.085				

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لمصرف سوستيه جنرال للفترة 2000-2008، وتم الحصول على النتائج باستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (Spss(V.18).

من خلال الجدول السابق رقم (20) نلاحظ ما يلي: بلغت قيمة ($F=4.034$) بمستوى دلالة ($0.05 < 0.085$)، وهذا يشير إلى عدم معنوية النموذج في تفسير ربحية البنك العربي، كما يشير

الجدول رقم (20) أيضاً بأن معامل التحديد ضعيف حيث بلغت قيمته (0.275)، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج تفسر ما نسبته (27.5%) من تغيرات المتغير التابع والباقي (72.5%) تعزى إلى متغيرات أخرى وبالتالي يمكن القول بأن معادلة الانحدار بخطوتين لا تشكل نموذجاً جيداً للتنبؤ بربحية البنك العربي.

ج- تحليل الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات:

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد من أجل تحديد أثر المتغيرات المستقلة معاً على ربحية مصرف سوستيه جنرال المتغير التابع (ROE)، حسب طريقة Backward والتي تقترح إدخال المتغيرات دفعة واحدة ثم استبعاد المتغيرات غير المؤثرة على الربحية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (21) التالي بالاعتماد على بيانات البنك العربي في الجدول رقم (3) من الملحق كما يلي:

الجدول رقم (21)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد للبنك العربي

Variables	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	VIF	F	Sig.	R-Sq	R-Sq(adj)
	B	Std. Error	Beta							
1	(Constant)	-36.829	68.305	-.539-	.627		202.014	.001	.997	.992
	X1	.896	.236	.385	3.789	.032				
	X2	2.648	.193	1.870	13.733	.001				
	X3	-2.172	.248	-1.637-	-8.749-	.003				
	X4	-.247	.442	-.091-	-.560-	.615				
	X5	-4.999	.000	-.236-	-.720-	.524				
2	(Constant)	-74.42	11.282	-6.596-	.003		304.768	.000	.997	.993
	X1	1.017	.086	.437	11.873	.000				
	X2	2.702	.152	1.908	17.785	.000				
	X3	-2.084-	.175	-1.571-	-11.883-	.000				
	X5	-1.261	.000	-.059-	-.728-	.507				
3	(Constant)	-82.028	4.050	-20.252-	.000		448.315	.000	.996	.994
	X1	1.032	.079	.443	13.033	.000				
	X2	2.687	.143	1.897	18.762	.000				
	X3	-2.000	.125	-1.507-	-15.965-	.000				

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لمصرف سوستيه جنرال للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، وتم الحصول على النتائج باستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (Spss(V.18)).

مما سبق نلاحظ من الجدول رقم (٢١) ومن خلال التجربة الثالثة وذلك عند مستوى معنوية $(\alpha=0.01)$ أو $(\alpha=0.05)$ ما يلي:

- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) عند مستوى دلالة $(\alpha=0.01)$ ، حيث بلغت قيمة (β) (1.032) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($0.000 > 0.001$) ، أي بدرجة ثقة شبه كاملة.
- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة المديونية) عند مستوى دلالة $(\alpha=0.01)$ ، حيث بلغت قيمة (β) (2.687) بمستوى دلالة ($0.000 > 0.001$) .
- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) عند مستوى دلالة $(\alpha=0.01)$ ، حيث بلغت قيمة (β) (-2) بمستوى دلالة ($0.000 > 0.001$) .
- تم خروج المتغيرين المستقلين التاليين/ نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/مجموع الموجودات/ (X4) وحجم المصرف (X5) من التجربة الثالثة في الجدول السابق رقم (١٢) ليصبح نموذج الانحدار المقترح الخاص بالبنك العربي الذي تم التوصل إليه من خلال التجربة الثالثة كما يلي:

$$\hat{Y} = -82.028 + 1.032X_1 + 2.687X_2 - 2X_3$$

يلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (21) أيضاً خلو نموذج الانحدار السابق من مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث تظهر نتائج التحليل بأن قيمة (VIF) للمتغيرات المستقلة في النموذج أقل من (5)، وبالتالي فإن الارتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيف وليس ذو أهمية إحصائية، وبذلك يتبين عدم وجود هذه المشكلة مما يعزز دقة نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم.

كما بلغت قيمة F (448.315) بمستوى دلالة ($0.01 > 0.000$) وهي قريبة جداً من الصفر أي بمستوى ثقة شبه كاملة، وهذا يشير إلى معنوية النموذج الشديدة.

كما يشير الجدول رقم (21) أيضاً بأن معامل التحديد المعدل بلغت قيمته (99%) وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج تفسر ما نسبته (99%) من تغيرات المتغير التابع والباقي (1%) تعزى إلى متغيرات أخرى.

وبالتعويض في المعادلة السابقة فإن القيمة المقدرة للربحية في العام ٢٠٠٩ تساوي (7.28) دينار بينما كانت القيمة الفعلية للربحية في العام ٢٠٠٩ تساوي (6.58) دينار وهي قريبة جداً من القيمة المقدرة.

بناءً على ما سبق نلاحظ بأن نموذج الانحدار المتعدد المتغيرات أفضل من نموذج الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) للتنبؤ بربحية البنك العربي، حيث بلغت (F=448.315) بمستوى دلالة (0.01 > 0.000) وهي قريبة جداً من الصفر أي بمستوى ثقة شبه كاملة وهذا يشير إلى معنوية النموذج الشديدة، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (99%) وهذا يشير إلى جودة تمثيل النموذج الشديدة في تفسير ربحية البنك العربي، بينما في نموذج الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) بلغت قيمة (F=4.034) بمستوى دلالة (0.05 < 0.085) وهذا يشير إلى عدم معنوية النموذج، بينما كانت قيمة معامل التحديد المعدل حسب نموذج الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) ضعيفة بلغت (0.275)، وهذا يشير إلى عدم جودة تمثيل النموذج في تفسير الربحية.

اختبار الفرضيات للبنك العربي:

الفرضية الأولى (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (21) من خلال التجربة الثالثة بأن العلاقة طردية ومعنوية بين ربحية البنك العربي والمتغير المستقل (X1) الداخل في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta=1.032$) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($0.000 > 0.001$)، أي بدرجة ثقة شبه كاملة، وبهذا يمكن القول بأن نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات تؤثر إيجابياً وبشكل معنوي في ربحية البنك العربي.

وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وربحية المصرف التقليدي عند مستوى دلالة 0.001، ونرفض الفرضية الأولى (H_0)، ويعزى سبب ذلك إلى كفاءة المصرف باستخدام مصادر التمويل بالشكل الأمثل، وزيادة اعتماد المصرف على الفوائد الدائنة كإيرادات أساسية في نشاطه بشكل ملحوظ وذلك نتيجة حسن إدارة التسهيلات الائتمانية، كما هو مبين في الجدول التالي رقم (22):

الجدول رقم (22)

معدل نمو الفوائد الدائنة والتسهيلات الائتمانية وودائع العملاء للبنك العربي

السنة	البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
		-	-13%	-24%	-15%	8%	34%	29%	27%	-5%	-19%
معدل نمو الفوائد الدائنة السنوي		-	2%	-1%	6%	16%	13%	19%	25%	10%	-6%
معدل نمو التسهيلات الائتمانية السنوي		-	3%	10%	5%	5%	-1%	-2%	14%	8%	-2%
معدل نمو ودائع العملاء		-									

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لمصرف سوستيه جنرال للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٠.

الفرضية الثانية (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (21) من خلال التجربة الثالثة بأن العلاقة طردية ومعنوية بين ربحية البنك العربي والمتغير المستقل (X2) الداخل في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta=2.687$) بمستوى دلالة ($0.000 > 0.001$)، وبهذا يمكن القول بأن نسبة المديونية تؤثر إيجابياً وبشكل معنوي في ربحية البنك العربي.

وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف التقليدي عند مستوى دلالة 0.001، ونرفض الفرضية الثانية (H_0)، ويعزى سبب ذلك إلى أن تكلفة الديون الفعلية أقل من الإيرادات الناجمة من استثمارها، وهذا يدل على كفاءة الإدارة في استخدام الديون بالشكل الأمثل، كما هو مبين في الجدول التالي رقم (23):

الجدول رقم (23)

الفوائد الدائنة والمدينة للبنك العربي

المبالغ لأقرب مليون

السنة البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الفوائد الدائنة	894	775	586	500	540	724	932	1,183	1,129	917
الفوائد المدينة	633	507	325	251	263	369	465	640	576	398
صافي الفوائد	261	268	261	249	277	355	467	543	553	519

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للبنك العربي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

الفرضية الثالثة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (21) من خلال التجربة الثالثة بأن العلاقة عكسية ومعنوية بين ربحية البنك العربي والمتغير المستقل (X3) الداخل في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار

الجزئي ($\beta=-2$) بمستوى دلالة ($0.0001 > 0.001$)، وبهذا يمكن القول بأن نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) تؤثر سلبياً وبشكل معنوي في ربحية البنك العربي.

وبهذا نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية البنك العربي، ونرفض الفرضية الثالثة (H_0).

ويعزى سبب ذلك إلى عدم استثمار الودائع بالشكل الأنسب الذي يحقق معدل عائد أعلى من تكلفة الودائع، كما أن هناك تراجع في اعتماد المصرف على ودائع العملاء في تمويل التسهيلات الائتمانية، حيث نلاحظ أن معدل نمو ودائع العملاء أقل من معدل نمو التسهيلات الائتمانية، وأن المصرف يعتمد في تمويل الزيادة في التسهيلات الائتمانية عن طريق موارده الذاتية (زيادة رأس المال)، كما هو مبين في الجدول السابق رقم (22).

الفرضية الرابعة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (21) من خلال التجربة الثالثة بأنه تم خروج المتغير المستقل (X_4) من النموذج المقترح، وبالتالي ليس هناك تأثير بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية مصرف البنك العربي، وبهذا نقبل الفرضية الرابعة (H_0) بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية البنك العربي، ونرفض الفرضية البديلة (H_1).

ويعزى سبب ذلك إلى أن المصرف يحتفظ بأصول ذات سيولة مرتفعة على شكل نقدية وشبه نقدية ذات ربحية منخفضة، بلغت (72٪، 73٪، 75٪، 76٪، 74٪، 73٪، 75٪، 70٪، 69٪)

على الترتيب وذلك للأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.

الفرضية الخامسة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف ممثلاً بإجمالي الأصول وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (21) من خلال التجربة الثالثة بأنه تم خروج المتغير المستقل (X5) من النموذج المقترح، وبالتالي ليس هناك تأثير بين حجم المصرف ممثلاً بإجمالي الأصول وبين ربحية مصرف البنك العربي، وبهذا نقبل الفرضية الخامسة (H_0) بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف ممثلاً بإجمالي الأصول وبين ربحية البنك العربي، ونرفض الفرضية البديلة (H_1)، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Micco et al, 2007) حيث أظهرت الدراسة أنه لا يوجد ارتباط بين حجم المصرف وربحية المصارف، ويعزى سبب ذلك إلى أن زيادة الحجم تخفض من المخاطر وهذا يقود إلى انخفاض معدل العائد المطلوب، بالإضافة إلى أن نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات مرتفعة وتمتاز بانخفاض ربحيتها حيث بلغت (٤٨٪، ٥١٪، ٥٥٪، ٥٦٪، ٥٣٪، ٥٠٪، ٤٧٪، ٤٢٪، ٤٠٪) على الترتيب للأعوام (٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨).

٤. بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار:

أ- اختبار معاملات الارتباط (تحليل الارتباط Correlation):

باستخدام البيانات التي حصلنا عليها في الجدول رقم (٤) من الملحق والمتعلقة بحساب معامل الارتباط الخطي (ارتباط بيرسون) لمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) والممثل للمتغير التابع بعلاقته مع المتغيرات المستقلة المؤثرة عليه وهي: نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات (X1)

و نسبة المديونية (X2) و نسبة إجمالي الودائع /إجمالي الموجودات (X3) ونسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X4)، و أخيراً المتغير الخامس الممثل لإجمالي موجودات المصرف والمعبر عن حجم المصرف (X5)، وباستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (SPSS (V.18) فقد توصلنا للنتائج الواردة في الجدول التالي رقم (24):

الجدول رقم (24)

نتائج مصفوفة الارتباط لبنك الاتحاد للادخار والاستثمار

Variables		X1	X2	X3	X4	X5
X1	Pearson Correlation	1				
	Sig. (2-tailed)					
X2	Pearson Correlation	.086	1			
	Sig. (2-tailed)	.826				
X3	Pearson Correlation	.009	.929**	1		
	Sig. (2-tailed)	.982	.000			
X4	Pearson Correlation	.410	-.371	-.329	1	
	Sig. (2-tailed)	.273	.326	.388		
X5	Pearson Correlation	-.389	-.835**	-.738	.098	1
	Sig. (2-tailed)	.301	.005	.023	.802	
Y	Pearson Correlation	-.917**	.138	.194	-.340	.096
	Sig. (2-tailed)	.000	.723	.617	.371	.805

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

بناءً على نتائج الجدول السابق رقم (24) يتضح لنا ما يلي:

بالنسبة للمتغير الأول: نسبة الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات (X1)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية وضعيفة مع المتغير (X2)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.086/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.826$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X2) على (X1)، كما تدل النتائج ذاتها على ضعف العلاقة الارتباطية الخطية والطردية بين (X1) و (X3)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.009/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.982$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X3) على (X1)، كما

أوضحت النتائج أن (X1) يرتبط بعلاقة ارتباطية خطية طردية ضعيفة مع المتغير (X4) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.410/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.273$) اختبار بذيلين مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X1)، وبقيت علاقة ارتباط (X1) مع المتغير (X5) ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.389) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.301$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X5) على (X1)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الأول (X1) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت قوية وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما /-0.917/ بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($\alpha=0.000$) أي بدرجة ثقة شبه كاملة، مما يدل على مدى قوة تأثير نسبة الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات (X1) في تحديد ربحية بنك الاتحاد للدخار والاستثمار.

بالنسبة للمتغير الثاني: نسبة المديونية (X2)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية وقوية مع المتغير (X3)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.929/ مقابل مستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($\alpha=0.000$) أي بدرجة ثقة شبه كاملة اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X3) على (X2)، كما تدل النتائج ذاتها على ضعف العلاقة الارتباطية الخطية والعكسية بين (X2) و (X4) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /-0.371/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.326$)، اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X2)، كما أوضحت النتائج أن (X2) يرتبط بعلاقة ارتباطية قوية عكسية مع المتغير (X5)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.835) مقابل مستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($\alpha=0.005$) اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X5) على (X2)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثاني (X2) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وطردية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.138) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.723$)، مما يدل على ضعف تأثير نسبة المديونية (X2) في تحديد ربحية بنك الاتحاد للدخار والاستثمار.

بالنسبة للمتغير الثالث: نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات (X3)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية عكسية وضعيفة مع المتغير (X4)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون -0.329 / مقابل مستوى دلالة $(\alpha = 0.388)$ اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X3)، كما تدل النتائج ذاتها على أن العلاقة الارتباطية الخطية بين (X3) و (X5) عكسية وقوية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.738) مقابل مستوى دلالة $(\alpha = 0.023)$ اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X5) على (X3)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثالث (X3) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وطردية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.194) مقابل مستوى دلالة $(\alpha = 0.617)$ أي بدرجة ثقة ضعيفة، مما يدل على ضعف تأثير نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات (X3) في تحديد ربحية بنك الاتحاد للدخار والاستثمار.

بالنسبة للمتغير الرابع: نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X4)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية ضعيفة مع المتغير (X5)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.098) مقابل مستوى دلالة عالي $(\alpha = 0.802)$ اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X5) على (X4)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثالث (X4) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (-0.340) مقابل مستوى دلالة $(\alpha = 0.371)$ ، مما يدل على ضعف تأثير نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X4) في تحديد ربحية بنك الاتحاد للدخار والاستثمار.

بالنسبة للمتغير الخامس: حجم المصرف (X5)

أوضحت النتائج أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الخامس (X5) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وطردية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط

بيرسون بينهما (٠.٠٩٦) مقابل مستوى دلالة ($\alpha = ٠.٨٠٥$) أي بدرجة ثقة ضعيفة، مما يدل على ضعف تأثير حجم المصرف (X5) في تحديد ربحية بنك الاتحاد للدخار والاستثمار.

ب- تحليل الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression):

قامت الدراسة بتقدير معادلة الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) لربحية المصارف على الزمن مع احتساب النسب المالية الخمس على أنها المتغيرات الوسيطة، أي أننا حسبنا معادلة انحدار النسب المالية الخمس على الزمن، ثم حسبنا معادلة انحدار الربحية على الزمن مع مراعاة معادلة انحدار النسب المالية الخمس على الزمن، وكانت نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول رقم (25) التالي، بالاعتماد على بيانات البنك العربي في الجدول رقم (٤) من الملحق كما يلي:

الجدول رقم (25)

تحليل الانحدار بخطوتين لبنك الاتحاد للدخار والاستثمار

		Unstandardized Coefficients		Beta	t	Sig.	F	Sig.	R.sq	Adj.R.sq
		B	Std. Error							
Equation 1	(Constant)	-1012.362	2142.299		-.473	.651	.229	.647	.032	-.107
	year	.511	1.069	.179	.478	.647				

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لبنك الاتحاد للدخار والاستثمار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، وتم الحصول على النتائج

باستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (Spss(V.18).

من خلال الجدول السابق رقم (٢٥) نلاحظ ما يلي: بلغت قيمة ($F=0.229$) بمستوى دلالة

($0.05 < 0.647$) وهذا يشير إلى عدم معنوية النموذج في تفسير ربحية بنك الاتحاد للدخار

والاستثمار، كما يشير الجدول رقم (٢٥) أيضاً بأن معامل التحديد ضعيف حيث بلغت قيمته

(-0.107)، وهذا يدل على عدم قدرة المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج في تفسير ربحية

بنك الاتحاد للدخار والاستثمار، وبالتالي يمكن القول بأن معادلة الانحدار بخطوتين لا تشكل نموذجاً

جيداً للتنبؤ بالربحية.

ج- تحليل الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات:

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد من أجل تحديد أثر المتغيرات المستقلة معاً على ربحية بنك الاتحاد للدخار والاستثمار المتغير التابع (ROE), حسب طريقة Backward والتي تقترح إدخال المتغيرات دفعة واحدة ثم استبعاد المتغيرات غير المؤثرة على الربحية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (26) التالي، بالاعتماد على بيانات بنك الاتحاد للدخار والاستثمار في الجدول رقم (٤) من الملحق كما يلي:

الجدول رقم (26)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبنك الاتحاد للدخار والاستثمار

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	VIF	F	Sig.	R-Sq	R-Sq(adj)
	B	Std. Error	Beta							
1	(Constant)	145.226	148.537		.978	.400	9.176	.049	.939	.836
	X1	-3.579-	.600	-1.122-	-5.960-	.009				
	X2	-.001-	.876	-.001-	-.001-	.999				
	X3	-.026-	.581	-.018-	-.045-	.967				
	X4	.255	.309	.150	.825	.470				
	X5	-5.296-	4.697	-.369-	-1.128-	.342				
2	(Constant)	145.070	88.136		1.646	.175	15.294	.011	.939	.877
	X1	-3.579-	.519	-1.122-	-6.889-	.002				
	X3	-.027-	.302	-.018-	-.088-	.934				
	X4	.255	.249	.150	1.027	.362				
	X5	-5.292-	3.200	-.368-	-1.654-	.174				
3	(Constant)	138.212	36.797		3.756	.013	25.437	.002	.939	.902
	X1	-3.564-	.440	-1.117-	-8.096-	.000				
	X4	.260	.218	.153	1.194	.286				
	X5	-5.074-	1.817	-.353-	-2.792-	.038				
4	(Constant)	139.354	38.068		3.661	.011	34.959	.000	.921	.895
	X1	-3.307-	.397	-1.036-	-8.320-	.000				
	X5	-4.409-	1.790	-.307-	-2.463-	.049				

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لبنك الاتحاد للدخار والاستثمار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، وتم الحصول على النتائج باستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (Spss(V.18).

مما سبق نلاحظ من الجدول رقم (26) ومن خلال التجربة الرابعة وذلك عند مستوى معنوية $(\alpha=0.01)$ أو $(\alpha=0.05)$ ما يلي:

- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) عند مستوى دلالة $(\alpha=0.01)$ ، حيث بلغت قيمة (β) (-3.307) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر $(0.000 > 0.001)$ ، أي بدرجة ثقة شبه كاملة.
- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (حجم المصرف) عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، حيث بلغت قيمة (β) (4.409) بمستوى دلالة $(0.005 > 0.0049)$.
- تم خروج المتغيرات المستقلة التالية: نسبة المديونية $(X2)$ ونسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات $(X3)$ ونسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/مجموع الموجودات $(X4)$ من التجربة الرابعة في الجدول السابق رقم (٢٠) ليصبح نموذج الانحدار المقترح الخاص ببنك الاتحاد للادخار والاستثمار الذي تم التوصل إليه من خلال التجربة الرابعة كما يلي:

$$\hat{Y} = 139.354 - 3.307X1 - 4.409X5$$

يلاحظ أيضاً من خلال الجدول السابق رقم (26) خلو نموذج الانحدار السابق من مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث تظهر نتائج التحليل بأن قيمة (VIF) للمتغيرات المستقلة في النموذج أقل من (5)، وبالتالي فإن الارتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيف وليس ذو أهمية إحصائية، وبذلك يتبين عدم وجود هذه المشكلة مما يعزز دقة نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم.

كما بلغت قيمة F (34.959) بمستوى دلالة $(0.01 > 0.000)$ وهي قريبة جداً من الصفر أي بمستوى ثقة شبه كاملة، وهذا يشير إلى معنوية النموذج الشديدة.

كما يشير الجدول رقم (26) أيضاً بأن معامل التحديد المعدل بلغت قيمته (92%) وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج تفسر ما نسبته (92%) من تغيرات المتغير التابع والباقي (8%) تعزى إلى متغيرات أخرى.

وبالتعويض في المعادلة السابقة فإن القيمة المقدرة للربحية في العام ٢٠٠٩ تساوي (٥.٦٣) دينار بينما كانت القيمة الفعلية للربحية في العام ٢٠٠٩ تساوي (٧.١٢) دينار وهي قريبة من القيمة المقدرة.

بناءً على ما سبق نلاحظ بأن نموذج الانحدار المتعدد المتغيرات أفضل من نموذج الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) للتنبؤ بربحية بنك الاتحاد للادخار والاستثمار، حيث بلغت ($F=34.959$) بمستوى دلالة ($0.01 > 0.000$) وهي قريبة جداً من الصفر أي بمستوى ثقة شبه كاملة وهذا يشير إلى معنوية النموذج الشديدة، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (92%) وهذا يشير إلى جودة تمثيل النموذج الشديدة في تفسير ربحية بنك الاتحاد للادخار والاستثمار، بينما في نموذج الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) بلغت قيمة ($F=0.229$) بمستوى دلالة ($0.05 < 0.647$) وهذا يشير إلى عدم معنوية النموذج، بينما كانت قيمة معامل التحديد المعدل حسب نموذج الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) ضعيفة بلغت (-0.107)، وهذا يشير إلى عدم جودة تمثيل النموذج في تفسير الربحية.

اختبار الفرضيات لبنك الاتحاد للادخار والاستثمار:

الفرضية الأولى (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (26) من خلال التجربة الرابعة بأن العلاقة عكسية ومعنوية بين ربحية بنك الاتحاد للادخار والاستثمار والمتغير المستقل (X_1) الداخل في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta = -3.307$) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من

الصفر ($0.0001 > 0.001$)، أي بدرجة ثقة شبه كاملة، وبهذا يمكن القول بأن نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات تؤثر سلباً وبشكل معنوي في ربحية بنك الاتحاد للادخار والاستثمار. وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وربحية المصرف التقليدي عند مستوى دلالة 0.001، ونرفض الفرضية الأولى (H_0).

ويعزى سبب ذلك إلى تراجع اعتماد المصرف على الفوائد الدائنة كإيرادات أساسية في نشاطه بشكل ملحوظ في بعض السنوات وخاصة في السنوات (2001, 2003, 2006, 2007, 2009) وذلك نتيجة انخفاض معدل النمو في التسهيلات الائتمانية، كما هو مبين في الجدول التالي رقم (27):

الجدول رقم (27)

معدل نمو الفوائد الدائنة والتسهيلات الائتمانية وودائع العملاء لبنك الاتحاد للادخار والاستثمار

السنة										البيان
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٠%	٣٥%	٣٣%	٤١%	٦٣%	٣٨%	-15%	-3%	-16%	-	معدل نمو الفوائد الدائنة السنوي
-6%	٢٤%	٢٩%	١٤%	٤١%	٩٢%	٣%	٣٧%	٥%	-	معدل نمو التسهيلات الائتمانية السنوي
٩%	٢٣%	-1%	-5%	٩٨%	٤٢%	-1%	٢٦%	-27%	-	معدل نمو ودائع العملاء

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لبنك الاتحاد للادخار والاستثمار للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٠.

الفرضية الثانية (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (26) من خلال التجربة الرابعة بأنه تم خروج المتغير المستقل (X2) من النموذج المقترح، وبالتالي ليس هناك تأثير بين نسبة المديونية وبين ربحية بنك الاتحاد للادخار والاستثمار، وبهذا نقبل الفرضية الثانية (H_0) بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية بنك الاتحاد للادخار والاستثمار، ونرفض الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية بنك الاتحاد للادخار والاستثمار.

ويعزى سبب ذلك إلى ارتفاع تكاليف الديون وعدم استخدامها بالشكل الأمثل، وخاصة في

السنوات (2005, 2006, 2007, 2009) كما هو موضح في الجدول التالي رقم (28)

الجدول رقم (28)

معدل نمو الفوائد الدائنة والمدينة لبنك الاتحاد للادخار والاستثمار

السنة \ البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
معدل نمو الفوائد الدائنة	-	12%	-6%	4%	9%	35%	72%	37%	12%	1%
معدل نمو الفوائد المدينة	-	-4%	-16%	-17%	-8%	56%	127%	39%	-3%	4%

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لمصرف سوستيه جنرال للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٠.

الفرضية الثالثة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (26) من خلال التجربة الرابعة بأنه تم خروج المتغير المستقل (X3) من النموذج المقترح، وبالتالي ليس هناك تأثير بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية مصرف بنك الاتحاد للادخار والاستثمار، وبهذا نقبل الفرضية الثالثة (H_0) بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وربحية بنك الاتحاد للادخار والاستثمار، ونرفض الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وربحية بنك الاتحاد للادخار والاستثمار، ويعزى سبب ذلك إلى عدم

كفاءة الإدارة في استثمار الودائع في الأنشطة المختلفة التي تحقق معدل عائد أعلى من تكلفة الودائع، كما أن هناك تراجع في اعتماد المصرف على ودائع العملاء في تمويل التسهيلات الائتمانية، حيث نلاحظ أن معدل نمو ودائع العملاء أقل من معدل نمو التسهيلات الائتمانية في أغلب السنوات، وأن المصرف يعتمد في تمويل الزيادة في التسهيلات الائتمانية عن طريق موارده الذاتية (زيادة رأس المال)، كما هو مبين في الجدول السابق رقم (27).

الفرضية الرابعة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (26) من خلال التجربة الرابعة بأنه تم خروج المتغير المستقل (X_4) من النموذج المقترح، وبالتالي ليس هناك تأثير بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية مصرف بنك الاتحاد للادخار والاستثمار، وبهذا نقبل الفرضية الرابعة (H_0) بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وربحية بنك الاتحاد للادخار والاستثمار، ونرفض الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وربحية بنك الاتحاد للادخار والاستثمار.

ويعزى سبب ذلك إلى أن المصرف يحتفظ بأصول ذات سيولة مرتفعة على شكل نقدية وشبه نقدية ذات ربحية منخفضة، بلغت نسبة إلى إجمالي الودائع (٦٩٪، ٦٨٪، ٦٨٪، ٦٠٪، ٧٠٪، ٦٧٪، ٦٣٪، ٧٦٪، ٦٤٪، ٦٤٪) على الترتيب للأعوام (٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩).

الفرضية الخامسة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف ممثلاً بإجمالي الأصول وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (26) من خلال التجربة الرابعة بأن العلاقة عكسية ومعنوية بين ربحية بنك الاتحاد للدخار والاستثمار والمتغير المستقل (X_5) الداخل في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta = -4.409$) بمستوى دلالة ضعيف ($0.005 > 0.049$)، وبهذا يمكن القول بأن حجم المصرف تؤثر سلباً وبشكل معنوي في ربحية بنك الاتحاد للدخار والاستثمار. وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف وربحية المصرف التقليدي عند مستوى دلالة 0.005، ونرفض الفرضية الخامسة (H_0)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كلاً من (Naceur and Goaied)¹ بأن العلاقة عكسية بين حجم الشركات وربحيته، حيث أجريت الدراسة عن الشركات المدرجة في سوق تونس المالي وقد تم أخذ القيمة الدفترية للموجودات كمؤشر عن حجم الشركة، ويعزى سبب ذلك إلى أن نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات مرتفعة حيث بلغت (0.52، 0.48، 0.50، 0.49، 0.52، 0.45، 0.46، 0.54، 0.44، 0.48) على الترتيب للأعوام (2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009).

٥. بنك الاستثمار العربي الأردني:

أ- اختبار معاملات الارتباط (تحليل الارتباط Correlation):

باستخدام البيانات التي حصلنا عليها في الجدول رقم (٥) من الملحق والمتعلقة بحساب معامل الارتباط الخطي (ارتباط بيرسون) لمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) والممثل للمتغير التابع بعلاقته مع المتغيرات المستقلة المؤثرة عليه وهي: نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات (X_1) و نسبة المديونية (X_2) و نسبة إجمالي الودائع /إجمالي الموجودات (X_3) ونسبة النقد والاستثمارات

¹. Naceur S,B, and Goaied, M, Op,Cit, pp.843-849,2002.

قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X4)، و أخيراً المتغير الخامس الممثل لإجمالي موجودات المصرف والمعبر عن حجم المصرف (X5)، وباستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (SPSS (V.18) فقد توصلنا للنتائج الواردة في الجدول التالي رقم (29):

الجدول رقم (29)

نتائج مصفوفة الارتباط لبنك الاستثمار العربي الأردني

Variables		X1	X2	X3	X4	X5
X1	Pearson Correlation	1				
	Sig. (2-tailed)					
X2	Pearson Correlation	.378	1			
	Sig. (2-tailed)	.316				
X3	Pearson Correlation	.514	.930**	1		
	Sig. (2-tailed)	.157	.000			
X4	Pearson Correlation	.392	.837**	.788*	1	
	Sig. (2-tailed)	.296	.005	.012		
X5	Pearson Correlation	-.651	-.882**	-.795*	-.856**	1
	Sig. (2-tailed)	.058	.002	.011	.003	
Y	Pearson Correlation	-.507	.361	.341	.060	.060
	Sig. (2-tailed)	.163	.340	.370	.877	.878

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

بناءً على نتائج الجدول السابق رقم (29) يتضح لنا ما يلي:

بالنسبة للمتغير الأول: نسبة الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات (X1)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية وضعيفة مع المتغير (X2)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.378/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.316$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X2) على (X1)، كما تدل النتائج ذاتها على علاقة ارتباطية خطية متوسطة وطردية بين (X1) و (X3)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.514/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.157$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X3) على (X1)، كما أوضحت النتائج أن (X1) يرتبط بعلاقة ارتباطية خطية طردية وضعيفة مع المتغير (X4) حيث بلغت قيمة معامل

ارتباط بيرسون /0.392/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.296$) اختبار بذيلين مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X1)، وبقيت علاقة ارتباط (X1) مع المتغير (X5) متوسطة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.651) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.058$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X5) على (X1)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الأول (X1) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت متوسطة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما /-0.507/ بمستوى دلالة ($\alpha=0.163$)، مما يدل على ضعف تأثير نسبة الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات (X1) في تحديد ربحية بنك الاستثمار العربي الأردني.

بالنسبة للمتغير الثاني: نسبة المديونية (X2)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية وقوية مع المتغير (X3)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.930/ مقابل مستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($\alpha=0.000$) أي بدرجة ثقة شبه كاملة اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X3) على (X2)، كما تدل النتائج ذاتها على قوة العلاقة الارتباطية الخطية والطردية بين (X2) و (X4) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.837/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.000$)، اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X4) على (X2)، كما أوضحت النتائج أن (X2) يرتبط بعلاقة ارتباطية خطية عكسية وقوية مع المتغير (X5)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.882) مقابل مستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($\alpha=0.002$) اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X5) على (X2)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثاني (X2) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وطردية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.361) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.340$) أي بدرجة ثقة ضعيفة، مما يدل على ضعف تأثير نسبة المديونية (X2) في تحديد ربحية بنك الاستثمار العربي الأردني.

بالنسبة للمتغير الثالث: نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات (X3)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية وقوية مع المتغير (X4)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.788/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha = 0.012$) اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X4) على (X3)، كما تدل النتائج ذاتها على أن العلاقة الارتباطية الخطية بين (X3) و (X5) عكسية وقوية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.793) مقابل مستوى دلالة ($\alpha = 0.011$) اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X5) على (X3)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثالث (X3) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وطردية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.341) مقابل مستوى دلالة ($\alpha = 0.370$) أي بدرجة ثقة ضعيفة، مما يدل على ضعف تأثير نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات (X3) في تحديد ربحية بنك الاستثمار العربي الأردني.

بالنسبة للمتغير الرابع: نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X4)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية عكسية وقوية مع المتغير (X5)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.856) مقابل مستوى دلالة ضعيف ($\alpha = 0.003$) اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X5) على (X4)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الرابع (X4) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وطردية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.060) مقابل مستوى دلالة ($\alpha = 0.877$)، مما يدل على ضعف تأثير نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X4) في تحديد ربحية بنك الاستثمار العربي الأردني.

بالنسبة للمتغير الخامس: حجم المصرف (X5)

أوضحت النتائج أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الخامس (X5) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وطردية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط

بيرسون بينهما (٠.٠٦٠) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.878$) أي بدرجة ثقة ضعيفة، مما يدل على ضعف تأثير حجم المصرف (X5) في تحديد ربحية بنك الاستثمار العربي الأردني.

ب- تحليل الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression):

قامت الدراسة بتقدير معادلة الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) لربحية المصارف على الزمن مع احتساب النسب المالية الخمس على أنها المتغيرات الوسيطة، أي أننا حسبنا معادلة انحدار النسب المالية الخمس على الزمن، ثم حسبنا معادلة انحدار الربحية على الزمن مع مراعاة معادلة انحدار النسب المالية الخمس على الزمن، وكانت نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول رقم (30) التالي، بالاعتماد على بيانات البنك العربي في الجدول رقم (٥) من الملحق كما يلي:

الجدول رقم (٣٠)

تحليل الانحدار بخطوتين لبنك الاستثمار العربي الأردني

		Unstandardized Coefficients		Beta	t	Sig.	F	Sig.	R.sq	Adj.R.sq
		B	Std. Error							
Equation 1	(Constant)	-362.224	822.015		-.441	.673	.205	.664	.028	-.110
	year	.186	.410	.169	.453	.664				

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لبنك الاستثمار العربي الأردني للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، وتم الحصول على النتائج باستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (Spss V.18).

من خلال الجدول السابق رقم (30) نلاحظ ما يلي: بلغت قيمة ($F=0.205$) بمستوى دلالة ($0.05 < 0.664$) وهذا يشير إلى عدم معنوية النموذج في تفسير ربحية بنك الاستثمار العربي الأردني، كما يشير الجدول رقم (30) أيضاً بأن معامل التحديد ضعيف حيث بلغت قيمته (0.028)، وهذا يدل على عدم قدرة المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج في تفسير ربحية بنك الاستثمار العربي الأردني، وبالتالي يمكن القول بأن معادلة الانحدار بخطوتين لا تشكل نموذجاً جيداً للتنبؤ بالربحية.

ج- تحليل الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات:

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد من أجل تحديد أثر المتغيرات المستقلة معاً على ربحية بنك الاستثمار العربي الأردني المتغير التابع (ROE)، حسب طريقة Backward والتي تقترح إدخال المتغيرات دفعة واحدة ثم استبعاد المتغيرات غير المؤثرة على الربحية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (31) التالي بالاعتماد على بيانات بنك الاستثمار العربي الأردني في الجدول رقم (٥) من الملحق كما يلي:

الجدول رقم (31)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبنك الاستثمار العربي الأردني

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	VIF	F	Sig.	R-Sq	R-Sq(adj)
	B	Std. Error	Beta							
1	(Constant)	398.155	498.189		.799	.483	5.468	.096	.901	.736
	X1	-.953	.525	-1.706	-1.816	.167				
	X2	-1.612	2.075	-1.768	-.777	.494				
	X3	1.669	1.074	2.448	1.553	.218				
	X4	-.522	.307	-1.073	-1.700	.188				
	X5	-16.137	18.728	-1.583	-.862	.452				
2	(Constant)	21.561	108.815		.198	.853	7.419	.039	.881	.762
	X1	-.562	.141	-1.006	-3.974	.016				
	X3	.852	.209	1.250	4.083	.015				
	X4	-.343	.192	-.705	-1.782	.149				
	X5	-2.090	4.622	-.205	-.452	.675				
3	(Constant)	-27.436	9.381		-2.925	.033	11.683	.011	.875	.800
	X1	-.523	.103	-.937	-5.084	.004				
	X3	.871	.188	1.277	4.643	.006				
	X4	-.282	.125	-.578	-2.254	.074				

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لبنك الاستثمار العربي الأردني للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٠، وتم الحصول على النتائج باستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (Spss(V.18).

مما سبق نلاحظ من الجدول رقم (31) ومن خلال التجربة الثالثة وذلك عند مستوى معنوية

($\alpha=0.01$) أو ($\alpha=0.05$) ما يلي:

- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$) ، حيث بلغت قيمة (β) (-0.523) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($0.004 > 0.001$) ، أي بدرجة ثقة شبه كاملة.
- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$) ، حيث بلغت قيمة (β) (0.871) بمستوى دلالة ($0.006 > 0.001$).
- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الاجل/مجموع الموجودات) عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) ، حيث بلغت قيمة (β) (-0.282) بمستوى دلالة ($0.005 > 0.0047$).
- تم خروج المتغيرين المستقلين التاليين نسبة المديونية (X_2) وحجم المصرف (X_5) من التجربة الثالثة في الجدول السابق رقم (31) ليصبح نموذج الانحدار المقترح الخاص ببنك الاستثمار العربي الأردني الذي تم التوصل إليه من خلال التجربة الثالثة كما يلي:

$$\hat{Y} = -27.436 - 0.523X_1 + 0.871X_3 - 0.282X_4.$$

يلاحظ أيضاً من خلال الجدول السابق رقم (31) خلو نموذج الانحدار السابق من مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث تظهر نتائج التحليل بأن قيمة (VIF) للمتغيرات المستقلة في النموذج أقل من (5)، وبالتالي فإن الارتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيف وليس ذو أهمية إحصائية، وبذلك يتبين عدم وجود هذه المشكلة مما يعزز دقة نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم.

كما بلغت قيمة F (11.683) بمستوى دلالة ($0.01 \geq 0.01$) وهي قريبة جداً من الصفر أي بمستوى ثقة شبه كاملة، وهذا يشير إلى معنوية النموذج الشديدة.

كما يشير الجدول رقم (31) أيضاً بأن معامل التحديد المعدل بلغت قيمته (88%) وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج تفسر ما نسبته (88%) من تغيرات المتغير التابع والباقي (12%) تعزى إلى متغيرات أخرى.

وبالتعويض في المعادلة السابقة فإن القيمة المقدرة للربحية في العام ٢٠٠٩ تساوي (11.14) دينار بينما كانت القيمة الفعلية للربحية في العام ٢٠٠٩ تساوي (8.38) دينار وهي قريبة من القيمة المقدرة.

بناءً على ما سبق نلاحظ بأن نموذج الانحدار المتعدد المتغيرات أفضل من نموذج الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) للتنبؤ بربحية بنك الاستثمار العربي الأردني، حيث بلغت (F=11.683) بمستوى دلالة (0.01 ≥ 0.01) وهي قريبة جداً من الصفر أي بمستوى ثقة شبه كاملة وهذا يشير إلى معنوية النموذج الشديدة، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (88%) وهذا يشير إلى جودة تمثيل النموذج الشديدة في تفسير ربحية بنك الاستثمار العربي الأردني، بينما في نموذج الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) بلغت قيمة (F=0.205) بمستوى دلالة (0.05 < 0.664) وهذا يشير إلى عدم معنوية النموذج، بينما كانت قيمة معامل التحديد المعدل حسب نموذج الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) ضعيفة بلغت (0.028)، وهذا يشير إلى عدم جودة تمثيل النموذج في تفسير الربحية.

اختبار الفرضيات لبنك الاستثمار العربي الأردني:

الفرضية الأولى (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (31) من خلال التجربة الثالثة بأن العلاقة عكسية ومعنوية بين ربحية بنك الاستثمار العربي الأردني والمتغير المستقل (X_1) الداخل في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta = -0.523$) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر (> 0.004)، أي بدرجة ثقة شبه كاملة، وبهذا يمكن القول بأن نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات تؤثر سلباً وبشكل معنوي في ربحية بنك الاستثمار العربي الأردني.

وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وربحية المصرف التقليدي عند مستوى دلالة 0.001، ونرفض الفرضية الأولى (H_0).

ويعزى سبب ذلك إلى تراجع اعتماد المصرف على الفوائد الدائنة كإيرادات أساسية في نشاطه بشكل ملحوظ في بعض السنوات وخاصة في السنوات (2001, 2002, 2007, 2008, 2009) وذلك نتيجة انخفاض معدل النمو في التسهيلات الائتمانية، في الأعوام المذكورة، كما هو مبين في الجدول التالي رقم (32):

الجدول رقم (32)

معدل نمو الفوائد الدائنة والتسهيلات الائتمانية وودائع العملاء لبنك الاستثمار العربي الأردني

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
البيان										
معدل نمو التسهيلات الائتمانية السنوي	-	-6%	-4%	5%	63%	5%	41%	34%	19%	4%
معدل نمو الفوائد الدائنة السنوي	-	-9%	-24%	-12%	-3%	41%	58%	32%	20%	8%

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لبنك الاستثمار العربي الأردني للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٠.

الفرضية الثانية (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (31) من خلال التجربة الثالثة بأنه تم خروج المتغير المستقل (X_2) من النموذج المقترح، وبالتالي ليس هناك تأثير بين نسبة المديونية وبين ربحية بنك الاستثمار العربي الأردني، وبهذا نقبل الفرضية الثانية (H_0) بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وربحية بنك الاستثمار العربي الأردني، ونرفض الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية بنك الاستثمار العربي الأردني، ويعزى سبب ذلك إلى ارتفاع تكاليف الديون وعدم استخدامها بالشكل الأمثل.

الفرضية الثالثة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (31) من خلال التجربة الثالثة بأن العلاقة طردية ومعنوية بين ربحية بنك الاستثمار العربي الأردني والمتغير المستقل (X_3) الداخل في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta=0.871$) بمستوى دلالة ($0.006 > 0.001$)، وبهذا يمكن القول بأن نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) تؤثر إيجابياً وبشكل معنوي في ربحية بنك الاستثمار العربي الأردني.

وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وربحية بنك الاستثمار العربي الأردني، ونرفض الفرضية الثالثة (H_0). ويعزى سبب ذلك إلى كفاءة الإدارة في استثمار الودائع في الأنشطة المختلفة التي تحقق معدل عائد أعلى من تكلفة الودائع، وارتفاع معدل نمو الودائع سنوياً حيث بلغت معدلات نمو الودائع (٧٪، ٣٪،

١٢٪، ٦٪، ١٣٪، ١٦٪، ١٤٪، ١٦٪، ١٩٪) وذلك على الترتيب للأعوام (٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩).

الفرضية الرابعة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (31) من خلال التجربة الثالثة بأن العلاقة عكسية ومعنوية بين ربحية بنك الاستثمار العربي الأردني والمتغير المستقل (X4) الداخل في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta = -0.282$) بمستوى دلالة ($0.0047 > 0.005$)، وبهذا يمكن القول بأن نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) تؤثر سلباً وبشكل معنوي في ربحية بنك الاستثمار العربي الأردني.

وبالتالي نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وربحية بنك الاستثمار العربي الأردني، ونرفض الفرضية الرابعة (H_0).

ويمكن القول بأنه من الطبيعي أن لا يكون هناك تأثير معنوي بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) والربحية، كون النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل ربحيتها منخفضة جداً بسبب ارتفاع سيولتها وانخفاض مخاطرتها، وأن المصرف يحتفظ بأصول ذات سيولة مرتفعة على شكل نقدية وشبه نقدية ذات ربحية منخفضة، بلغت نسبة إلى إجمالي الودائع كما يلي: (٨٦٪، ٨٩٪، ٩٢٪، ٩٢٪، ٨٦٪، ٨٥٪، ٧٩٪، ٨٠٪، ٧٣٪، ٧٦٪) وذلك على الترتيب للأعوام (٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩).

الفرضية الخامسة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف ممثلاً بإجمالي الأصول وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (31) من خلال التجربة الثالثة بأنه تم خروج المتغير المستقل (X_5) من النموذج المقترح، وبالتالي ليس هناك تأثير بين حجم المصرف ممثلاً بإجمالي الأصول وبين ربحية بنك الاستثمار العربي الأردني، وبهذا نقبل الفرضية الخامسة (H_0) بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف ممثلاً بإجمالي الأصول وربحية بنك الاستثمار العربي الأردني، ونرفض الفرضية البديلة (H_1)، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Micco et al, 2007) حيث أظهرت الدراسة أنه لا يوجد ارتباط بين حجم المصرف وربحية المصارف، ويعزى سبب ذلك إلى أن زيادة الحجم تخفض من المخاطر وبالتالي ينخفض معدل العائد على المطلوب، بالإضافة إلى أن نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات مرتفعة والتي تتميز بانخفاض ربحيتها، بلغت (٥١٪، ٥٨٪، ٥٦٪، ٦٤٪، ٦٧٪، ٧١٪، ٦٣٪، ٥٨٪، ٥٠٪، ٥٦٪) على الترتيب للأعوام (٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩).

٦. بنك الاسكان للتجارة والتمويل:

أ- اختبار معاملات الارتباط (تحليل الارتباط Correlation):

باستخدام البيانات التي حصلنا عليها في الجدول رقم (٦) من الملحق والمتعلقة بحساب معامل الارتباط الخطي (ارتباط بيرسون) لمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) والممثل للمتغير التابع بعلاقته مع المتغيرات المستقلة المؤثرة عليه وهي: نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات (X_1) ونسبة المديونية (X_2) ونسبة إجمالي الودائع/إجمالي الموجودات (X_3) ونسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X_4)، وأخيراً المتغير الخامس الممثل لإجمالي موجودات المصرف والمعبر عن حجم المصرف (X_5)، وباستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة SPSS (V.18) فقد توصلنا للنتائج الواردة في الجدول التالي رقم (33):

الجدول رقم (33)

نتائج مصفوفة الارتباط لبنك الاسكان للتجارة والتمويل

Variables		X1	X2	X3	X4	X5
X1	Pearson Correlation	1				
	Sig. (2-tailed)					
X2	Pearson Correlation	-.205	1			
	Sig. (2-tailed)	.598				
X3	Pearson Correlation	-.016	.903**	1		
	Sig. (2-tailed)	.967	.001			
X4	Pearson Correlation	.318	-.178	-.023	1	
	Sig. (2-tailed)	.404	.646	.854		
X5	Pearson Correlation	-.512	-.523	-.698	-.456	1
	Sig. (2-tailed)	.159	.148	.036	.217	
Y	Pearson Correlation	-.658	.111	-.279	-.468	.592
	Sig. (2-tailed)	.054	.775	.468	.204	.093

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

بناءً على نتائج الجدول السابق رقم (33) يتضح لنا ما يلي:

بالنسبة للمتغير الأول: نسبة الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات (X1)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية عكسية وضعيفة مع المتغير (X2)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون -0.205 / مقابل مستوى دلالة $(\alpha = 0.598)$ اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X2) على (X1)، كما تدل النتائج ذاتها على ضعف العلاقة الارتباطية الخطية والعكسية بين (X1) و (X3)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون -0.016 / مقابل مستوى دلالة $(\alpha = 0.967)$ اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X3) على (X1)، كما أوضحت النتائج أن (X1) يرتبط بعلاقة ارتباطية خطية طردية وضعيفة مع المتغير (X4) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.318 / مقابل مستوى دلالة $(\alpha = 0.404)$ اختبار بذيلين مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X1)، وبقيت علاقة ارتباط (X1) مع المتغير (X5) ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.512) مقابل مستوى دلالة $(\alpha = 0.159)$ اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X5) على (X1)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي

الجزئي بين المتغير المستقل الأول (X1) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت قوية وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما -0.658 / بمستوى دلالة ضعيف ($\alpha=0.054$)، مما يدل على مدى قوة تأثير نسبة الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات (X1) في تحديد ربحية بنك الإسكان للتجارة والتمويل.

بالنسبة للمتغير الثاني: نسبة المديونية (X2)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية وقوية مع المتغير (X3)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.903 / مقابل مستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($\alpha=0.001$) أي بدرجة ثقة شبه كاملة اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X3) على (X2)، كما تدل النتائج ذاتها على ضعف العلاقة الارتباطية الخطية والعكسية بين (X2) و (X4) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون -0.178 / مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.646$)، اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X2)، كما أوضحت النتائج أن (X2) يرتبط بعلاقة ارتباطية خطية عكسية وضعيفة مع المتغير (X5)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.523) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.148$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X5) على (X2)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثاني (X2) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وطردية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.111) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.775$) أي بدرجة ثقة ضعيفة، مما يدل على ضعف تأثير نسبة المديونية (X2) في تحديد ربحية بنك الإسكان للتجارة والتمويل.

بالنسبة للمتغير الثالث: نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات (X3)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية عكسية وضعيفة مع المتغير (X4)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون -0.023 / مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.854$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X3)، كما تدل النتائج ذاتها على أن العلاقة الارتباطية الخطية بين (X3) و (X5) عكسية وقوية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.698) مقابل مستوى

دلالة ($\alpha=0.036$) اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير ($X5$) على ($X3$)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثالث ($X3$) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (-0.279) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.0468$) أي بدرجة ثقة ضعيفة، مما يدل على ضعف تأثير نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات ($X3$) في تحديد ربحية بنك الاسكان للتجارة والتمويل.

بالنسبة للمتغير الرابع: نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع ($X4$)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية عكسية وضعيفة مع المتغير ($X5$)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.456) مقابل مستوى دلالة ضعيف ($\alpha=0.0217$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير ($X5$) على ($X4$)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الرابع ($X4$) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (-0.468) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.0204$)، مما يدل على ضعف تأثير نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع ($X4$) في تحديد ربحية بنك الاسكان للتجارة والتمويل.

بالنسبة للمتغير الخامس: حجم المصرف ($X5$)

أوضحت النتائج أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الخامس ($X5$) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وطردية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.092) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.093$) أي بدرجة ثقة ضعيفة، مما يدل على ضعف تأثير حجم المصرف ($X5$) في تحديد ربحية بنك الاسكان للتجارة والتمويل.

ب- تحليل الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression):

قامت الدراسة بتقدير معادلة الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) لربحية المصارف على الزمن مع احتساب النسب المالية الخمس على أنها المتغيرات الوسيطة، أي

أننا حسبنا معادلة انحدار النسب المالية الخمس على الزمن، ثم حسبنا معادلة انحدار الربحية على الزمن مع مراعاة معادلة انحدار النسب المالية الخمس على الزمن، وكانت نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول رقم (34) التالي، بالاعتماد على بيانات البنك العربي في الجدول رقم (٦) من الملحق كما يلي:

الجدول رقم (٣٤)

تحليل الانحدار بخطوتين لبنك الإسكان للتجارة والتمويل

		Unstandardized Coefficients		Beta	t	Sig.	F	Sig.	R.sq	Adj.R.sq
		B	Std. Error							
Equation 1	(Constant)	-1876.208	871.944		-2.152	.068	4.682	.067	.401	.315
	year	.941	.435	.647	2.164	.067				

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لبنك الاستثمار العربي الأردني للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، وتم الحصول على النتائج باستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (Spss V.18).

من خلال الجدول السابق رقم (34) نلاحظ ما يلي: بلغت قيمة ($F=4.682$) بمستوى دلالة ($0.05 < 0.067$) وهذا يشير إلى عدم معنوية النموذج في تفسير ربحية بنك الإسكان للتجارة والتمويل، كما يشير الجدول رقم (34) أيضاً بأن معامل التحديد ضعيف حيث بلغت قيمته (0.315)، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج تفسر ما نسبته (31.5%) من تغيرات المتغير التابع والباقي (68.5%) تعزى إلى متغيرات أخرى وبالتالي يمكن القول بأن معادلة الانحدار بخطوتين لا تشكل نموذجاً جيداً للتنبؤ بربحية المصرف الأردني الكويتي.

ج- تحليل الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات:

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد من أجل تحديد أثر المتغيرات المستقلة معاً على ربحية بنك الإسكان للتجارة والتمويل المتغير التابع (ROE)، حسب طريقة Backward والتي تقترح إدخال المتغيرات دفعة واحدة ثم استبعاد المتغيرات غير المؤثرة على الربحية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (35) التالي بالاعتماد على بيانات بنك الإسكان للتجارة والتمويل في الجدول رقم (٦) من الملحق كما يلي:

الجدول رقم (35)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبنك الاسكان للتجارة والتمويل

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	VIF	F	Sig.	R-Sq	R-Sq(adj)
		B	Std. Error	Beta							
1	(Constant)	80.499	161.721		.498	.653		5.916	.087	.908	.754
	X1	-.418-	.363	-.338-	-1.153-	.332	2.808				
	X2	2.232	.711	1.504	3.138	.052	7.483				
	X3	-3.132-	1.006	-1.650-	-3.115-	.053	9.137				
	X4	-.158-	.310	-.133-	-.511-	.644	2.201				
	X5	-.061-	4.080	-.007-	-.015-	.989	7.719				
2	(Constant)	78.141	26.699		2.927	.043		9.859	.024	.908	.816
	X1	-.414-	.213	-.335-	-1.947-	.123	1.288				
	X2	2.234	.605	1.505	3.691	.021	7.222				
	X3	-3.125-	.752	-1.646-	-4.153-	.014	6.821				
	X4	-.155-	.198	-.130-	-.784-	.477	1.198				
3	(Constant)	66.573	21.380		3.114	.026		14.020	.007	.894	.830
	X1	-.445-	.201	-.361-	-2.218-	.077	1.243				
	X2	2.360	.560	1.590	4.211	.008	4.712				
	X3	-3.266-	.702	-1.720-	-4.652-	.006	3.433				

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لبنك الاستثمار العربي الأردني للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٠، وتم الحصول على النتائج باستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (Spss(V.18).

مما سبق نلاحظ من الجدول رقم (35) ومن خلال التجربة الثالثة وذلك عند مستوى معنوية

($\alpha=0.01$) أو ($\alpha=0.05$) ما يلي:

- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات)

عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) ، حيث بلغت قيمة (β) (-0.445) بمستوى دلالة ضعيف

($0.005 > 0.0047$)، أي بدرجة ثقة قوية.

- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة المديونية) عند مستوى دلالة

($\alpha=0.01$)، حيث بلغت قيمة (β) (2.360) بمستوى دلالة ($0.001 > 0.0008$).

- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$)، حيث بلغت قيمة (β) (-0.3.266) بمستوى دلالة (0.001 > 0.006).
- تم خروج المتغيرين المستقلين التاليين/ نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/مجموع الموجودات/ (X4) وحجم المصرف (X5) من التجربة الثالثة في الجدول السابق رقم (35) ليصبح نموذج الانحدار المقترح الخاص ببنك الاسكان للتجارة والتمويل الذي تم التوصل إليه من خلال التجربة الثالثة كما يلي:

$$\hat{Y} = 66.573 - 0.445X1 + 2.360X2 - 3.266X3$$

يلاحظ أيضاً من خلال الجدول السابق رقم (35) خلو نموذج الانحدار السابق من مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث تظهر نتائج التحليل بأن قيمة (VIF) للمتغيرات المستقلة في النموذج أقل من (5)، وبالتالي فإن الارتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيف وليس ذو أهمية إحصائية، وبذلك يتبين عدم وجود هذه المشكلة مما يعزز دقة نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم.

كما بلغت قيمة F (14.020) بمستوى دلالة ($0.01 > 0.007$) وهي قريبة جداً من الصفر أي بمستوى ثقة شبه كاملة، وهذا يشير إلى معنوية النموذج الشديدة.

كما يشير الجدول رقم (35) أيضاً بأن معامل التحديد المعدل بلغت قيمته (89%) وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج تفسر ما نسبته (89%) من تغيرات المتغير التابع والباقي (11%) تعزى إلى متغيرات أخرى.

وبالتعويض في المعادلة السابقة فإن القيمة المقدرة للربحية في العام ٢٠٠٩ تساوي (6.79) دينار بينما كانت القيمة الفعلية للربحية في العام ٢٠٠٩ تساوي (6.72) دينار وهي قريبة جداً من القيمة المقدرة.

بناءً على ما سبق نلاحظ بأن نموذج الانحدار المتعدد المتغيرات أفضل من نموذج الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) للتنبؤ بربحية بنك الاسكان للتجارة والتمويل، حيث بلغت ($F=14.020$) بمستوى دلالة ($0.01 > 0.007$) وهي قريبة جداً من الصفر أي بمستوى ثقة شبه كاملة وهذا يشير إلى معنوية النموذج الشديدة، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (89%) وهذا يشير إلى جودة تمثيل النموذج الشديدة في تفسير ربحية بنك الاسكان للتجارة والتمويل، بينما في نموذج الانحدار بخطوتين (2-StageLeastSquaresRegression) بلغت قيمة ($F=4.682$) بمستوى دلالة ($0.05 < 0.067$) وهذا يشير إلى عدم معنوية النموذج، بينما كانت قيمة معامل التحديد المعدل حسب نموذج الانحدار بخطوتين (2-StageLeastSquaresRegression) ضعيفة بلغت (0.315)، وهذا يشير إلى عدم جودة تمثيل النموذج في تفسير الربحية.

اختبار الفرضيات لبنك الاسكان للتجارة والتمويل:

الفرضية الأولى (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (35) من خلال التجربة الثالثة بأن العلاقة عكسية ومعنوية بين ربحية بنك الاسكان للتجارة والتمويل والمتغير المستقل (X_1) الداخل في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta = -0.445$) بمستوى دلالة ضعيف ($0.005 > 0.047$)، أي بدرجة ثقة جيدة، وبهذا يمكن القول بأن نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات تؤثر سلبياً وبشكل معنوي في ربحية بنك الاسكان للتجارة والتمويل، عند مستوى دلالة 0.05.

وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وربحية المصرف التقليدي عند مستوى دلالة ٠.٠٠٥، ونرفض الفرضية الأولى (H_0).

ويعزى سبب ذلك إلى تراجع اعتماد المصرف على الفوائد الدائنة كإيرادات أساسية في نشاطه بشكل ملحوظ في بعض السنوات وخاصة في السنوات التالية (2002, 2007, 2008, 2009)، وذلك نتيجة انخفاض معدل النمو في التسهيلات الائتمانية كما هو مبين في الجدول التالي رقم (36)

الجدول رقم (36)

معدل نمو الفوائد الدائنة والتسهيلات الائتمانية لبنك الاسكان للتجارة والتمويل

السنة	البيان	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
معدل نمو التسهيلات الائتمانية السنوي		1%	21%	22%	26%	43%	41%	5%	3%	5%	-
معدل نمو الفوائد الدائنة السنوي		-3%	7%	30%	57%	54%	6%	-8%	-13%	-7%	-

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لبنك الاستثمار العربي الأردني للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٠.

الفرضية الثانية (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (35) من خلال التجربة الثالثة بأن العلاقة طردية ومعنوية بين ربحية بنك الاسكان للتجارة والتمويل والمتغير المستقل (X_2) الداخل في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta=2.360$) بمستوى دلالة ($0.008 > 0.001$)، وبالتالي يمكن القول بأن نسبة المديونية تؤثر إيجابياً وبشكل معنوي في ربحية بنك الاسكان للتجارة والتمويل.

وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف التقليدي عند مستوى دلالة ٠.٠٠١، ونرفض الفرضية الثانية (H_0).

ويعزى سبب ذلك إلى أن تكلفة الديون الفعلية أقل من الإيرادات الناجمة من استثمارها، كما هو مبين في الجدول التالي رقم (٣٧):

الجدول رقم (37)

الفوائد الدائنة والمدينة لبنك الاسكان للتجارة والتمويل

المبالغ لأقرب مليون

السنة البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الفوائد الدائنة	113	105	91	84	89	138	216	282	301	293
الفوائد المدينة	66	52	35	26	23	42	75	107	102	103
صافي الفوائد	48	53	56	58	66	96	141	175	199	190

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمة لبنك الاسكان للتجارة والتمويل للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٠.

الفرضية الثالثة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (35) من خلال التجربة الثالثة بأن العلاقة عكسية ومعنوية بين ربحية بنك الاسكان للتجارة والتمويل والمتغير المستقل (X3) الداخل في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta = -3.266$) بمستوى دلالة ($0.006 > 0.001$)، وبهذا يمكن القول بأن نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) تؤثر سلبياً وبشكل معنوي في ربحية بنك الاسكان للتجارة والتمويل.

وبالتالي نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وربحية بنك الاسكان للتجارة والتمويل، ونرفض الفرضية الثالثة (H_0).

الفرضية الرابعة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (35) من خلال التجربة الثالثة بأنه تم خروج المتغير المستقل (X4) من النموذج المقترح، وبالتالي ليس هناك تأثير بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية بنك الاسكان للتجارة والتمويل، وبهذا نقبل الفرضية الرابعة (H_0) بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وربحية بنك الاسكان للتجارة والتمويل، ونرفض الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وربحية بنك الاسكان للتجارة والتمويل، ويعزى سبب ذلك بأنه من الطبيعي أن لا يكون هناك تأثير معنوي بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) والربحية، كون النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل ربحيتها منخفضة جداً بسبب ارتفاع سيولتها وانخفاض مخاطرتها، أي أن المصرف يحتفظ بأصول ذات سيولة مرتفعة على شكل نقدية وشبه نقدية ذات ربحية منخفضة، بلغت نسبة إلى إجمالي الودائع كما يلي: (٧٩٪، ٨٠٪، ٨٤٪، ٧٦٪، ٧٤٪، ٨٠٪، ٧٩٪، ٧٢٪، ٧٥٪) على الترتيب للأعوام (٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩).

الفرضية الخامسة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف ممثلاً بإجمالي الأصول وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (35) من خلال التجربة الثالثة بأنه تم خروج المتغير المستقل (X5) من النموذج المقترح، وبالتالي ليس هناك تأثير بين حجم المصرف ممثلاً بإجمالي الأصول وبين ربحية بنك الإسكان للتجارة والتمويل، وبهذا نقبل الفرضية الخامسة (H_0) بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف ممثلاً بإجمالي الأصول وبين ربحية بنك الإسكان للتجارة والتمويل، ونرفض الفرضية البديلة (H_1)، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Micco et al, 2007) حيث أظهرت الدراسة أنه لا يوجد ارتباط بين حجم المصرف وربحية المصارف.

٧. بنك الإنماء الصناعي:

أ- اختبار معاملات الارتباط (تحليل الارتباط Correlation):

باستخدام البيانات التي حصلنا عليها في الجدول رقم (٧) من الملحق والمتعلقة بحساب معامل الارتباط الخطي (ارتباط بيرسون) لمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) والممثل للمتغير التابع بعلاقته مع المتغيرات المستقلة المؤثرة عليه وهي: نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات (X1) ونسبة المديونية (X2) ونسبة إجمالي الودائع /إجمالي الموجودات (X3) ونسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X4)، وأخيراً المتغير الخامس الممثل لإجمالي موجودات المصرف والمعبر عن حجم المصرف (X5)، وباستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة SPSS (V.18) فقد توصلنا للنتائج الواردة في الجدول التالي رقم (38):

الجدول رقم (38)

نتائج مصفوفة الارتباط لبنك الإنماء الصناعي

Variables		X1	X2	X3	X4	X5
X1	Pearson Correlation	1				
	Sig. (2-tailed)					
X2	Pearson Correlation	.335	1			
	Sig. (2-tailed)	.378				
X3	Pearson Correlation	.129	-.529	1		
	Sig. (2-tailed)	.740	.143			
X4	Pearson Correlation	.068	-.482	.151	1	
	Sig. (2-tailed)	.862	.189	.698		
X5	Pearson Correlation	.606	.625	-.205	-.118	1
	Sig. (2-tailed)	.083	.072	.596	.763	
Y	Pearson Correlation	.586	-.410	.610	.537	.236
	Sig. (2-tailed)	.097	.273	.081	.136	.541

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

بناءً على نتائج الجدول السابق رقم (38) يتضح لنا ما يلي:

بالنسبة للمتغير الأول: نسبة الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات (X1)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية وضعيفة مع المتغير (X2)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.335 / مقابل مستوى دلالة $(\alpha=0.378)$ اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X2) على (X1)، كما تدل النتائج ذاتها على ضعف العلاقة الارتباطية الخطية والطردية بين (X1) و (X3)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.129 / مقابل مستوى دلالة $(\alpha=0.740)$ اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X3) على (X1)، كما أوضحت النتائج أن (X1) يرتبط بعلاقة ارتباطية خطية طردية وضعيفة مع المتغير (X4) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.068 / مقابل مستوى دلالة $(\alpha=0.862)$ اختبار بذيلين مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X1)، وبقيت علاقة ارتباط (X1) مع المتغير (X5) ضعيفة وطردية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.606) مقابل مستوى دلالة $(\alpha=0.083)$ اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X5) على (X1)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الأول (X1) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وطردية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما 0.586 / بمستوى دلالة $(\alpha=0.097)$ ، مما يدل على ضعف تأثير نسبة الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات (X1) في تحديد ربحية بنك الانماء الصناعي.

بالنسبة للمتغير الثاني: نسبة المديونية (X2)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية عكسية ضعيفة مع المتغير (X3)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون -0.529 / مقابل مستوى دلالة $(\alpha=0.143)$ اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X3) على (X2)، كما تدل النتائج ذاتها على ضعف العلاقة الارتباطية الخطية والعكسية بين (X2) و (X4) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون -0.482 / مقابل مستوى دلالة $(\alpha=0.189)$ ، اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X2)، كما أوضحت النتائج أن (X2) يرتبط بعلاقة ارتباطية خطية طردية وضعيفة مع المتغير (X5)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.625) مقابل مستوى دلالة $(\alpha=0.072)$ اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف

تأثير (X5) على (X2)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثاني (X2) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (-0.410) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.273$)، مما يدل على ضعف تأثير نسبة المديونية (X2) في تحديد ربحية بنك الانماء الصناعي.

بالنسبة للمتغير الثالث: نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات (X3)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية وضعيفة مع المتغير (X4)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.151/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.698$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X3)، كما تدل النتائج ذاتها على أن العلاقة الارتباطية الخطية بين (X3) و (X5) عكسية وضعيفة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.205) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.596$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X5) على (X3)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثالث (X3) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وطردية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.610) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.081$) أي بدرجة ثقة ضعيفة، مما يدل على ضعف تأثير نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات (X3) في تحديد ربحية بنك الانماء الصناعي.

بالنسبة للمتغير الرابع: نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X4)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية عكسية ضعيفة مع المتغير (X5)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.118) مقابل مستوى دلالة ضعيف ($\alpha=0.763$) اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X5) على (X4)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الرابع (X4) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وطردية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.537) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.136$)، مما يدل على ضعف تأثير نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X4) في تحديد ربحية بنك الانماء الصناعي.

بالنسبة للمتغير الخامس: حجم المصرف (X5)

أوضحت النتائج أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الخامس (X5) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وطردية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.236) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.041$)، مما يدل على ضعف تأثير حجم المصرف (X5) في تحديد ربحية بنك الانماء الصناعي.

ب- تحليل الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression):

قامت الدراسة بتقدير معادلة الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) لربحية المصارف على الزمن مع احتساب النسب المالية الخمس على أنها المتغيرات الوسيطة، أي أننا حسبنا معادلة انحدار النسب المالية الخمس على الزمن، ثم حسبنا معادلة انحدار الربحية على الزمن مع مراعاة معادلة انحدار النسب المالية الخمس على الزمن، وكانت نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول رقم (39) التالي، بالاعتماد على بيانات البنك العربي في الجدول رقم (7) من الملحق كما يلي:

الجدول رقم (39)

تحليل الانحدار بخطوتين لبنك الانماء الصناعي

		Unstandardized Coefficients		Beta	t	Sig.	F	Sig.	R.sq	Adj.R.sq
		B	Std. Error							
Equation 1	(Constant)	-1703.128	1079.401		-1.578	.159	2.518	.157	.265	.160
	year	.855	.539	.513	1.587	.157				

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لبنك الانماء الصناعي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٠، وتم الحصول على النتائج باستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (Spss(V.18)).

من خلال الجدول السابق رقم (39) نلاحظ ما يلي: بلغت قيمة ($F=2.518$) بمستوى دلالة

($0.05 < 0.157$) وهذا يشير إلى عدم معنوية النموذج في تفسير ربحية بنك الانماء الصناعي، كما

يشير الجدول رقم (39) أيضاً بأن معامل التحديد ضعيف حيث بلغت قيمته (0.160)، وهذا يدل

على أن المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج تفسر ما نسبته (16%) من تغيرات المتغير

التابع والباقي (84%) تعزى إلى متغيرات أخرى وبالتالي يمكن القول بأن معادلة الانحدار بخطوتين لا تشكل نموذجاً جيداً للتنبؤ بربحية بنك الانماء الصناعي.

ج- تحليل الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات:

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد من أجل تحديد أثر المتغيرات المستقلة معاً على ربحية بنك الانماء الصناعي المتغير التابع (ROE)، حسب طريقة Backward والتي تقترح إدخال المتغيرات دفعة واحدة ثم استبعاد المتغيرات غير المؤثرة على الربحية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (40) التالي بالاعتماد على بيانات بنك الانماء الصناعي في الجدول رقم (٧) من الملحق كما يلي:

الجدول رقم (40)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبنك الانماء الصناعي

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	VIF	F	Sig.	R-Sq	R-Sq(adj)
	B	Std. Error	Beta							
1	(Constant)	-308.528-	233.796		-1.320-	.279	5.514	.095	.902	.738
	X1	1.141	.592	.483	1.926	.150				
	X2	-.367-	.244	-.502-	-1.502-	.230				
	X3	4.322	3.288	.316	1.314	.280				
	X4	.198	.175	.256	1.132	.340				
	X5	16.671	13.174	.352	1.265	.295				
2	(Constant)	-323.882-	241.485		-1.341-	.251	6.139	.053	.860	.720
	X1	1.310	.593	.554	2.208	.092				
	X2	-.525-	.208	-.718-	-2.529-	.065				
	X3	3.292	3.269	.240	1.007	.371				
	X5	18.857	13.483	.398	1.399	.234				
3	(Constant)	-312.499-	241.551		-1.294-	.252	7.826	.025	.824	.719
	X1	1.513	.559	.640	2.709	.042				
	X2	-.636-	.176	-.870-	-3.613-	.015				
	X5	18.555	13.498	.392	1.375	.228				
4	(Constant)	19.309	9.603		2.011	.091	9.401	.014	.758	.677
	X1	1.927	.504	.815	3.825	.009				
	X2	-.500-	.156	-.683-	-3.206-	.018				

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لبنك الانماء الصناعي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، وتم الحصول على النتائج باستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (Spss(V.18)).

مما سبق نلاحظ من الجدول رقم (40) ومن خلال التجربة الرابعة وذلك عند مستوى معنوية $(\alpha=0.01)$ أو $(\alpha=0.05)$ ما يلي:

- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) عند مستوى دلالة $(\alpha=0.01)$ ، حيث بلغت قيمة (β) (1.927) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($0.009 > 0.001$) ، أي بدرجة ثقة شبه كاملة.
- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة المديونية) عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، حيث بلغت قيمة (β) (-0.500) بمستوى دلالة ($0.005 > 0.0018$) .
- تم خروج المتغيرات المستقلة التالية نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات (X3) ونسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/مجموع الموجودات (X4) وحجم المصرف (X5) من التجربة الرابعة في الجدول السابق رقم (40) ليصبح نموذج الانحدار المقترح الخاص ببنك الانماء الصناعي الذي تم التوصل إليه من خلال التجربة الرابعة كما يلي:

$$\hat{Y} = 19.309 + 1.927X1 - 0.500X2$$

يلاحظ أيضاً من خلال الجدول السابق رقم (40) خلو نموذج الانحدار السابق من مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث تظهر نتائج التحليل بأن قيمة (VIF) للمتغيرات المستقلة في النموذج أقل من (5)، وبالتالي فإن الارتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيف وليس ذو أهمية إحصائية، وبذلك يتبين عدم وجود هذه المشكلة مما يعزز دقة نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم.

كما بلغت قيمة F (9.401) بمستوى دلالة ($0.05 > 0.014$) وهي قريبة من الصفر أي بمستوى ثقة شبه كاملة، وهذا يشير إلى معنوية النموذج الشديدة.

كما يشير الجدول رقم (40) أيضاً بأن معامل التحديد المعدل بلغت قيمته (76%) وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج تفسر ما نسبته (76%) من تغيرات المتغير التابع والباقي (24%) تعزى إلى متغيرات أخرى.

وبالتعويض في المعادلة السابقة فإن القيمة المقدرة للربحية في العام ٢٠٠٩ تساوي (٤٠.٩٤) دينار بينما كانت القيمة الفعلية للربحية في العام ٢٠٠٩ تساوي (1.58) دينار وهي بعيدة عن القيمة المقدرة ويعزى سبب هذا البعد إلى وجود شذوذ كبير في قيم العام ٢٠٠٩ لدى بنك الانماء الصناعي، كما هو مبين في الجدول رقم (٧) من الملحق وبالتالي لا تؤخذ بيانات هذه السنة كمعيار لنموذج الانحدار.

بناءً على ما سبق نلاحظ بأن نموذج الانحدار المتعدد المتغيرات أفضل من نموذج الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) للتنبؤ بربحية بنك الانماء الصناعي، حيث بلغت (F=9.401) بمستوى دلالة (0.05>0.014) وهي قريبة جداً من الصفر أي بمستوى ثقة شبه كاملة وهذا يشير إلى معنوية النموذج الشديدة، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (76%) وهذا يشير إلى جودة تمثيل النموذج الشديدة في تفسير ربحية بنك الانماء الصناعي، بينما في نموذج الانحدار بخطوتين (2-StageLeastSquaresRegression) بلغت قيمة (F=2.518) بمستوى دلالة (0.05<0.157) وهذا يشير إلى عدم معنوية النموذج، بينما كانت قيمة معامل التحديد المعدل حسب نموذج الانحدار بخطوتين (2-StageLeastSquaresRegression) ضعيفة بلغت (0.160)، وهذا يشير إلى عدم جودة تمثيل النموذج في تفسير الربحية.

اختبار الفرضيات لبنك الانماء الصناعي:

الفرضية الأولى (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (40) من خلال التجربة الرابعة بأن العلاقة طردية ومعنوية بين ربحية بنك الانماء الصناعي والمتغير المستقل (X_1) الداخلة في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta=1.927$) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($0.009 > 0.001$)، أي بدرجة ثقة شبه كاملة، وبهذا يمكن القول بأن نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات تؤثر إيجابياً وبشكل معنوي في ربحية بنك الانماء الصناعي.

وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصرف التقليدي عند مستوى دلالة 0.001، ونرفض الفرضية البديلة (H_0)، ويعزى سبب ذلك إلى كفاءة المصرف باستخدام مصادر التمويل بالشكل الأمثل. الفرضية الثانية (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (40) من خلال التجربة الرابعة بأن العلاقة عكسية ومعنوية بين ربحية بنك الانماء الصناعي والمتغير المستقل (X_2) الداخلة في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta=-0.500$) بمستوى دلالة ($0.008 > 0.005$)، وبهذا يمكن القول بأن نسبة المديونية تؤثر سلباً وبشكل معنوي في ربحية بنك الانماء الصناعي.

وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف التقليدي عند مستوى دلالة 0.001، ونرفض الفرضية الثانية (H_0)، وتتفق هذه النتيجة

مع دراسة^١ (Fama and French) حيث وجد أن التمويل بالدين يؤثر سلباً على القيمة السوقية للشركة وبالتالي الربحية، ويعزى سبب ذلك إلى ارتفاع تكاليف الديون وعدم استخدامها بالشكل الأمثل. الفرضية الثالثة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (40) من خلال التجربة الرابعة بأنه تم خروج المتغير المستقل (X_3) من النموذج المقترح، وبالتالي ليس هناك تأثير بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية مصرف بنك الانماء الصناعي، وبهذا نقبل الفرضية الثالثة (H_0) بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وربحية بنك الانماء الصناعي، ونرفض الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وربحية بنك الانماء الصناعي، ويعزى سبب ذلك إلى انخفاض معدل نمو الودائع السنوي، وعدم استثمارها بالشكل الأنسب الذي يحقق معدل عائد أعلى من تكلفة الودائع، كما هو مبين في الجدول التالي رقم (41):

الجدول رقم (41)

معدل نمو ودائع العملاء لبنك الانماء الصناعي

السنة	البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
		-	-13%	-51%	96%	25%	286%	-77%	-22%	-61%	-100%

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لبنك الانماء الصناعي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

¹. Fama, E, and French, K, Op, Cit, www.ssrn.com, 1997.

الفرضية الرابعة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (40) من خلال التجربة الرابعة بأنه تم خروج المتغير المستقل (X_4) من النموذج المقترح، وبالتالي ليس هناك تأثير بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وربحية بنك الانماء الصناعي، وبهذا نقبل الفرضية الرابعة (H_0) بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وربحية بنك الانماء الصناعي، ونرفض الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وربحية بنك الانماء الصناعي، ويعزى سبب ذلك إلى أنه من الطبيعي أن لا يكون هناك تأثير معنوي بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) والربحية، كون النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل ربحيتها منخفضة جداً بسبب ارتفاع سيولتها وانخفاض مخاطرتها، حيث بلغت نسبة إلى إجمالي الودائع كما يلي: (77%, 79%, 80%, 84%, 87%, 89%, 90%, 91%, 93%, 94% على الترتيب للأعوام 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009).

الفرضية الخامسة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف ممثلاً بإجمالي الأصول وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (40) من خلال التجربة الرابعة بأنه تم خروج المتغير المستقل (X_5) من النموذج المقترح، وبالتالي ليس هناك تأثير بين حجم المصرف ممثلاً بإجمالي الأصول وبين

ربحية بنك الانماء الصناعي، وبهذا نقبل الفرضية الخامسة (H_0) بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف ممثلاً بإجمالي الأصول وربحية بنك الانماء الصناعي، ونرفض الفرضية البديلة (H_1)، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Micco et al, 2007) حيث أظهرت الدراسة أنه لا يوجد ارتباط بين حجم المصرف وربحية المصارف.

٨. بنك الصادرات والتمويل:

أ- اختبار معاملات الارتباط (تحليل الارتباط Correlation):

باستخدام البيانات التي حصلنا عليها في الجدول رقم (٨) من الملحق والمتعلقة بحساب معامل الارتباط الخطي (ارتباط بيرسون) لمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) والممثل للمتغير التابع بعلاقته مع المتغيرات المستقلة المؤثرة عليه وهي: نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات ($X1$) و نسبة المديونية ($X2$) و نسبة إجمالي الودائع /إجمالي الموجودات ($X3$) ونسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع ($X4$)، و أخيراً المتغير الخامس الممثل لإجمالي موجودات المصرف والمعبر عن حجم المصرف ($X5$)، وباستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (SPSS V.18) فقد توصلنا للنتائج الواردة في الجدول التالي رقم (42):

الجدول رقم (42)

نتائج مصفوفة الارتباط لبنك الصادرات والتمويل

Variables		X1	X2	X3	X4	X5
X1	Pearson Correlation	1				
	Sig. (2-tailed)					
X2	Pearson Correlation	.137	1			
	Sig. (2-tailed)	.726				
X3	Pearson Correlation	.060	.408	1		
	Sig. (2-tailed)	.879	.276			
X4	Pearson Correlation	.503	.636	-.075	1	
	Sig. (2-tailed)	.167	.066	.847		
X5	Pearson Correlation	-.209	-.922**	-.561	-.626	1
	Sig. (2-tailed)	.589	.000	.116	.071	
Y	Pearson Correlation	-.613	.578	-.018	.244	-.475
	Sig. (2-tailed)	.079	.103	.964	.528	.196

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

بناءً على نتائج الجدول السابق رقم (42) يتضح لنا ما يلي:

بالنسبة للمتغير الأول: نسبة الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات (X1)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية وضعيفة مع المتغير (X2)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.137/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.726$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X2) على (X1)، كما تدل النتائج ذاتها على ضعف العلاقة الارتباطية الخطية والطردية بين (X1) و (X3)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.060/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.879$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X3) على (X1)، كما أوضحت النتائج أن (X1) يرتبط بعلاقة ارتباطية خطية طردية ضعيفة مع المتغير (X4) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.503/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.167$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X1)، وبقيت علاقة ارتباط (X1) مع المتغير (X5) ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.209) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.589$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X5) على (X1)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الأول (X1) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما /-0.613/ بمستوى دلالة ($\alpha=0.079$)، مما يدل على ضعف تأثير نسبة الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات (X1) في تحديد ربحية بنك الصادرات والتمويل.

بالنسبة للمتغير الثاني: نسبة المديونية (X2)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية ضعيفة مع المتغير (X3)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.408/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.276$)، مما يدل على ضعف تأثير (X3) على (X2)، كما تدل النتائج ذاتها على ضعف العلاقة الارتباطية الخطية والطردية بين (X2) و (X4) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.636/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.066$)، اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X2)، كما أوضحت النتائج أن (X2) يرتبط بعلاقة ارتباطية خطية عكسية وقوية مع المتغير (X5)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون

(-0.922) مقابل مستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($\alpha=0.000$) اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X5) على (X2)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثاني (X2) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وطردية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.578) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.103$)، مما يدل على ضعف تأثير نسبة المديونية (X2) في تحديد ربحية بنك الصادرات والتمويل.

بالنسبة للمتغير الثالث: نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات (X3)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية عكسية وضعيفة مع المتغير (X4)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /-0.075/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.847$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X3)، كما تدل النتائج ذاتها على أن العلاقة الارتباطية الخطية بين (X3) و (X5) عكسية وضعيفة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.561) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.116$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X5) على (X3)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثالث (X3) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (-0.018) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.964$)، مما يدل على ضعف تأثير نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات (X3) في تحديد ربحية بنك الصادرات والتمويل.

بالنسبة للمتغير الرابع: نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X4)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية عكسية وضعيفة مع المتغير (X5)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.626) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.071$) اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X5) على (X4)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الرابع (X4) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وطردية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.244) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.528$)، مما يدل على ضعف تأثير نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X4) في تحديد ربحية بنك الصادرات والتمويل.

بالنسبة للمتغير الخامس: حجم المصرف (X5)

أوضحت النتائج أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الخامس (X5) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وعكسية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (-0.475) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.196$) أي بدرجة ثقة ضعيفة، مما يدل على ضعف تأثير حجم المصرف (X5) في تحديد ربحية بنك الصادرات والتمويل.

ب- تحليل الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression):

قامت الدراسة بتقدير معادلة الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) لربحية المصارف على الزمن مع احتساب النسب المالية الخمس على أنها المتغيرات الوسيطة، أي أننا حسبنا معادلة انحدار النسب المالية الخمس على الزمن، ثم حسبنا معادلة انحدار الربحية على الزمن مع مراعاة معادلة انحدار النسب المالية الخمس على الزمن، وكانت نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول رقم (43) التالي، بالاعتماد على بيانات البنك العربي في الجدول رقم (8) من الملحق كما يلي:

الجدول رقم (43)

تحليل الانحدار بخطوتين لبنك الصادرات والتمويل

		Unstandardized Coefficients		Beta	t	Sig.	F	Sig.	R.sq	Adj.R.sq
		B	Std. Error							
Equation 1	(Constant)	1560.115	1137.059		1.372	.212	1.849	.216	.209	.096
	year	-.772	.567	-.463	-1.360	.216				

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لبنك الصادرات والتمويل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، وتم الحصول على النتائج باستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (Spss V.18).

من خلال الجدول السابق رقم (43) نلاحظ ما يلي: بلغت قيمة ($F=1.849$) بمستوى دلالة ($0.05 < 0.216$) وهذا يشير إلى عدم معنوية النموذج في تفسير ربحية بنك الصادرات والتمويل، كما يشير الجدول رقم (31) أيضاً بأن معامل التحديد ضعيف حيث بلغت قيمته (0.096)، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج تفسر ما نسبته (9%) من تغيرات المتغير التابع

والباقي (91%) تعزى إلى متغيرات أخرى وبالتالي يمكن القول بأن معادلة الانحدار بخطوتين لا تشكل نموذجاً جيداً للتنبؤ بربحية بنك الصادرات والتمويل.

ج- تحليل الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات:

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد من أجل تحديد أثر المتغيرات المستقلة معاً على ربحية بنك الصادرات والتمويل المتغير التابع (ROE)، حسب طريقة Backward والتي تقترح إدخال المتغيرات دفعة واحدة ثم استبعاد المتغيرات غير المؤثرة على الربحية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (44) التالي بالاعتماد على بيانات بنك الصادرات والتمويل في الجدول رقم (٨) من الملحق كما يلي:

الجدول رقم (44)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبنك الصادرات والتمويل

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	VIF	F	Sig.	R-Sq	R-Sq(adj)
		B	Std. Error	Beta							
1	(Constant)	84.253	140.823		.598	.592		8.223	.057	.932	.819
	X1	-1.516-	.373	-.791-	-4.064-	.027	1.672				
	X2	.520	.667	.329	.780	.492	7.841				
	X3	-.564-	.420	-.360-	-1.345-	.271	3.150				
	X4	.042	.118	.112	.351	.749	4.481				
	X5	-3.360-	3.798	-.469-	-.885-	.441	12.412				
2	(Constant)	102.927	115.192		.894	.422		13.126	.014	.929	.858
	X1	-1.439-	.266	-.751-	-5.411-	.006	1.088				
	X2	.540	.587	.341	.920	.410	7.785				
	X3	-.665-	.271	-.424-	-2.459-	.070	1.677				
	X5	-3.975-	2.976	-.555-	-1.336-	.253	9.765				
3	(Constant)	203.958	34.127		5.976	.002		17.767	.004	.914	.863
	X1	-1.484-	.257	-.774-	-5.768-	.002	1.051				
	X3	-.753-	.249	-.480-	-3.026-	.029	1.466				
	X5	-6.489-	1.159	-.906-	-5.599-	.003	1.528				

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لبنك الصادرات والتمويل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، وتم الحصول على النتائج باستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (Spss(V.18)).

مما سبق نلاحظ من الجدول رقم (44) ومن خلال التجربة الثالثة وذلك عند مستوى معنوية $(\alpha=0.01)$ أو $(\alpha=0.05)$ ما يلي:

- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) عند مستوى دلالة $(\alpha=0.01)$ ، حيث بلغت قيمة (β) (-1.484) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($0.002 > 0.001$)، أي بدرجة ثقة شبه كاملة.

- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، حيث بلغت قيمة (β) (-0.753) بمستوى دلالة $(0.029 > 0.005)$.

- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (حجم المصرف) عند مستوى دلالة $(\alpha=0.03)$ ، حيث بلغت قيمة (β) (-6.489) بمستوى دلالة $(0.003 > 0.001)$.

- تم خروج المتغيرين المستقلين التاليين نسبة المديونية $(X2)$ ونسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/مجموع الموجودات $(X4)$ التجربة الثالثة في الجدول السابق رقم (32) ليصبح نموذج الانحدار المقترح الخاص ببنك الصادرات والتمويل الذي تم التوصل إليه من خلال التجربة الثالثة كما يلي:

$$\hat{Y} = 203.958 - 1.484X1 - 0.753X3 - 6.489X5.$$

يلاحظ أيضاً من خلال الجدول السابق رقم (44) خلو نموذج الانحدار السابق من مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث تظهر نتائج التحليل بأن قيمة (VIF) للمتغيرات المستقلة في النموذج أقل من (5)، وبالتالي فإن الارتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيف وليس ذو أهمية إحصائية، وبذلك يتبين عدم وجود هذه المشكلة مما يعزز دقة نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم.

كما بلغت قيمة F (17.767) بمستوى دلالة $(0.01 > 0.004)$ وهي قريبة جداً من الصفر

أي بمستوى ثقة شبه كاملة، وهذا يشير إلى معنوية النموذج الشديدة.

كما يشير الجدول رقم (44) أيضاً بأن معامل التحديد المعدل بلغت قيمته (91%) وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج تفسر ما نسبته (91%) من تغيرات المتغير التابع والباقي (9%) تعزى إلى متغيرات أخرى.

وبالتعويض في المعادلة السابقة فإن القيمة المقدرة للربحية في العام ٢٠٠٩ تساوي (-0.95) دينار بينما كانت القيمة الفعلية للربحية في العام ٢٠٠٩ تساوي (1.01) دينار وهي قريبة من القيمة المقدرة.

بناءً على ما سبق نلاحظ بأن نموذج الانحدار المتعدد المتغيرات أفضل من نموذج الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) للتنبؤ بربحية بنك الصادرات والتمويل، حيث بلغت ($F=17.767$) بمستوى دلالة ($0.01 > 0.004$) وهي قريبة جداً من الصفر أي بمستوى ثقة شبه كاملة وهذا يشير إلى معنوية النموذج الشديدة، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (91%) وهذا يشير إلى جودة تمثيل النموذج الشديدة في تفسير ربحية بنك الصادرات والتمويل، بينما في نموذج الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) بلغت قيمة ($F=1.849$) بمستوى دلالة ($0.05 < 0.216$) وهذا يشير إلى عدم معنوية النموذج في تفسير ربحية بنك الصادرات والتمويل، بينما كانت قيمة معامل التحديد المعدل حسب نموذج الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) ضعيفة بلغت (0.096)، وهذا يشير إلى عدم جودة تمثيل النموذج في تفسير الربحية.

اختبار الفرضيات لبنك الصادرات والتمويل:

الفرضية الأولى (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (44) من خلال التجربة الثالثة بأن العلاقة عكسية ومعنوية بين ربحية بنك الصادرات والتمويل والمتغير المستقل (X_1) الداخلة في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta = -1.484$) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($0.002 > 0.001$)، أي بدرجة ثقة شبه كاملة، وبهذا يمكن القول بأن نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات تؤثر سلبياً وبشكل معنوي في ربحية بنك الصادرات والتمويل.

وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصرف التقليدي عند مستوى دلالة 0.001، ونرفض الفرضية الأولى (H_0)، ويعزى سبب ذلك إلى عدم كفاءة إدارة المصرف في قيامه باستثمار التسهيلات الائتمانية بالشكل الأمثل.

الفرضية الثانية (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (44) من خلال التجربة الثالثة بأنه تم خروج المتغير المستقل (X_2) من النموذج المقترح، وبالتالي ليس هناك تأثير بين نسبة (المديونية) وبين ربحية بنك الصادرات والتمويل، وبهذا نقبل الفرضية الثانية (H_0) بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (المديونية) وربحية بنك الصادرات والتمويل، ونرفض الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (المديونية) وربحية بنك الصادرات والتمويل، ويعزى سبب ذلك إلى ارتفاع تكاليف الديون وعدم استخدامها بالشكل الأمثل، ونمو الفوائد المدينة بشكل يفوق الفوائد الدائنة بشكل ملحوظ في بعض السنوات كما هو موضح في الجدول التالي رقم (45):

الجدول رقم (45)

معدل نمو الفوائد الدائنة والمدينة لبنك الصادرات والتمويل

السنة البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
معدل نمو الفوائد الدائنة السنوي		26%	-10%	8%	17%	78%	72%	16%	8%	0%
معدل نمو الفوائد المدينة السنوي		23%	18%	-14%	6%	103%	104%	30%	-4%	1%

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لبنك الصادرات والتمويل للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٠

الفرضية الثالثة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (44) من خلال التجربة الثالثة بأن العلاقة عكسية ومعنوية بين ربحية بنك الصادرات والتمويل والمتغير المستقل (X_3) الداخل في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta = -0.753$) بمستوى دلالة ($0.005 > 0.029$)، وبهذا يمكن القول بأن نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) تؤثر سلباً وبشكل معنوي في ربحية بنك الصادرات والتمويل.

وبالتالي نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية بنك الصادرات والتمويل، ونرفض الفرضية الثالثة (H_0). ويعزى سبب ذلك إلى عدم كفاءة الإدارة في استثمار الودائع في الأنشطة المختلفة التي تحقق معدل عائد أعلى من تكلفة الودائع، كما أن هناك تراجع في اعتماد المصرف على ودائع العملاء في تمويل التسهيلات الائتمانية، حيث نلاحظ أن معدل نمو ودائع العملاء أقل من معدل نمو التسهيلات الائتمانية في أغلب السنوات، وأن المصرف يعتمد في تمويل الزيادة في التسهيلات الائتمانية عن طريق موارده الذاتية (زيادة رأس المال)، كما هو مبين في الجدول التالي رقم (46).

الجدول رقم (46)

معدل نمو الودائع لبنك الصادرات والتمويل

										السنة البيان
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
28%	11%	10%	24%	75%	15%	30%	46%	5%	-	معدل نمو ودائع العملاء
-4%	19%	2%	27%	62%	36%	51%	4%	15%	-	معدل نمو التسهيلات الائتمانية السنوي

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لبنك الصادرات والتمويل للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٠

الفرضية الرابعة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (44) من خلال التجربة الثالثة بأنه تم خروج المتغير المستقل (X4) من النموذج المقترح، وبالتالي ليس هناك تأثير بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية بنك الصادرات والتمويل، وبهذا نقبل الفرضية الرابعة (H_0) بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية بنك الصادرات والتمويل، ونرفض الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وربحية بنك الصادرات والتمويل.

ويعزى سبب ذلك إلى أن المصرف يحتفظ بأصول ذات سيولة مرتفعة على شكل نقدية وشبه نقدية ذات ربحية منخفضة، بلغت نسبة إلى إجمالي الودائع كما يلي: (69%, 92%, 93%, 76%, 61%, 55%, 76%, 66%, 72%, 68%) على الترتيب للأعوام (2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009).

الفرضية الخامسة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف ممثلاً بإجمالي الأصول وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (44) من خلال التجربة الثالثة بأن العلاقة عكسية ومعنوية بين ربحية بنك الصادرات والتمويل والمتغير المستقل (X_5) الداخلة في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta = -6.489$) بمستوى دلالة ($0.003 > 0.001$)، وبهذا يمكن القول بأن (حجم المصرف) يؤثر سلبياً وبشكل معنوي في ربحية بنك الصادرات والتمويل.

وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين (حجم المصرف) وربحية بنك الصادرات والتمويل، ونرفض الفرضية الخامسة (H_0)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كلاً من من (Naceur and Goaied)¹ بأن العلاقة عكسية بين حجم الشركة وربحياتها، حيث أجريت الدراسة عن الشركات المدرجة في سوق تونس المالي وقد تم أخذ القيمة الدفترية للموجودات كمؤشر عن حجم الشركة.

٩. بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن:

أ- اختبار معاملات الارتباط (تحليل الارتباط Correlation):

باستخدام البيانات التي حصلنا عليها في الجدول رقم (٩) من الملحق والمتعلقة بحساب معامل الارتباط الخطي (ارتباط بيرسون) لمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) والممثل للمتغير التابع بعلاقته مع المتغيرات المستقلة المؤثرة عليه وهي: نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات (X_1) و نسبة المديونية (X_2) و نسبة إجمالي الودائع /إجمالي الموجودات (X_3) ونسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X_4)، و أخيراً المتغير الخامس الممثل لإجمالي موجودات المصرف والمعبر عن حجم المصرف (X_5)، وباستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (SPSS V.18) فقد توصلنا للنتائج الواردة في الجدول التالي رقم (47):

1. Naceur S,B, and Goaied, M, The relationship between dividend policy, financial structure, profitability and firm value, **Applied financial economics**, pp.843-849, 2002.

الجدول رقم (47)

نتائج مصفوفة الارتباط للمؤسسة العربية المصرفية الأردن

Variables		X1	X2	X3	X4	X5
X1	Pearson Correlation	1				
	Sig. (2-tailed)					
X2	Pearson Correlation	.141	1			
	Sig. (2-tailed)	.717				
X3	Pearson Correlation	.785*	.490	1		
	Sig. (2-tailed)	.012	.181			
X4	Pearson Correlation	-.097	.238	-.405	1	
	Sig. (2-tailed)	.805	.537	.280		
X5	Pearson Correlation	-.075	-.920**	-.464	-.080	1
	Sig. (2-tailed)	.847	.000	.208	.837	
Y	Pearson Correlation	-.810**	-.586	-.757	-.198	.453
	Sig. (2-tailed)	.008	.097	.018	.610	.221

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

بناءً على نتائج الجدول السابق رقم (47) يتضح لنا ما يلي:

بالنسبة للمتغير الأول: نسبة الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات (X1)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية وضعيفة مع المتغير (X2)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.141 / مقابل مستوى دلالة $(\alpha=0.717)$ اختبار بذييلين، مما يدل على ضعف تأثير (X2) على (X1)، كما تدل النتائج على قوة العلاقة الارتباطية الخطية والطردية بين (X1) و (X3)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.785 / مقابل مستوى دلالة $(\alpha=0.012)$ اختبار بذييلين، مما يدل على قوة تأثير (X3) على (X1)، كما أوضحت النتائج أن (X1) يرتبط بعلاقة ارتباطية خطية عكسية وضعيفة مع المتغير (X4) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون -0.097 / مقابل مستوى دلالة $(\alpha=0.805)$ اختبار بذييلين مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X1)، وبقيت علاقة ارتباط (X1) مع المتغير (X5) ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون -0.075 / مقابل مستوى دلالة $(\alpha=0.847)$ اختبار بذييلين، مما يدل على ضعف تأثير (X5) على (X1)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير

المستقل الأول (X1) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت قوية وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما -0.810 / بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($\alpha=0.0008$) أي بدرجة ثقة شبه كاملة، مما يدل على مدى قوة تأثير نسبة الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات (X1) في تحديد ربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن.

بالنسبة للمتغير الثاني: نسبة المديونية (X2)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية ضعيفة مع المتغير (X3)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.490 / مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.181$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X3) على (X2)، كما تدل النتائج ذاتها على ضعف العلاقة الارتباطية الخطية والطردية بين (X2) و (X4) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.238 / مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.037$)، اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X2)، كما أوضحت النتائج أن (X2) يرتبط بعلاقة ارتباطية خطية عكسية وقوية مع المتغير (X5)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.920) مقابل مستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($\alpha=0.0000$) اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X5) على (X2)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثاني (X2) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (-0.586) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.097$)، مما يدل على ضعف تأثير نسبة المديونية (X2) في تحديد ربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن.

بالنسبة للمتغير الثالث: نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات (X3)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية عكسية وضعيفة مع المتغير (X4)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون -0.405 / مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.280$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X3)، كما تدل النتائج ذاتها على أن العلاقة الارتباطية الخطية بين (X3) و (X5) عكسية ضعيفة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.464) مقابل

مستوى دلالة ($\alpha=0.208$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير ($X5$) على ($X3$)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثالث ($X3$) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت عكسية وقوية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (-0.757) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.018$)، مما يدل على قوة تأثير نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات ($X3$) في تحديد ربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن.

بالنسبة للمتغير الرابع: نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع ($X4$)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية عكسية ضعيفة مع المتغير ($X5$)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.080) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.837$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير ($X5$) على ($X4$)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الرابع ($X4$) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (-0.198) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.610$)، مما يدل على ضعف تأثير نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع ($X4$) في تحديد ربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن.

بالنسبة للمتغير الخامس: حجم المصرف ($X5$)

أوضحت النتائج أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الخامس ($X5$) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وطردية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.453) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.221$) أي بدرجة ثقة ضعيفة، مما يدل على ضعف تأثير حجم المصرف ($X5$) في تحديد ربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن.

ب- تحليل الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression):

قامت الدراسة بتقدير معادلة الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) لربحية المصارف على الزمن مع احتساب النسب المالية الخمس على أنها المتغيرات الوسيطة، أي

أننا حسبنا معادلة انحدار النسب المالية الخمس على الزمن، ثم حسبنا معادلة انحدار الربحية على الزمن مع مراعاة معادلة انحدار النسب المالية الخمس على الزمن، وكانت نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول رقم (48) التالي، بالاعتماد على بيانات البنك العربي في الجدول رقم (٩) من الملحق كما يلي:

الجدول رقم (٤٨)

تحليل الانحدار بخطوتين لبنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن

		Unstandardized Coefficients		Beta	t	Sig.	F	Sig.	R.sq	Adj.R.sq
		B	Std. Error							
Equation 1	(Constant)	-2311.458	1303.656		-1.773	.120	3.180	.118	.312	.214
	year	1.160	.651	.562	1.783	.118				

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لبنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، وتم الحصول على النتائج باستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (Spss(V.18).

من خلال الجدول السابق رقم (٤٨) نلاحظ ما يلي: بلغت قيمة ($F=3.180$) بمستوى دلالة ($0.05 < 0.118$) وهذا يشير إلى عدم معنوية النموذج في تفسير ربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن، كما يشير الجدول رقم (٤٨) أيضاً بأن معامل التحديد ضعيف حيث بلغت قيمته (0.214)، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج تفسر ما نسبته (21.4%) من تغيرات المتغير التابع والباقي (78.6%) تعزى إلى متغيرات أخرى وبالتالي يمكن القول بأن معادلة الانحدار بخطوتين لا تشكل نموذجاً جيداً للتنبؤ بربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن.

ج- تحليل الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات:

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد من أجل تحديد أثر المتغيرات المستقلة معاً على ربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن المتغير التابع (ROE)، حسب طريقة Backward والتي تقترح إدخال المتغيرات دفعة واحدة ثم استبعاد المتغيرات غير المؤثرة على الربحية، وذلك كما

هو موضح في الجدول رقم (49) التالي بالاعتماد على بيانات بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردني في الجدول رقم (٩) من الملحق كما يلي:

الجدول رقم (49)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبنك المؤسسة العربية المصرفية الأردني

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	VIF	F	Sig.	R-Sq	R-Sq(adj)
	B	Std. Error	Beta							
1	(Constant)	242.718	299.414	.811	.477		6.362	.079	.914	.770
	X1	-1.294-	1.236	-.618-	-1.047-	.372				
	X2	-1.395-	2.094	-.477-	-.666-	.553				
	X3	-.242-	1.022	-.202-	-.237-	.828				
	X4	-.255-	.483	-.237-	-.527-	.634				
	X5	-2.683-	8.916	-.146-	-.301-	.783				
2	(Constant)	261.713	252.144	1.038	.358		10.391	.022	.912	.824
	X1	-1.574-	.323	-.751-	-4.865-	.008				
	X2	-1.755-	1.257	-.601-	-1.397-	.235				
	X4	-.151-	.179	-.141-	-.842-	.447				
	X5	-3.094-	7.644	-.168-	-.405-	.706				
3	(Constant)	160.836	35.075	4.585	.006		16.570	.005	.909	.854
	X1	-1.600-	.289	-.764-	-5.542-	.003				
	X2	-1.281-	.413	-.438-	-3.104-	.027				
	X4	-.180-	.151	-.167-	-1.191-	.287				
4	(Constant)	158.386	36.215	4.374	.005		22.573	.002	.883	.844
	X1	-1.554-	.296	-.742-	-5.250-	.002				
	X2	-1.406-	.413	-.481-	-3.408-	.014				

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لبنك المؤسسة العربية المصرفية الأردني للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٠، وتم الحصول على النتائج باستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (Spss(V.18).

مما سبق نلاحظ من الجدول رقم (49) ومن خلال التجربة الرابعة وذلك عند مستوى معنوية $(\alpha=0.01)$ أو $(\alpha=0.05)$ ما يلي:

- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) عند مستوى دلالة $(\alpha=0.01)$ ، حيث بلغت قيمة (β) (-1.554) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($0.0002 > 0.001$) ، أي بدرجة ثقة شبه كاملة.

- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة المديونية) عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، حيث بلغت قيمة (β) (-1.406) بمستوى دلالة ($0.005 > 0.014$).
- تم خروج المتغيرات المستقلة التالية نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات ($X3$) ونسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/مجموع الموجودات ($X4$) وحجم المصرف ($X5$) من التجربة الرابعة في الجدول السابق رقم (٣٥) ليصبح نموذج الانحدار المقترح الخاص ببنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن الذي تم التوصل إليه من خلال التجربة الرابعة كما يلي:

$$\hat{Y} = 158.386 - 1.554X1 - 1.406X2$$

يلاحظ أيضاً من خلال الجدول السابق رقم (49) خلو نموذج الانحدار السابق من مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث تظهر نتائج التحليل بأن قيمة (VIF) للمتغيرات المستقلة في النموذج أقل من (5)، وبالتالي فإن الارتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيف وليس ذو أهمية إحصائية، وبذلك يتبين عدم وجود هذه المشكلة مما يعزز دقة نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم.

كما بلغت قيمة F (22.573) بمستوى دلالة ($0.01 > 0.002$) وهي قريبة جداً من الصفر أي بمستوى ثقة شبه كاملة، وهذا يشير إلى معنوية النموذج الشديدة.

كما يشير الجدول رقم (49) أيضاً بأن معامل التحديد المعدل بلغت قيمته (88%) وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج تفسر ما نسبته (88%) من تغيرات المتغير التابع والباقي (12%) تعزى إلى متغيرات أخرى.

وبالتعويض في المعادلة السابقة فإن القيمة المقدرة للربحية في العام ٢٠٠٩ تساوي (20.05) دينار بينما كانت القيمة الفعلية للربحية في العام ٢٠٠٩ تساوي (١٧.٦٠) دينار وهي قريبة من القيمة المقدرة.

بناءً على ما سبق نلاحظ بأن نموذج الانحدار المتعدد المتغيرات أفضل من نموذج الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) للتنبؤ بربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن، حيث بلغت قيمة ($F=22.573$) بمستوى دلالة ($0.002 < 0.01$) وهي قريبة جداً من الصفر أي بمستوى ثقة شبه كاملة وهذا يشير إلى معنوية النموذج الشديدة، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (88%) وهذا يشير إلى جودة تمثيل النموذج الشديدة في تفسير ربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن، بينما في نموذج الانحدار بخطوتين (2-StageLeastSquaresRegression) بلغت قيمة ($F=3.180$) بمستوى دلالة ($0.05 < 0.118$) وهذا يشير إلى عدم معنوية النموذج في تفسير ربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن، بينما كانت قيمة معامل التحديد المعدل حسب نموذج الانحدار بخطوتين (2-StageLeastSquaresRegression) ضعيفة بلغت (0.214)، وهذا يشير إلى عدم جودة تمثيل النموذج في تفسير ربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن.

اختبار الفرضيات لبنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن:

الفرضية الأولى (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (49) من خلال التجربة الرابعة بأن العلاقة عكسية ومعنوية بين ربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن والمتغير المستقل (X_1) الداخل في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta = -1.554$) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($0.002 > 0.001$)، أي بدرجة ثقة شبه كاملة، وبهذا يمكن القول بأن نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات تؤثر سلباً وبشكل معنوي في ربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن.

وبالتالي نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) وربحية المصرف التقليدي عند مستوى دلالة ٠.٠٠١، ونرفض الفرضية الأولى (H_0)، ويعزى سبب ذلك إلى تراجع اعتماد المصرف على الفوائد الدائنة كإيرادات أساسية في نشاطه بشكل ملحوظ في بعض السنوات وخاصة في السنوات (2003, 2002, 2001, 2009, 2008, 2007) وذلك نتيجة انخفاض معدل النمو في التسهيلات الائتمانية، في الأعوام المذكورة، كما هو مبين في الجدول التالي رقم (50):

الجدول رقم (50)

معدل نمو الفوائد الدائنة والتسهيلات الائتمانية وودائع العملاء لبنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن

السنة	البيان	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
معدل نمو التسهيلات الائتمانية السنوي	-	6%	0%	11%	16%	25%	15%	11%	-5%	18%	-
معدل نمو الفوائد الدائنة السنوي	-	-12%	6%	28%	51%	36%	8%	-11%	-9%	-8%	-
معدل نمو وودائع العملاء	-	5%	-9%	46%	3%	10%	14%	8%	-8%	11%	-

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لبنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٠

الفرضية الثانية (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (49) من خلال التجربة الرابعة بأن العلاقة عكسية ومعنوية بين ربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن والمتغير المستقل (X_2) الداخل في النموذج المقترح،

حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta = -1.406$) بمستوى دلالة ($0.0014 > 0.005$)، وبالتالي يمكن القول بأن نسبة المديونية تؤثر سلباً وبشكل معنوي في ربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن، وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصرف التقليدي عند مستوى دلالة 0.001، ونرفض الفرضية الثانية (H_0)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة¹ (Fama and French) حيث وجدوا أن التمويل بالدين يؤثر سلباً على القيمة السوقية للشركة، ويعزى سبب ذلك إلى ارتفاع تكاليف الديون وعدم استخدامها بالشكل الأمثل، وخاصة في السنوات (2005, 2006, 2007, 2008, 2009) كما هو موضح في الجدول التالي رقم (51):

الجدول رقم (51)

معدل نمو الفوائد الدائنة والمدينة لبنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن

السنة \ البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
معدل نمو الفوائد الدائنة	-	-8%	-9%	-11%	8%	36%	51%	28%	6%	-12%
معدل نمو الفوائد المدينة	-	13%	23%	-35%	-6%	67%	86%	38%	-11%	19%

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة لمصرف سوستيه جنرال للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

الفرضية الثالثة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (49) من خلال التجربة الرابعة بأنه تم خروج المتغير المستقل (X_3) من النموذج المقترح، وبالتالي ليس هناك تأثير بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن، وبهذا نقبل الفرضية الثالثة (H_0) بعدم وجود علاقة

¹ Fama, E, and French, K, Taxes, Financing decisions, and firm value, www.ssrn.com, 1997.

ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن، ونرفض الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن. ويعزى سبب ذلك إلى عدم استثمار الودائع بالشكل الأنسب الذي يحقق معدل عائد أعلى من تكلفة الودائع.

الفرضية الرابعة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصرف التقليدي. الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (49) من خلال التجربة الرابعة بأنه تم خروج المتغير المستقل (X_4) من النموذج المقترح، وبالتالي ليس هناك تأثير بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن، وبهذا نقبل الفرضية الرابعة (H_0) بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن، ونرفض الفرضية البديلة (H_1)، ويعزى سبب ذلك إلى أن المصرف يحتفظ بأصول ذات سيولة مرتفعة على شكل نقدية وشبه نقدية ذات ربحية منخفضة، أي أن المصرف يحتفظ بأصول ذات سيولة مرتفعة على شكل نقدية وشبه نقدية ذات ربحية منخفضة، بلغت على الترتيب نسبة إلى إجمالي الودائع كما يلي: (77%, 79%, 75%, 72%, 68%, 73%, 71%, 73%, 60%) للأعوام (2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009).

الفرضية الخامسة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول وبين ربحية المصرف التقليدي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف ممثلاً بإجمالي الأصول وبين ربحية المصرف التقليدي.

يبين الجدول السابق رقم (49) من خلال التجربة الرابعة بأنه تم خروج المتغير المستقل (X_5) من النموذج المقترح، وبالتالي ليس هناك تأثير بين حجم المصرف ممثلاً بإجمالي الأصول وبين ربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن، وبهذا نقبل الفرضية الخامسة (H_0) بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف ممثلاً بإجمالي الأصول وربحية بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن، ونرفض الفرضية البديلة (H_1)، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Micco et al, 2007) حيث أظهرت الدراسة أنه لا يوجد ارتباط بين حجم المصرف وربحية المصارف، ويعزى سبب ذلك بأن زيادة الحجم تخفض من المخاطر وبالتالي ينخفض معدل العائد على المطلوب.

ويعزى سبب ذلك إلى أن نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات مرتفعة والتي تتميز بانخفاض ربحيتها، حيث بلغت على الترتيب (٥٥٪، ٥٣٪، ٥٢٪، ٥٣٪، ٥١٪، ٤٣٪، ٤٩٪، ٥٢٪، ٥١٪، ٥١٪) للأعوام (٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩).

٤. إجراء الاختبارات الإحصائية للمصارف التسعة مجتمعة وبناء النموذج:

أ- تحليل العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

باستخدام بيانات المصارف مجتمعة (عينة الدراسة) والمتعلقة بحساب معامل الارتباط الخطي (ارتباط بيرسون) لمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) والممثل للمتغير التابع بعلاقته مع المتغيرات المستقلة المؤثرة عليه وهي: نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات (X_1) و نسبة المديونية (X_2) و نسبة إجمالي الودائع /إجمالي الموجودات (X_3) ونسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X_4)، و أخيراً المتغير الخامس الممثل لإجمالي موجودات المصرف والمعبر

عن حجم المصرف (X5)، وباستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (SPSS(V.18) فقد توصلنا للنتائج الواردة في الجدول التالي رقم (52):

الجدول رقم (52)

نتائج مصفوفة الارتباط للمصارف مجتمعة

Variables		X1	X2	X3	X4	X5
X1	Pearson Correlation	1				
	Sig. (2-tailed)					
X2	Pearson Correlation	.108	1			
	Sig. (2-tailed)	.377				
X3	Pearson Correlation	.343**	.502**	1		
	Sig. (2-tailed)	.004	.000			
X4	Pearson Correlation	.325**	.094	.224	1	
	Sig. (2-tailed)	.004	.432	.059		
X5	Pearson Correlation	.126	-.296*	.185	-.251*	1
	Sig. (2-tailed)	.303	.018	.146	.034	
Y	Pearson Correlation	-.391**	.221	-.194	-.219	.296*
	Sig. (2-tailed)	.000	.066	.107	.052	.012

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

بناءً على نتائج الجدول السابق رقم (52) يتضح لنا ما يلي:

بالنسبة للمتغير الأول: نسبة الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات (X1)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية وضعيفة مع المتغير (X2)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون / 0.108 / مقابل مستوى دلالة ($\alpha = 0.377$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X2) على (X1)، كما تدل النتائج ذاتها على ضعف العلاقة الارتباطية الخطية والطردية بين (X1) و (X3)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون / 0.343 / مقابل مستوى دلالة ($\alpha = 0.004$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X3) على (X1)، كما أوضحت النتائج أن (X1) يرتبط بعلاقة ارتباطية خطية طردية وضعيفة مع المتغير (X4)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون / 0.325 / مقابل مستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($\alpha = 0.004$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X1)، وبقيت علاقة ارتباط

(X1) مع المتغير (X5) ضعيفة وطردية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.126) مقابل مستوى دلالة ($\alpha = 0.303$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X5) على (X1)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الأول (X1) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما /-0.391/ بمستوى دلالة ($\alpha = 0.0000$)، مما يدل على ضعف تأثير نسبة الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات (X1) في تحديد ربحية المصارف مجتمعة.

بالنسبة للمتغير الثاني: نسبة المديونية (X2)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية وقوية مع المتغير (X3)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.502/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha = 0.0000$) اختبار بذيلين، مما يدل على قوة تأثير (X3) على (X2)، كما تدل النتائج ذاتها على ضعف العلاقة الارتباطية الخطية والطردية بين (X2) و (X4) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.094/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha = 0.432$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X2)، كما أوضحت النتائج أن (X2) يرتبط بعلاقة ارتباطية خطية عكسية وضعيفة مع المتغير (X5)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.296) مقابل مستوى دلالة ($\alpha = 0.018$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X5) على (X2)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثاني (X2) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وطردية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.221) مقابل مستوى دلالة ($\alpha = 0.066$)، مما يدل على ضعف تأثير نسبة المديونية (X2) في تحديد ربحية المصارف مجتمعة.

بالنسبة للمتغير الثالث: نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات (X3)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية طردية وضعيفة مع المتغير (X4)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون /0.224/ مقابل مستوى دلالة ($\alpha = 0.059$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X4) على (X3)، كما تدل النتائج ذاتها على أن العلاقة الارتباطية الخطية بين

(X3) و (X5) طردية وضعيفة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.185) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.146$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X5) على (X3)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الثالث (X3) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (-0.194) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.107$) أي بدرجة ثقة ضعيفة، مما يدل على ضعف تأثير نسبة إجمالي الودائع/مجموع الموجودات (X3) في تحديد ربحية المصارف مجتمعة.

بالنسبة للمتغير الرابع: نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X4)

أوضحت النتائج أنه يرتبط بعلاقة ارتباط خطية عكسية وضعيفة مع المتغير (X5)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.251) مقابل مستوى دلالة ضعيف ($\alpha=0.034$) اختبار بذيلين، مما يدل على ضعف تأثير (X5) على (X4)، رغم أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الرابع (X4) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وعكسية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (-0.219) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.052$)، مما يدل على ضعف تأثير نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع (X4) في تحديد ربحية المصارف مجتمعة.

بالنسبة للمتغير الخامس: حجم المصرف (X5)

أوضحت النتائج أن قيمة معامل الارتباط الخطي الجزئي بين المتغير المستقل الخامس (X5) والمتغير التابع الدال على الربحية (Y) كانت ضعيفة وطردية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بينهما (0.296) مقابل مستوى دلالة ($\alpha=0.012$)، مما يدل على ضعف تأثير حجم المصرف (X5) في تحديد ربحية المصارف مجتمعة.

ب- تحليل الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression):

قامت الدراسة بتقدير معادلة الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) لربحية المصارف على الزمن مع احتساب النسب المالية الخمس على أنها المتغيرات الوسيطة، أي أننا حسبنا معادلة انحدار النسب المالية الخمس على الزمن، ثم حسبنا معادلة انحدار الربحية على الزمن مع مراعاة معادلة انحدار النسب المالية الخمس على الزمن، وكانت نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول رقم (53) التالي.

الجدول رقم (٥٣)

تحليل الانحدار بخطوتين للمصارف مجتمعة

		Unstandardized Coefficients		Beta	t	Sig.	F	Sig.	R.sq	Adj.R.sq
		B	Std. Error							
Equation 1	(Constant)	-972.244	788.506		-1.233	.223	1.560	.217	.026	.009
	year	.491	.393	.210	1.249	.217				

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف مجتمعة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٠، وتم الحصول على النتائج باستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (Spss(V.18)).

من خلال الجدول السابق رقم (53) نلاحظ ما يلي: بلغت قيمة ($F=1.560$) بمستوى دلالة ($0.05 < 0.217$) وهذا يشير إلى عدم معنوية النموذج في تفسير ربحية المصارف مجتمعة، كما يشير الجدول رقم (53) أيضاً بأن معامل التحديد ضعيف حيث بلغت قيمته (0.009)، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج غير قادرة على تفسير ربحية المصارف مجتمعة، وبالتالي يمكن القول بأن معادلة الانحدار بخطوتين لا تشكل نموذجاً جيداً للتنبؤ بربحية المصارف مجتمعة.

ج- تحليل الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات:

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد من أجل تحديد أثر المتغيرات المستقلة معاً على ربحية المصارف مجتمعة المتغير التابع (ROE)، وذلك حسب طريقة (Backward) التي تقترح إدخال

المتغيرات دفعة واحدة ثم استبعاد المتغيرات غير المؤثرة على الربحية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (54) وذلك باستخدام بيانات المصارف مجتمعة (عينة الدراسة).

الجدول رقم (54)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد للمصارف مجتمعة (عينة الدراسة)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	VIF	F	Sig.	R-Sq	R-Sq(adj)
	B	Std. Error	Beta							
1	(Constant)	-107.022-	20.792		-5.147-	.000	16.320	.000	.602	.624
	X1	-1.030-	.200	-.546-	-5.140-	.000				
	X2	.967	.179	.573	5.404	.000				
	X3	-.214-	.085	-.288-	-2.533-	.014				
	X4	.057	.062	.091	.929	.357				
	X5	2.963	.570	.507	5.197	.000				
2	(Constant)	-103.863-	20.486		-5.070-	.000	20.235	.000	.595	.615
	X1	-.948-	.179	-.502-	-5.281-	.000				
	X2	.968	.179	.573	5.415	.000				
	X3	-.214-	.085	-.287-	-2.531-	.014				
	X5	2.955	.569	.506	5.190	.000				

المصدر: بيانات التقارير السنوية والميزانيات المجمعة للمصارف مجتمعة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، وتم الحصول على النتائج باستخدام حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (Spss(V.18).

مما سبق من الجدول رقم (54) ومن خلال التجربة الثانية، وعند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) نلاحظ ما يلي:

- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات) عند مستوى دلالة ٠.٠٠١، حيث بلغت قيمة (β) (٠.٩٤٨-) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($٠.٠٠٠ > ٠.٠٠١$)، أي بدرجة ثقة شبة كاملة.
- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة المديونية) عند مستوى دلالة ٠.٠٠١، حيث بلغت قيمة (β) (٠.٩٦٨) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($٠.٠٠٠ > ٠.٠٠١$)، أي بدرجة ثقة شبة كاملة.

- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (نسبة إجمالي الدوائج/مجموع الموجودات) عند مستوى دلالة ٠.٠٠٥، حيث بلغت قيمة (β) (-0.214) بمستوى دلالة ضعيف (٠.٠١٤ > ٠.٠٠٥)، أي بدرجة ثقة عالية.
- معنوية معامل الانحدار الجزئي (β) المتعلق بالمتغير (حجم المصرف) عند مستوى دلالة ٠.٠٠١، حيث بلغت قيمة (β) (٢.٩٥٥) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر (٠.٠٠٠ > ٠.٠٠١)، أي بدرجة ثقة شبة كاملة.
- تم خروج المتغير المستقل (نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الدوائج) من التجربة الثانية في الجدول رقم (54) السابق، ليصبح نموذج الانحدار المقترح الخاص بالمصارف مجتمعة الذي تم التوصل إليه من خلال التجربة الثانية كما يلي:

$$\hat{Y} = -103.863 - 0.948X_1 + 0.968X_2 - 0.214X_3 + 2.955X_5$$

يلاحظ أيضاً من خلال الجدول السابق رقم (54) خلو نموذج الانحدار السابق من مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث تظهر نتائج التحليل بأن قيمة (VIF) للمتغيرات المستقلة في النموذج أقل من (5)، وبالتالي فإن الارتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيف وليس ذو أهمية إحصائية، وبذلك يتبين عدم وجود هذه المشكلة مما يعزز دقة نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم.

كما بلغت قيمة F (20.235) بمستوى دلالة ($0.01 > 0.000$) وهي قريبة جداً من الصفر أي بمستوى ثقة شبة كاملة، ويشير ذلك إلى معنوية النموذج الشديدة، كما يشير الجدول أيضاً بأن معامل التحديد بلغت قيمته (0.615) وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج تفسر ما نسبته (61.5%) من تغيرات المتغير التابع والباقي (38.5%) تعزى إلى متغيرات أخرى، وبالتعويض في المعادلة السابقة فإن القيمة المقدرة للربحية في العام ٢٠٠٩ تساوي (5.40) دينار بينما كانت القيمة الفعلية للربحية في العام ٢٠٠٩ تساوي (7.15) دينار وهي قريبة من القيمة المقدرة.

بناءً على ما سبق نلاحظ بأن نموذج الانحدار المتعدد المتغيرات أفضل من نموذج الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) للتنبؤ بربحية المصارف مجتمعة، حيث بلغت قيمة ($F=20.235$) بمستوى دلالة ($0.01 > 0.000$) وهي قريبة جداً من الصفر أي بمستوى ثقة شبه كاملة وهذا يشير إلى معنوية النموذج الشديدة، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.615) وهذا يشير إلى جودة تمثيل النموذج الشديدة في تفسير ربحية المصارف مجتمعة، بينما في نموذج الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) بلغت قيمة ($F=1.560$) بمستوى دلالة ($0.05 < 0.217$) وهذا يشير إلى عدم معنوية النموذج في تفسير ربحية المصارف مجتمعة، بينما كانت قيمة معامل التحديد المعدل حسب نموذج الانحدار بخطوتين (2-Stage Least Squares Regression) ضعيفة بلغت (0.009)، وهذا يشير إلى عدم جودة تمثيل النموذج في تفسير ربحية المصارف مجتمعة.

اختبار الفرضيات للمصارف مجتمعة

الفرضية الأولى (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات الائتمانية) وبين ربحية المصارف التقليدية.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات الائتمانية) وبين ربحية المصارف التقليدية.

يبين الجدول السابق رقم (54) ومن خلال التجربة الثانية بأن العلاقة عكسية ومعنوية بين ربحية المصارف التقليدية مجتمعة والمتغير المستقل (X_1) الداخل في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta = -0.948$) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر (> 0.000) أي بدرجة ثقة شبه كاملة.

وبالتالي يمكن القول بأن نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات الائتمانية) تؤثر سلبياً وبشكل معنوي في ربحية المصارف التقليدية مجتمعة عند مستوى دلالة 0.01، وبهذا نقبل الفرضية البديلة

(H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات الائتمانية) وربحية المصارف التقليدية، ونرفض الفرضية الأولى (H_0) بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (الفوائد الدائنة/صافي التسهيلات الائتمانية) وربحية المصارف التقليدية، ويعزى سبب ذلك إلى أن معظم المصارف شهدت انخفاضاً استثماراتها في التسهيلات الائتمانية.

الفرضية الثانية (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصارف التقليدية.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصارف التقليدية.

يبين الجدول السابق رقم (54) من خلال التجربة الثانية بأن العلاقة طردية ومعنوية بين ربحية المصارف التقليدية مجتمعة والمتغير المستقل (X_2) الداخل في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta=0.968$) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر (>0.000)، وبالتالي يمكن القول بأن نسبة المديونية تؤثر إيجابياً وبشكل معنوي في ربحية المصارف مجتمعة، وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية وبين ربحية المصارف التقليدية عند مستوى دلالة 0.001 ، ونرفض الفرضية الثانية (H_0). ويعزى سبب ذلك إلى انخفاض تكاليف الديون الفعلية.

الفرضية الثالثة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصارف التقليدية.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وبين ربحية المصارف التقليدية.

يبين الجدول السابق رقم (54) من خلال التجربة الثانية بأن العلاقة عكسية ومعنوية بين ربحية المصارف التقليدية مجتمعة والمتغير المستقل (X_3) الداخل في النموذج المقترح، حيث بلغت قيمة

معامل الانحدار الجزئي ($\beta = -0.214$) بمستوى دلالة ($0.005 > 0.014$) أي بدرجة ثقة قوية، وبالتالي يمكن القول بأن نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) تؤثر سلبياً وبشكل معنوي في ربحية المصارف التقليدية مجتمعة، وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (إجمالي الودائع/مجموع الموجودات) وربحية المصارف التقليدية عند مستوى دلالة 0.005، ونرفض الفرضية الثالثة (H_0).

وهذا لا يتفق مع دراسة ' (Aburime) التي قامت باختبار محددات ربحية المصارف التقليدية في النيجر والتي توصلت إلى أن المصارف ذات الأداء الأفضل هي المصارف التي تحافظ على مستوى عال من الودائع نسبة لموجوداتها.

الفرضية الرابعة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصارف التقليدية.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصارف التقليدية.

يبين الجدول السابق رقم (54) ومن خلال التجربة الثانية، بأنه تم خروج المتغير المستقل (x4) من النموذج المقترح، وبالتالي ليس هناك تأثير بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصارف التقليدية مجتمعة، وبهذا نقبل الفرضية الرابعة (H_0) بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصارف التقليدية مجتمعة، ونرفض الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة (النقد والاستثمارات قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) وبين ربحية المصارف التقليدية مجتمعة، ويعزى سبب ذلك بأنه من الطبيعي أن لا يكون هناك تأثير معنوي بين نسبة (النقد والاستثمارات

1. Aburime U,T, op, cit, 2009.

قصيرة الأجل/إجمالي الودائع) والربحية، كون النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل ربحيتها منخفضة جداً بسبب ارتفاع سيولتها وانخفاض مخاطرتها.

الفرضية الخامسة (H_0): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول وبين ربحية المصارف التقليدية.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول وبين ربحية المصارف التقليدية.

يبين الجدول السابق رقم (54) ومن خلال التجربة الثانية بأن العلاقة بين ربحية المصارف التقليدية والمتغير المستقل (X5) الداخل في النموذج المقترح طردية ومعنوية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي ($\beta=2.955$) بمستوى دلالة ضعيف جداً قريب من الصفر ($0.000 > 0.001$) أي بدرجة ثقة شبة كاملة، وبهذا يمكن القول بأن حجم المصرف يؤثر إيجابياً وبشكل معنوي في ربحية المصارف التقليدية مجتمعة.

وبهذا نقبل الفرضية البديلة (H_1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف وبين ربحية المصارف التقليدية عند مستوى دلالة 0.001، ونرفض الفرضية الخامسة (H_0)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ' (Coad and Rao) حيث اعتبروا أن الحجم من العوامل المهمة التي تؤثر في القرارات المالية، ذلك أن المصارف كبيرة الحجم تتمتع بالخبرة وبالقدرة في الاستجابة للمتغيرات العالمية وخاصة التطورات التكنولوجية في جميع المجالات، وتستفيد من اقتصاديات الحجم الكبير وتزداد قدرتها على الاقتراض بشكل أكبر بسبب ارتفاع قيمة موجوداتها، وبالتالي القدرة على منح التسهيلات الائتمانية التي تدر أرباحاً للمصرف.

1. Coad, A, and Rao, R, op, cit, 2006.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

١ - الكتب باللغة العربية:

- العبيد، عبد الرحمن الأحمد، مبادئ التنبؤ الإداري، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، الرياض، ٢٠٠٤.
- العبيد، عبد الرحمن، كنجو كنجو، أساسيات التنبؤ الإداري، منشورات جامعة حلب، ٢٠٠٧.
- اليوسف، جمال، فواز الحموي، الإدارة المالية، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٩.
- بشير، سعد زغلول، دليلك إلى البرنامج الإحصائي spss، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق، ٢٠٠٣.
- ديسلر، جاري، أساسيات الإدارة: المبادئ والتطبيقات الحديثة، تعريب: عبد القادر عبد القادر، ص ١٤٧، ١٩٩١.
- رجب، معين، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، غزة، ١٩٩٩.
- شامية، أحمد زهير، اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، ٢٠٠٣.
- صبح، محمود، شامل الحموي، الأسواق والمؤسسات المالية، مكتبة كلية التجارة: جامعة عين شمس، ٢٠٠٣.
- عبدالله، خالد أمين، إدارة المخاطر الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، ٢٠٠٢.
- عبدالله، خالد أمين، قياس المخاطرة الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، ٢٠٠٢.
- عبيد، سعيد توفيق، نادية أبو فخرة، الأسواق والمؤسسات المالية، مكتبة كلية التجارة: جامعة عين شمس، ٢٠٠٣.
- عقل، مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.
- قاسم، عبد الرزاق، العمليات المصرفية، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٩.
- الكرخي، مجيد، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧.
- كنجو، كنجو، الإدارة المالية، منشورات جامعة حلب، ٢٠٠٨.
- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية: الاستثمار والتمويل - التحليل المالي، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.

- هندي، منير إبراهيم، **الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات**، منشأة المعارف: الإسكندرية، ٢٠٠٣.
- هندي، منير، **إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

٢ - الدوريات والأبحاث المنشورة:

- أبو فخره، نادية، دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في المصارف التقليدية المصرية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة شمس، القاهرة، العدد الثاني، أبريل، ١٩٩٧.
- الجاعوني، فريد خليل، دراسة إحصائية وصفية تحليلية لمؤشرات الفساد المالي والإداري وأثرها في مؤشر التنمية البشرية: دراسة تطبيقية على واقع البلدان العربية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد ٢٥، العدد الثاني، ٢٠٠٩.
- عبد اللطيف، أحمد، "نموذج مقترح للتنبؤ بالسيولة في البنوك التجارية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**: جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير، ٢٠٠٦.
- فولونج، كارلا، ١٢ قاعدة للاحتفاظ بالعمل **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، مجلد ١، عدد ١، ١٩٩٣.
- صيام، وليد، حسني خريوش، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية**، المجلد ١٦، العدد ٢، ٢٠٠٢.
- يوسف، رضا، نموذج مقترح للتنبؤ بالسيولة في البنوك التجارية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة شمس، القاهرة، العدد الأول، يناير، ٢٠٠٦.
- البنك المركزي الأردني، **التحليل المالي لأغراض الرقابة المكتبية**، دورة تدريبية لموظفي سلطة النقد، ١٩٩٨.

٣ - الرسائل العلمية

- طاشكندي، صفية عبد الرحيم، **دراسة تحليلية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الملك عبد العزيز ١٩٩٦.

المراجع باللغة الانكليزية

1- Books

- Bedi, V.K, Hardikar, **Practical banking advance**, 4th, ed,central electric press India, 1996.
- Brigham, Eugen, F, and Joel , F, Houston, **Fundamentals of Financial Management**, 8th Ed., Dryden Press, 1998.
- Jacob, B. **An international to banking**, London: Holt, Rinehart and Winston, 1984.
- Jessup, P. **Modern bank management**, Minn: West pub, 1980.
- Kaufman,G. **Money/the financial system and the economy**,3rded, Texas: Houghton Mifflin,1981.
- Reed, Gill, **Commercial Banking**, 4th ed, Prentic hall international, New jersey, 1989.
- Rose, P et al,**Financial institutions**, 4th ed, Boston: Home wood,1993.

2- Articles

- Aburim,, T, Uhomoibhi, Determinants of bank profitability: Company level evidence from Nigeria,2005, www.ssrn.com, ID 1106825.
- Alam, p, and Brown, C,A, Disaggregated earnings and the prediction of ROE and stock prices: A case of the banking industry, **Review of accounting and finance**, vol.5, No.4, pp443-463,2006.
- Altman, E.H, Financial ratios/Discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy, **Journal of finance**, September,1968, pp. 589-609.
- Athanasoglou,p, Panayiotis, et, al, Determinants of bank profitability in the south eastern European region, www.ssrn.com/abstract=ID1146385.
- Beaver,W.H. Market prices, Financial ratios, and the predictors of failure, **Journal of accounting research**, Vol,6.No.2, 1968, pp.179-192.
- Belkaoui, Ahmed, Productivity, Profitability, and firm value, **Journal of international financial management and accounting**, vol. 10, No. 3,1999.
- Berger, A. The Relationship Between Capital and Earnings in Banking, **Journal of Money, Credit and Banking**, Vol. 27,1995b, pp. 404-431.

- Booth, L, What drives shareholder value?, **Rotman school of management**, October, No 28, 1998.
- Chen, K, The influence of capital structure on company value with different growth opportunities, 2001, [www. Ssrn.com-Id313960](http://www.Ssrn.com-Id313960).
- Cheung, Joseph K.,and Jeong Bon Kim, The profitability of trading strategies based on book value and earnings in Hong Kong, **Journal of international financial management and accounting**, vol. 10, No. 3,1997.
- Coad, A, and Rao, R, Innovation and market value: A quantile regression analysis, Economic bulletin, 2006, www.ssrn.com, ID, 06010012A.
- Coit, Craig I, and Karr, John. Performance Measurement in the Banking Industry: Results of aBAI Survey, **Bank Accounting and Finance**, vol. 10, No. 3, 1997.
- Demirguc-Kunt, A and Detragiache, H, Determinants of commercial bank interest margins and profitability: Some international evidence, World bank economic review, Vol.13, No.2, 1999, pp.379- 408.
- Dietrich,A, and Wanzenried,G, What determines the profitability of commercial banks? New evidence from Switzerland, March, 2009, www.ssrn.com, ID 1370245.
- Fama, E, and French, K, Taxes, Financing decisions, and firm value, www.ssrn.com, 1997.
- Gilbert, R,Alton, and Wheelock, David, Measuring Commercial Bank Profitability:Proceed With Caution, Working paper, October, 2007, www.networksfinancialinstitute.org.
- Golin, J, The Bank Credit Analysis Handbook: A Guide for Analysts, Bankers and Investors. John Wiley & Sons (Asia), 2001.
- Hasan, Acharya, V. V., I. and A. Saunders, The effects of focus and diversification on bank risk and return: Evidence from individual bank loan portfolios, September **Working paper**, no. 3252, 2002.
- Ismail, A, Is economic value added more associated with stock return than accounting earning? The UK evidence, International **journal of managerial finance**, 2006, 343- 353.
- Jin.y, and Jorion,P, Firm value and hedging: Evidence from U.S oil and gas producers, Workshop participants at the university of California, 2004.

- Kallunki, Juha-Pekka,. Earnings management as a predictor of future profitability of Finnish firms, **European Accounting Review**, vol.12, No.2, 2003.
- Kelejian , Harry H., Ingmar R. Prucha, " A Generalized Spatial Two-Stage Least Squares Procedure for Estimating a Spatial Autoregressive Model with Autoregressive Disturbances" **Journal of Real Estate Finance and Economics**, Vol. 17, No.1,Pp 99-121, 1998.
- Marks, R. Tough times, But all is not grim, **Banking journal**, January, 1983.
- Modigliani F, and Miller M,H, Corporate income taxes and the cost of capital: A correction, **American economic review**, 1963.
- Modigliani F, and Miller M,H, The cost of capital: Corporate finance and the theory of investment, **American economic review**, 1958.
- Molyneux, P. and Thornton, J, Determinants of European Bank Profitability, **Journal of Banking and Finance**, 16, 1992, pp. 1173-1178.
- Naceur S,B, and Goaied, M, The relationship between dividend policy, financial structure, profitability and firm value, **Applied financial economics**,pp.843-849,2002.
- Naceur, S.B. and Goaied, M, The Determinants of the Tunisian Deposit Banks Performance, **Applied Financial Economics**, 11, 2001,pp. 317-319.
- Naceur, S.B. The Determinants of the Tunisian Banking Industry Profitability: Panel Evidence, 2003, www.academicdb.com.
- Pasiouras, F., Kosmidou, K., Factors influencing the profitability of domestic and foreign commercial banks in the European Union, Research in **International Business and Finance**, vol 21, No,2, 2007, ID, 222-237.
- Penman, Stephen, H, and DORON NISSIM, Financial Statement Analysis of Leverage and How It Informs About Profitability and Price-to-Book Ratios, **Review of accounting Studies**, vol.8, 2003.
- Simpson, J, and Peter Sinclair, The Determinants of Bank Performance in China, www.ssrn.com/abstract=1247713, 2008.
- Uche, C.U. Bank Share Capital Regulation in Nigeria, Journal of **International Banking Law**, Vol. 13 (1), 1998, pp. 30-34.

المواقع الالكترونية:

- [www. ase.com.jo](http://www.ase.com.jo)
- www.ssrn.com.
- www.Islamein.go-froum.net.
- www.arabianbusiness.com.

الجدول رقم (1)

النسب المالية (متغيرات الدراسة) الخاصة بالمصرف الأردني الكويتي (111002)

السنة	نسبة الفوائد الدائنة/ صافي التسهيلات الائتمانية (x1)	نسبة المديونية (x2)	إجمالي الودائع / مجموع الموجودات (x3)	نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع (x4)	حجم المصرف (x5)	معدل العائد على حقوق الملكية (Y)
2000	20.53	92	74.93	82	545346851	14
2001	17.05	91	70.84	75	569982163	14
2002	13.58	91	72.33	73	625121036	18
2003	11.09	91	71.16	72	717685211	20
2004	9.43	91	70.72	65	887617133	22
2005	8.45	92	64.05	74	1408372182	25
2006	10.7	88	59.67	63	1649761717	21
2007	11.77	89	67.42	60	2016727606	20
2008	11.79	88	72.12	51	2062791204	19
2009	12.23	86	73.29	64	2138860149	15

البيانات الخاصة بالمصرف الأردني الكويتي (١١١٠٠٢)										
المبالغ لأقرب مليون										الموجودات
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
406	275	255	180	298	221	174	165	112	139	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
148	201	317	198	224	83	119	85	115	120	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
0	12	3	3	8	19	14	21	19	12	موجودات مالية للمتاجرة
2	0	2	2	3	1	1	1	0	0	موجودات مالية متوفرة للبيع
355	228	199	187	88	84	58	59	44	54	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
98	46	42	49	44	0	0	0	12	9	استثمارات في شركات حليفة
0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	تسهيلات ائتمانية - صافي
1089	1237	1129	959	689	445	318	264	237	192	مخصص تسهيلات ائتمانية
39	15	5	4	8	8	14	15	14	12	فوائد معلقة
3	1	1	1	1	2	3	2	3	2	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك
12	13	13	12	12	10	9	8	7	5	موجودات ضريبية مؤجلة
9	6	2	1	0	0	0	0	0	0	

21	43	55	60	43	23	23	22	23	15	موجودات أخرى
2139	2063	2017	1650	1409	886	718	625	570	545	مجموع الموجودات
										المطلوبات وحقوق المساهمين
										المطلوبات (دينار)
1245	1194	1093	882	789	537	436	398	358	339	ودائع عملاء
323	294	267	102	113	91	75	54	46	69	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
114	116	131	176	159	111	81	71	72	67	تأمينات نقدية
15	15	15	41	0	0	0	0	0	0	أموال مقترضة
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مطلوبات ضريبية مؤجلة
148	194	284	251	245	64	58	44	40	24	مطلوبات أخرى
1846	1813	1791	1454	1307	802	650	567	516	504	مجموع المطلوبات
										حقوق المساهمين (دينار)
100	100	75	75	40	31	25	25	25	20	رأس المال المصرح به
100	100	75	75	40	31	25	25	25	20	رأس المال المكتتب به
100	100	75	75	40	31	25	25	25	20	رأس المال المدفوع
40	34	27	21	15	12	9	7	6	5	احتياطي قانوني
68	56	43	30	26	18	13	9	6	4	احتياطي اختياري
9	12	10	9	6	8	5	5	5	4	الاحتياطيات الأخرى
5	5	5	30	0	0	0	0	0	5	علاوة الإصدار
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	خصم إصدار
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أسهم خزينة
15	10	15	15	0	6	5	4	4	0	أرباح مقترح توزيعها
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	فروقات ترجمة عملات أجنبية
5	-8	1	1	1	1	2	1	3	0	التغير المتراكم في القيمة العادلة
44	31	16	6	15	7	10	7	5	4	الأرباح (الخسائر) المدورة
287	239	217	188	103	84	68	58	54	41	مجموع حقوق المساهمين
6	11	9	8	0	0	0	0	0	0	حقوق أقلية
2139	2063	2017	1650	1409	886	718	625	570	545	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

الجدول رقم (2)

النسب المالية (متغيرات الدراسة) الخاصة بمصرف سوستيه جنرال (111020)

السنة	نسبة الفوائد الدائنة/ صافي التسهيلات الائتمانية (x1)	نسبة المديونية (x2)	إجمالي الودائع / مجموع الموجودات (x3)	نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع (x4)	حجم المصرف (x5)	معدل العائد على حقوق الملكية (Y)
2000	22.06	88.46	67.58	95.38	67570655	-25
2001	17.59	86.03	62.44	81.46	53385252	-3
2002	12.4	87.86	65.64	67.27	64058073	5
2003	10.32	87.26	63.19	74.18	66830068	9
2004	7.41	86.97	60.69	66.22	106093660	13
2005	8.56	86.91	70.57	65.76	167888904	11
2006	10.56	84.51	69.46	51.74	162794399	13
2007	10.16	87.69	69.04	54.87	221921355	8
2008	11.02	82.45	59.37	64.73	275841242	8
2009	11.76	82.47	57.25	81.98	300579393	8

البيانات الخاصة بمصرف سوستيه جنرال (١١١٠٢٠)										
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
										الموجودات (دينار)
41	41	30	33	51	22	18	13	16	25	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
33	44	44	25	24	19	13	14	8	16	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	موجودات مالية للمتاجرة
0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	موجودات مالية متوفرة للبيع
66	21	10	0	2	1	0	0	2	2	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	استثمارات في شركات حليفة
154	165	133	0	85	60	31	30	22	21	تسهيلات ائتمانية - صافي
6	6	5	5	5	5	6	7	7	8	مخصص تسهيلات ائتمانية
22	19	17	16	13	11	10	8	6	5	فوائد معلقة
2	2	2	1	2	1	1	1	1	1	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك
1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	موجودات ضريبية مؤجلة
3	2	2	101	4	4	3	4	3	2	موجودات أخرى
301	276	222	163	168	108	67	64	53	68	مجموع الموجودات

المطلوبات وحقوق المساهمين										
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المطلوبات (دينار)
147	136	110	111	117	59	42	42	33	46	ودائع عملاء
25	28	43	2	2	5	1	0	0	0	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
55	44	27	15	21	21	10	6	3	4	تأمينات نقدية
13	13	9	6	0	0	0	0	0	0	أموال مقترضة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مطلوبات ضريبية مؤجلة
8	7	6	4	6	7	7	5	9	11	مطلوبات أخرى
248	227	195	138	146	92	58	56	46	60	مجموع المطلوبات
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	دينار)حقوق المساهمين (
40	40	40	27	27	22	16	16	16	16	رأس المال المصرح به
40	40	27	27	27	22	16	16	16	16	رأس المال المكتتب به
40	40	27	27	27	22	16	16	16	16	رأس المال المدفوع
3	2	2	2	1	1	0	0	0	0	احتياطي قانوني
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	احتياطي اختياري
1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	الاحتياطيات الأخرى
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	علاوة الإصدار
0	0	4	4	4	3	0	0	0	0	خصم إصدار
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أسهم خزينة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أرباح مقترح توزيعها
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أسهم مقترح توزيعها
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	فروقات ترجمة عملات أجنبية
0-	0	0	0	0	0	0	0-	0	0	التغير المتراكم في القيمة العادلة
8	4	1	1-	3-	5-	8-	9-	9-	9-	الأرباح (الخسائر) المدورة
53	48	27	25	22	16	9	8	7	8	مجموع حقوق المساهمين
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	حقوق الأقلية
301	276	222	163	168	108	67	64	53	68	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

الجدول رقم (3)

النسب المالية (متغيرات الدراسة) الخاصة بالبنك العربي (113023)

السنة	نسبة الفوائد الدائنة/ صافي التسهيلات الائتمانية (x1)	نسبة المديونية (x2)	إجمالي الودائع / مجموع الموجودات (x3)	نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع (x4)	حجم المصرف (x5)	معدل العائد على حقوق الملكية (Y)
2000	17.5	96.77	83.52	71.82	13845104000	29
2001	14.81	92.46	84.19	72.79	14548835000	13
2002	11.29	91.26	82.66	75.08	14714153000	10
2003	9.06	90.74	81.41	76	15477112000	8
2004	8.45	90.47	80.16	74.32	16786028000	9
2005	10.87	88.94	78.87	72.7	16815804000	11
2006	11.78	83.22	72.58	74.68	18440138000	9
2007	11.98	83.28	72.47	70.14	21220031000	9
2008	10.41	84.26	72.36	68.62	22751002000	10
2009	9.04	83.54	70.2	76.5	23099491	7

البيانات الخاصة بالبنك العربي										
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
										الموجودات (دينار)
4,005	3,026	2,895	1,941	2,045	2,264	2,104	1,736	1,629	1,406	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
2,783	3,264	3,507	4,322	3,684	3,444	3,770	3,864	3,756	3,337	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
236	369	400	352	299	501	584	476	498	862	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
52	72	420	636	716	821	643	561	469	185	موجودات مالية للمتاجرة
3,477	2,384	1,613	1,349	1,718	1,918	1,501	1,434	1,028	881	موجودات مالية متوفرة للبيع
570	940	1,081	882	925	1,326	773	877	1,372	1,455	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
1,284	1,242	870	514	255	239	202	182	163	179	استثمارات في شركات حليفة
10,138	10,840	9,875	7,910	6,660	5,902	5,513	5,189	5,236	5,110	تسهيلات ائتمانية - صافي
296	217	234	235	246	261	302	306	309	301	مخصص تسهيلات ائتمانية
87	86	92	110	126	118	106	92	73	71	فوائد معلقة
200	184	182	168	163	157	148	140	130	126	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك

17	19	11	14	0	0	0	0	0	0	موجودات ضريبية مؤجلة
339	411	367	352	350	243	240	254	267	303	موجودات أخرى
23,099	22,751	21,220	18,440	16,816	16,815	15,477	14,714	14,549	13,845	مجموع الموجودات
										المطلوبات وحقوق المساهمين
										المطلوبات (دينار)
12,985	13,252	12,248	10,757	10,936	11,096	10,572	10,052	9,176	8,892	ودائع عملاء
3,231	3,211	3,130	2,627	2,327	2,359	2,027	2,110	3,073	2,672	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2,194	1,787	1,410	1,471	1,104	1,127	1,000	804	726	779	تأمينات نقدية
355	380	355	0	0	0	0	0	0	0	أموال مقترضة
12	9	19	16	0	0	0	0	0	0	مطلوبات ضريبية مؤجلة
521	533	511	476	590	592	444	266	407	496	مطلوبات أخرى
19,298	19,171	17,672	15,346	14,956	15,175	14,044	13,428	13,381	12,785	مجموع المطلوبات
										حقوق المساهمين
534	534	356	356	176	176	88	88	88	88	رأس المال المصرح به
534	534	356	356	176	176	88	88	88	88	رأس المال المكتتب به
534	534	356	356	176	176	88	88	88	88	رأس المال المدفوع
285	253	208	166	133	107	88	88	88	88	احتياطي قانوني
615	550	460	378	312	262	313	284	253	220	احتياطي اختياري
1,287	1,242	1,150	1,046	974	904	804	748	684	613	الاحتياطيات الأخرى
860	860	1,037	922	0	0	0	0	0	0	علاوة الإصدار
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	خصم اصدار
1	2	0	34	0	0	0	0	0	0	أسهم خزينة
107	134	107	89	53	35	35	35	35	35	أرباح مقترح توزيعها
0	0	0	0	0	0	0	0	0	16	أسهم مقترح توزيعها
126	105	90	148	66	101	82	41	13	0	فروقات ترجمة عملات أجنبية
32-	113-	63	66	134	43	4	23-	8-	0	التغير المتراكم في القيمة العادلة
19	19	20	16	11	12	20	25	15	0	الأرباح (الخسائر) المدورة
3,801	3,580	3,548	3,094	1,860	1,641	1,434	1,286	1,168	1,060	مجموع حقوق المساهمين
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	حقوق الأقلية
23,099	22,751	21,220	18,440	16,816	16,815	15,477	14,714	14,549	13,845	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

الجدول رقم (4)

النسب المالية (متغيرات الدراسة) الخاصة لبنك الاتحاد للدخار والاستثمار (١١١٠٠٧)

السنة	نسبة الفوائد الدائنة/ صافي التسهيلات الائتمانية (x1)	نسبة المديونية (x2)	إجمالي الودائع / مجموع الموجودات (x3)	نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع (x4)	حجم المصرف (x5)	معدل العائد على حقوق الملكية (Y)
2000	16.21	90.85	77.76	69.44	266002904	1.28
2001	13.8	90.07	74.53	67.52	306277073	6.39
2002	11.83	91.08	82.26	68.27	371424702	9.91
2003	10.23	92.15	82.16	60.41	392722306	20
2004	9.54	90.41	78.59	69.95	509181714	21.68
2005	8.22	83.76	70.24	66.84	652410491	23.27
2006	10.39	88.55	74.76	63.44	891860489	12.16
2007	13.35	79.87	68.25	76.48	1068090450	6.41
2008	11.54	80.74	68.41	64.21	1134469444	7.14
2009	10.2	84.26	74.64	64.2	1456573683	7.12

البيانات الخاصة لبنك الاتحاد للدخار والاستثمار										
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
										الموجودات (دينار)
156	137	123	63	56	76	52	59	75	73	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
230	205	265	171	98	76	63	72	31	23	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2	5	6	2	0	0	25	16	15	24	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
10	1	65	92	51	77	40	38	18	9	موجودات مالية للمتاجرة
297	148	99	81	87	34	11	3	9	8	موجودات مالية متوفرة للبيع
3	3	0	14	14	15	4	22	6	7	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	استثمارات في شركات حليفة
689	602	465	437	321	205	176	146	133	101	تسهيلات ائتمانية - صافي
24	10	7	5	8	10	11	10	8	7	مخصص تسهيلات ائتمانية
9	4	3	3	4	4	4	4	3	3	فوائد معلقة
17	12	10	10	8	9	9	10	10	11	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك

3	3	1	0	0	0	0	0	0	0	موجودات ضريبية مؤجلة
49	19	33	22	17	16	13	7	9	11	موجودات أخرى
1,457	1,134	1,068	892	652	509	393	371	306	266	مجموع الموجودات
										المطلوبات وحقوق المساهمين
										المطلوبات (دينار)
833	653	554	480	387	359	310	287	207	189	ودائع عملاء
254	123	175	187	71	42	13	19	22	18	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
102	92	74	60	52	45	32	28	33	24	تأمينات نقدية
15	24	26	43	0	0	0	0	0	0	أموال مقترضة
2	0	1	2	0	0	0	0	0	0	مطلوبات ضريبية مؤجلة
21	24	23	18	36	16	7	5	20	11	مطلوبات أخرى
1,227	916	853	790	546	460	362	338	276	242	مجموع المطلوبات
										حقوق المساهمين
100	95	95	55	40	25	20	20	20	20	رأس المال المصرح به
100	95	95	55	40	25	20	20	20	20	رأس المال المكتتب به
100	95	95	55	40	25	20	20	20	20	رأس المال المدفوع
16	14	11	9	8	4	3	3	2	2	احتياطي قانوني
5	3	3	1	1	1	1	1	1	0	احتياطي اختياري
7	6	4	4	3	4	4	4	4	0	الاحتياطيات الأخرى
79	79	79	7	7	2	2	2	2	2	علاوة الاصدار
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	خصم اصدار
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أسهم خزينة
10	10	10	0	0	3	0	2	0	0	أرباح مقترح توزيعها
0	5	0	0	0	0	0	0	0	0	أسهم مقترح توزيعها
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	فروقات ترجمة عملات أجنبية
5	1	3	6	22	2	0-	0-	1	0	التغير المتراكم في القيمة العادلة
8	7	9	20	25	8	1	2	1	0	الأرباح (الخسائر) المنورة
229	219	215	102	106	49	31	33	30	24	مجموع حقوق المساهمين
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	حقوق الأقلية
1,457	1,134	1,068	892	652	509	393	371	306	266	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

الجدول رقم (5)

النسب المالية (متغيرات الدراسة) الخاصة لبنك الاستثمار العربي الأردني (١١١٠٠٥)

السنة	نسبة الفوائد الدائنة/ صافي التسهيلات الائتمانية (x1)	نسبة المديونية (x2)	إجمالي الودائع / مجموع الموجودات (x3)	نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع (x4)	حجم المصرف (x5)	معدل العائد على حقوق الملكية (Y)
2000	25.8	89.46	82.69	86.12	299917952	7.53
2001	25.12	89.56	84.3	89.35	329741746	8.05
2002	19.8	90.15	85.15	91.64	362513874	8.83
2003	16.55	89.75	84.42	91.82	376014579	11.42
2004	9.88	88.78	78.33	86.17	402931525	11.31
2005	13.2	88.77	83.02	85.03	477797560	16.03
2006	14.76	87.31	80.74	78.97	549039513	11.81
2007	14.53	81.51	72.68	80.24	636778592	5.81
2008	14.69	82.21	75.18	73.34	697473021	9.35
2009	15.34	84.34	78.27	76.49	800824481	8.39

البيانات الخاصة بنك الاستثمار العربي الأردني										
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
										الموجودات (دينار)
67	55	38	31	57	67	67	64	50	24	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
182	158	174	180	160	118	153	129	108	118	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
0	0	21	0	14	0	2	1	26	2	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	موجودات مالية للمتاجرة
202	137	138	135	106	87	20	8	7	8	موجودات مالية متوفرة للبيع
28	34	0	4	0	0	50	81	56	61	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	استثمارات في شركات حليفة
293	282	238	178	126	120	73	69	72	77	تسهيلات ائتمانية - صافي
9	7	7	7	6	6	6	6	5	4	مخصص تسهيلات ائتمانية
5	4	4	3	4	3	3	2	2	1	فوائد معلقة
17	14	11	5	6	5	5	5	4	3	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك

1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	موجودات ضريبية مؤجلة
11	16	16	15	8	8	7	5	5	6	موجودات أخرى
801	697	637	549	478	404	376	363	330	300	مجموع الموجودات
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	<u>المطلوبات وحقوق المساهمين</u>
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المطلوبات (دينار)
458	384	332	291	251	222	210	187	182	171	ودائع عملاء
168	140	131	152	146	94	108	122	96	77	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
34	32	30	18	18	15	15	13	12	12	تأمينات نقدية
0	0	0	9	0	0	0	0	0	0	أموال مقترضة
0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	مطلوبات ضريبية مؤجلة
14	17	26	8	9	27	5	3	5	6	مطلوبات أخرى
675	573	519	479	424	358	337	327	295	266	مجموع المطلوبات
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	دينار(حقوق المساهمين)
100	100	100	44	30	30	20	20	20	20	رأس المال المصرح به
100	100	100	44	30	30	20	20	20	20	رأس المال المكتتب به
100	100	100	44	30	30	20	20	20	20	رأس المال المدفوع
11	10	9	8	7	6	5	5	4	4	احتياطي قانوني
0	0	0	0	0	0	8	7	7	6	احتياطي اختياري
3	2	2	1	3	3	2	2	2	2	الاحتياطيات الأخرى
0	0	0	4	0	0	0	0	0	0	علاوة الاصدار
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	خصم اصدار
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أسهم خزينة
8	10	5	0	0	2	1	2	2	1	أرباح مقترح توزيعها
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أسهم مقترح توزيعها
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	فروقات ترجمة عملات أجنبية
1	0-	0	2	2	2	0-	1-	0-	0	التغير المتراكم في القيمة العادلة
2	1	1	10	11	4	2	0	0	0	الأرباح (الخسائر) المنورة
125	124	118	70	54	46	39	36	34	34	مجموع حقوق المساهمين
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	حقوق الأقلية
801	697	637	549	478	404	376	363	330	300	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

الجدول رقم (6)

النسب المالية (متغيرات الدراسة) الخاصة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل (١١١٠٠٤)

السنة	نسبة الفوائد الدائنة/ صافي التسهيلات الائتمانية (x1)	نسبة المديونية (x2)	إجمالي الودائع / مجموع الموجودات (x3)	نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع (x4)	حجم المصرف (x5)	معدل العائد على حقوق الملكية (Y)
2000	٢٠,٣٦	٨٥,٤٤	٧٧,٩٨	٧٨,٠١	١٦٢٣٢٤٥٣٧٤,٠٠	٥,٠٠
2001	١٧,٩٥	٨٤,٩٩	٧٦,٨٥	٧٨,٨٦	١٧٠٨٨١١٧٩٢,٠٠	٨,٥٨
2002	١٥,١٩	٨٥,٠٤	٧٧,٠٥	٧٩,٥٣	١٧٧٣٠١١٢٢٢,٠٠	٨,٣٠
2003	١٣,٣٨	٨٦,٢٦	٧٧,٦١	٨٣,٥٦	٢٠٣٠٦١٠٧٨١,٠٠	٨,٠٩
2004	١٠,١٤	٨٧,٤٥	٧٩,٥٩	٧٦,١٤	٢٤٩٩٦٤٥٣٥٠,٠٠	٩,٧٧
2005	١٠,٨٩	٨٨,٣١	٧٧,١٢	٧٤,١٧	٣١٩٦٢٥٢٩٦٨,٠٠	١٩,٢٢
2006	١٣,٥٩	٧٩,٦٢	٧٢,٧٠	٧٩,٨٧	٤٠٩٦١٢٦٤٣٨,٠٠	١١,٤٣
2007	١٤,٥٤	٨٢,٢٧	٧٤,٣٣	٧٨,٩٦	٥٠٢٠٠٧١٧٦٦,٠٠	١٢,٦٧
2008	١٢,٨٥	٨٣,٢٢	٧٤,٩٨	٧٢,٢٦	٥٤٣٠٥٧٩٠٤٤,٠٠	١١,٠٥
2009	١٢,٣٧	٨٤,١٣	٧٧,٤١	٧٥,٢٧	٦٠٩٠٣٣٧٧٣٧,٠٠	٦,٧٢

البيانات الخاصة بنك الإسكان للتجارة والتمويل										
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الموجودات (دينار)
1,478	994	1,113	857	676	577	692	411	329	445	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
690	700	776	553	405	297	134	229	259	243	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
53	20	33	45	4	31	82	36	35	33	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1	13	16	17	17	11	9	14	22	48	موجودات مالية للمتاجرة
581	613	611	558	470	322	228	122	88	64	موجودات مالية متوفرة للبيع
745	601	376	329	237	257	153	250	277	159	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
0	0	21	20	20	20	20	24	25	13	استثمارات في شركات حليفة
2,369	2,342	1,936	1,590	1,261	880	629	600	585	557	تسهيلات ائتمانية - صافي
100	37	39	40	36	32	38	47	46	42	مخصص تسهيلات ائتمانية
24	15	19	16	16	19	18	25	23	19	فوائد معلقة
93	78	68	55	43	38	34	34	32	30	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك

9	13	9	9	0	0	0	0	0	0	موجودات ضريبية مؤجلة
71	56	61	65	64	67	51	52	57	31	موجودات أخرى
6,090	5,431	5,020	4,096	3,196	2,500	2,031	1,773	1,709	1,623	مجموع الموجودات
										<u>المطلوبات وحقوق المساهمين</u>
										<u>المطلوبات (دينار)</u>
4,430	3,765	3,501	2,833	2,370	1,919	1,527	1,280	1,239	1,209	ودائع عملاء
284	307	231	145	95	70	49	86	74	56	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
290	304	234	166	198	78	61	50	46	32	تأمينات نقدية
0	2	1	3	0	0	0	0	0	0	أموال مقترضة
1	0	1	2	0	0	0	0	0	0	مطلوبات ضريبية مؤجلة
119	142	162	113	159	118	114	80	94	76	مطلوبات أخرى
5,124	4,520	4,130	3,261	2,822	2,186	1,752	1,508	1,452	1,387	مجموع المطلوبات
										<u>دينار(حقوق المساهمين)</u>
252	252	252	252	100	100	100	100	100	100	رأس المال المصرح به
252	252	250	250	100	100	100	100	100	100	رأس المال المكتتب به
252	252	250	250	100	100	100	100	100	100	رأس المال المدفوع
95	81	68	54	42	33	28	25	22	18	احتياطي قانوني
33	33	33	33	33	33	33	33	33	33	احتياطي اختياري
22	24	20	20	13	36	18	14	4	4	الاحتياطيات الأخرى
358	358	349	349	50	50	57	61	71	71	علاوة الاصدار
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	خصم اصدار
0	0	20	19	0	0	0	0	0	0	أسهم خزينة
50	63	75	65	25	20	15	15	12	10	أرباح مقترح توزيعها
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أسهم مقترح توزيعها
2	1	1	4	1-	0	0	0	0	0	فروقات ترجمة عملات أجنبية
3-	28-	1	7	22	12	13	7	8	0	التغير المتراكم في القيمة العادلة
81	85	69	49	91	30	15	11	7	0	الارباح (الخسائر) المدورة
891	869	850	808	374	314	279	265	256	236	مجموع حقوق المساهمين
75	42	40	27	0	0	0	0	0	0	حقوق الأقلية
6,090	5,431	5,020	4,096	3,196	2,500	2,031	1,773	1,709	1,623	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

الجدول رقم (7)

النسب المالية (متغيرات الدراسة) الخاصة لبنك الإنماء الصناعي (١١١٠٠٦)

السنة	نسبة الفوائد الدائنة/ صافي التسهيلات الائتمانية (x1)	نسبة المديونية (x2)	إجمالي الودائع / مجموع الموجودات (x3)	نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع (x4)	حجم المصرف (x5)	معدل العائد على حقوق الملكية (Y)
2000	١١,٧٢	٧٢,٣٦	٢٦.	٧٦,٩٢	١٣٢٣٤٤٠٩,٠٠	٦,٠٠
2001	١٠,١١	٦٨,١٨	٢٤.	٧٨,٧٢	١٢١٥٣٩٩٧٨,٠٠	٤,٣٩
2002	١٣,٥٩	٦٤,٢٣	١٢.	٧٩,٨٣	١١٨٠٩٦٧٦١,٠٠	١٠,٥٩
2003	١٠,٤٩	٦١,٠٧	٢٦.	٨٣,٨٩	١١١٠٢٧٨١٠,٠٠	٦,٥٦
2004	٧,٢٤	٥٤,٠٥	٣٥.	٨٦,٧٨	١٠١١٤٠٩١١,٠٠	٧,٤٨
2005	١٢,٩٦	٥٥,٠٢	١,١٩	٨٨,٨٩	١١٤٩٤٦٣٥٠,٠٠	١٨,٠١
2006	١٢,٠٧	٥٩,٦١	٢٣.	٨٩,٩٩	١٣٧١٣٩٢٩٥,٠٠	١٤,٢١
2007	١٢,٨٩	٦٩,٠٥	١٩.	٩٠,٦٥	١٢٩٦٦٦١٣٧,٠٠	١٣,٥٥
2008	١١,٤٦	٦٣,٠٣	٠٩.	٩٣,٤٥	١١٣٩٩٣٥٠٠,٠٠	٧,٤٦
2009	١٥,٧٤	١٧,٣٩	٠.	٩٤,٥٥	١٣٨٦٠٣٧٤٢,٠٠	١,٥٨

البيانات الخاصة بنك الإنماء الصناعي										
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
										الموجودات (دينار)
51	1	0	1	1	1	0	0	0	0	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
23	10	20	28	7	5	5	3	0	2	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
0	0	0	0	13	11	31	35	34	26	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	موجودات مالية للمتاجرة
3	5	7	6	8	6	7	6	5	5	موجودات مالية متوفرة للبيع
0	0	4	4	5	4	0	0	0	0	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	استثمارات في شركات حليفة
49	92	93	91	79	64	61	68	75	91	تسهيلات ائتمانية - صافي
0	20	22	24	22	23	24	22	21	18	مخصص تسهيلات ائتمانية
0	26	26	26	25	25	25	22	21	14	فوائد معلقة
3	2	2	2	2	2	2	2	2	2	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك

0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	موجودات ضريبية مؤجلة
8	3	4	5	4	7	4	4	5	5	موجودات أخرى
139	114	130	137	118	100	111	118	122	132	مجموع الموجودات
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	<u>المطلوبات وحقوق المساهمين</u>
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المطلوبات (دينار)
0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	ودائع عملاء
0	0	0	0	32	31	0	0	0	0	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2	2	3	12	8	0	26	29	34	32	تأمينات نقدية
3	29	44	45	0	0	0	0	0	0	أموال مقترضة
0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	مطلوبات ضريبية مؤجلة
19	40	41	25	22	22	41	50	49	62	مطلوبات أخرى
24	72	90	82	63	54	68	76	83	96	مجموع المطلوبات
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	دينار(حقوق المساهمين)
50	24	24	24	24	24	24	24	24	24	رأس المال المصرح به
50	24	24	24	24	24	24	24	24	24	رأس المال المكتتب به
50	24	24	24	24	24	24	24	24	24	رأس المال المدفوع
20	20	20	17	15	13	12	11	10	10	احتياطي قانوني
5	5	5	4	2	0	0	0	0	0	احتياطي اختياري
1	1	1	1	4	3	0	0	0	0	الاحتياطيات الأخرى
36	3	3	3	3	3	3	3	3	12	علاوة الاصدار
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	خصم اصدار
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أسهم خزينة
0	0	2	5	3	0	2	2	1	0	أرباح مقترح توزيعها
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أسهم مقترح توزيعها
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	فروقات ترجمة عملات أجنبية
1	2	3	2	3	2	0	0	0-	0	التغير المتراكم في القيمة العادلة
2	12-	18-	0	2	2	2	2	1	9-	الأرباح (الخسائر) المنورة
115	42	40	55	55	46	43	42	39	37	مجموع حقوق المساهمين
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	حقوق الأقلية
139	114	130	137	118	100	111	118	122	132	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

الجدول رقم (8)

النسب المالية (متغيرات الدراسة) الخاصة لبنك الصادرات والتمويل (١١١٠١٧)

السنة	نسبة الفوائد الدائنة/ صافي التسهيلات الائتمانية (x1)	نسبة المديونية (x2)	إجمالي الودائع / مجموع الموجودات (x3)	نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع (x4)	حجم المصرف (x5)	معدل العائد على حقوق الملكية (Y)
2000	١٣,٢٧	٨٦,٣٠	٦٤,٢١	٧٥,٨٨	١٩٥٣٤١٩٢٨,٠٠	١١,٠٢
2001	١٤,٥٤	٨٦,٤٨	٥٥,٨٦	٩٢,١٣	٢٣٧٥٦٣١٢١,٠٠	١٥,٩٥
2002	١٢,٥٧	٨٦,٢٥	٥٩,٩٤	٩٣,٤٠	٢٧٣٤١٨١٤١,٠٠	١٤,٩٩
2003	٨,٩٩	٨٥,١٩	٥٩,٠٢	٦٨,٨٢	٣٠٩٠٨٣٨٠٨,٠٠	١٧,٧٥
2004	٧,٧٥	٨٦,١٦	٥٨,٣٢	٦٧,٦١	٤١٦٠٩٤١٥٢,٠٠	٢٠,٩٤
2005	٨,٥٠	٨٠,٥٤	٥٦,٠٥	٧٢,٤٩	٦٩٨٣٦٢١٩٠,٠٠	١٦,٣٤
2006	١١,٤٦	٨١,٦٧	٥٧,٥٧	٦٦,٣٩	٨٥٦٣٧٤٧٢٣,٠٠	١٢,١٤
2007	١٣,١٠	٨١,٦٦	٥٤,١٥	٧٦,٢٩	٩٣٩٦٣٩٢٣٥,٠٠	٧,٨٥
2008	١١,٨٨	٧٩,٣٤	٥٩,١٣	٥٤,٨٨	٩٨٣٥٤٦٤٩٩,٠٠	٧,٣٥
2009	١٢,٣٩	٨٠,٦٤	٦٦,٧٤	٦٠,٥٥	١٠٧٤٦٠٣٤٧٦,٠٠	١,٠١

البيانات الخاصة بنك الصادرات والتمويل										
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
										الموجودات (دينار)
191	87	88	81	83	31	15	15	17	27	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
76	74	137	151	118	81	44	56	47	28	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
0	0	0	6	0	0	0	1	1	0	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
0	19	50	42	26	20	22	33	28	13	موجودات مالية للمتاجرة
135	89	40	35	32	20	24	25	18	10	موجودات مالية متوفرة للبيع
32	49	73	12	24	12	20	23	12	17	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	استثمارات في شركات حليفة
570	593	497	490	385	238	175	116	112	97	تسهيلات ائتمانية - صافي
38	19	14	8	9	9	11	9	8	4	مخصص تسهيلات ائتمانية
8	4	3	2	3	2	2	2	1	1	فوائد معلقة
24	20	10	9	6	2	1	1	1	1	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك

5	6	3	0	0	0	0	0	0	0	موجودات ضريبية مؤجلة
42	46	41	30	24	12	7	3	2	2	موجودات أخرى
1,075	984	940	856	698	416	309	273	238	195	مجموع الموجودات
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	<u>المطلوبات وحقوق المساهمين</u>
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المطلوبات (دينار)
680	530	476	434	349	200	173	133	91	86	ودائع عملاء
37	51	33	59	43	43	9	31	42	39	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
50	55	61	57	55	55	47	38	38	17	تأمينات نقدية
56	107	173	133	0	0	0	0	0	0	أموال مقترضة
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مطلوبات ضريبية مؤجلة
42	37	23	17	122	59	34	25	34	5	مطلوبات أخرى
867	780	767	699	568	356	263	236	205	169	مجموع المطلوبات
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	دينار(حقوق المساهمين)
132	132	123	116	101	42	35	30	25	22	رأس المال المصرح به
132	132	123	116	101	42	35	30	25	22	رأس المال المكتتب به
132	132	123	116	101	42	35	30	25	22	رأس المال المدفوع
15	15	13	11	9	5	4	3	2	1	احتياطي قانوني
0	0	0	0	0	4	2	2	2	2	احتياطي اختياري
6	6	5	4	4	2	0	0	0	0	الاحتياطيات الأخرى
1	13	1	1	0	0	0	0	0	0	علاوة الاصدار
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	خصم اصدار
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أسهم خزينة
0	0	8	0	0	0	0	0	0	0	أرباح مقترح توزيعها
18	0	0	7	14	0	0	0	0	0	أسهم مقترح توزيعها
4	3	1	2	0	0	0	0	0	0	فروقات ترجمة عملات أجنبية
2	0	0	0-	0	0	0	0	0	0	التغير المتراكم في القيمة العادلة
22	26	13	10	2	7	5	3	3	2	الأرباح (الخسائر) المنورة
200	195	165	151	130	60	46	38	32	27	مجموع حقوق المساهمين
8	8	7	6	0	0	0	0	0	0	حقوق الأقلية
1,075	984	940	856	698	416	309	273	238	195	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

الجدول رقم (9)

النسب المالية (متغيرات الدراسة) الخاصة لبنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن (١١١٠٠٩)

السنة	نسبة الفوائد الدائنة/ صافي التسهيلات الائتمانية (x1)	نسبة المديونية (x2)	إجمالي الودائع / مجموع الموجودات (x3)	نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع (x4)	حجم المصرف (x5)	معدل العائد على حقوق الملكية (Y)
2000	١٨,٠٤	٩٠,٦٢	٨٠,٧٩	٦٨,٤٤	٢٥٩١٧٥٢٥٢,٠٠	٥,٩٣
2001	١٤,١٦	٩١,١١	٧٥,٣٧	٧١,٩٦	٣١٠٤٨٧٥٦٣,٠٠	٥,٩٢
2002	١٣,٤٩	٩٠,٣٤	٧٣,٥٦	٧٥,١٢	٢٩٨٦٨٥٤٣٢,٠٠	٨,٤٥
2003	١٠,٨٠	٨٩,٤٩	٦٧,٠٨	٧٨,٦٤	٣٣٣٨٩٨٣٠٤,٠٠	١٦,٦١
2004	١٠,١٥	٨٨,٨٦	٦٦,٢٧	٧٧,٣٦	٣٧٣٦١٢١٤٧,٠٠	١٧,١٦
2005	٩,٨٥	٨٧,١٢	٧٠,٥٠	٦٠,٨٩	٤١٠٧٨٦٤٨٠,٠٠	٢٢,٤١
2006	١٢,٨٦	٨٧,٢٩	٦٧,٤٣	٧٢,٦٤	٥١٧٦٥٤١٦٢,٠٠	١٦,٧١
2007	١٤,٦٧	٨٧,١٣	٧٣,٦٥	٧٠,٧٨	٦٠١١٨٠٠٥٢,٠٠	١٣,٦٥
2008	١٥,٤٩	٨٥,٥٠	٦٩,٧٩	٧٣,١١	٥٨٧٠٠٦٢٢٨,٠٠	١١,٦٦
2009	١٢,٧٩	٨٤,٢٥	٦٩,٢٤	٧٣,٠٠	٦١٠٩٨١٧١٧,٠٠	١٧,٦٠

البيانات الخاصة بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن										
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
الموجودات (دينار)										
72	67	47	50	65	74	82	43	40	42	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
67	100	159	123	72	64	62	74	89	69	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
18	5	1	1	2	14	7	11	3	5	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
0	0	0	0	0	12	2	0	0	0	موجودات مالية للمتاجرة
151	128	106	78	38	27	24	29	32	27	موجودات مالية متوفرة للبيع
0	0	0	2	0	0	0	8	4	0	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	استثمارات في شركات حليفة
284	267	267	241	185	148	128	116	122	103	تسهيلات ائتمانية - صافي
9	7	6	7	8	13	12	11	11	8	مخصص تسهيلات ائتمانية
6	6	8	7	8	8	7	5	5	3	فوائد معلقة
11	11	11	10	7	8	8	8	7	7	موجودات ثابتة - صافي بعد الاستهلاك

0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	موجودات ضريبية مؤجلة
7	9	10	14	42	27	21	10	14	6	موجودات أخرى
611	587	601	518	411	374	334	299	310	259	مجموع الموجودات
										<u>المطلوبات وحقوق المساهمين</u>
										المطلوبات (دينار)
352	334	368	251	244	222	194	180	197	177	ودائع عملاء
71	76	75	98	46	26	30	39	37	32	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
60	56	39	30	30	27	31	29	29	15	تأمينات نقدية
12	14	15	57	0	0	0	0	0	0	أموال مقترضة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مطلوبات ضريبية مؤجلة
19	22	27	15	39	57	44	19	20	4-	مطلوبات أخرى
515	502	524	452	358	331	299	270	283	234	مجموع المطلوبات
										<u>دينار)حقوق المساهمين (</u>
71	64	56	45	35	28	23	20	20	20	رأس المال المصرح به
71	64	56	45	35	28	23	20	20	20	رأس المال المكتتب به
71	64	56	45	35	28	23	20	20	20	رأس المال المدفوع
11	10	9	7	5	4	3	2	2	1	احتياطي قانوني
1	1	0	3	3	3	3	3	2	1	احتياطي اختياري
3	3	3	2	2	1	0	0	0	0	الاحتياطيات الأخرى
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	علاوة الإصدار
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	خصم إصدار
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أسهم خزينة
0	0	0	0	0	0	0	3	0	1	أرباح مقترح توزيعها
9	6	0	0	0	0	0	0	0	0	أسهم مقترح توزيعها
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	فروقات ترجمة عملات أجنبية
1	1-	1	0	2-	0	1	0	1	0	التغير المتراكم في القيمة العادلة
0	2	8	9	11	8	6	1	2	0	الأرباح (الخسائر) المنورة
96	85	77	66	53	43	35	29	28	25	مجموع حقوق المساهمين
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	حقوق الأقلية
611	587	601	518	411	374	334	299	310	259	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

